

الكتاب الخامس
في التوابع وعوارض التركيب

الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدّ ابن مالك في التسهيل التابع فقال : هو ما ليس خبراً من مُشَارِكٍ ما قبّله في إعرابه وعامله مطلقاً^(١) ، مخرجاً بالقيّد الأخير المفعول الثاني ، والحال ، والتمييز .
قال أبو حيّان : ولم يحدّه جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّ ، فلا يحتاج إلى حدّ .
فلذلك قلت :

(التوابع : نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف نسق) لأنه^(٢) إمّا أن يكون بواسطة حرف ، فالنّسق أولاً ، وهو على نيّة تكرار العامل فالبدل ، أو أولاً ، وهو بألّفاظ محصورة ، فالتأكيد أولاً وهو جامد فالبيان ، أو مشتقّ فالنّعت^(٣) .

(وإذا اجتمعت ربت كذلك) بأن يُقدّم النعت ، لأنه كجزء من متبوعه ، ثمّ البيان ، لأنه جارٍ مجراه ، ثمّ التأكيد ، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ، ثمّ البدل ، لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً ، ثمّ النّسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب ؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد .

فيقال : جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ، ورجل آخر وكذا لو كان

(١) أنظر التسهيل ١٦٣ .

(٢) دليل انحصار التوابع في خمسة .

(٣) يوضح عبارة السيوطي ما جاء في التصريح : ٢ : ١٠٨ حيث يقول : « دليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولاً ، الأول : عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نيّة تكرار العامل أولاً ، الأول : البدل ، والثاني : إما أن يكون بألّفاظ مخصوصة أوّلاً ، الأول : النعت ، والثاني : عطف البيان .

التأكيد بالتكرّر نحو : جاء زيد العاقل زيد ، قال :

• وَيَلُّ لَهُ وَيَلُّ طَوِيلٌ^(١) • ١٥٣٢ -

(وقدم قوم التأكيد على النعت) فيقال : قام زيدٌ نفسه الكاتبُ ، وردّ بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك إلا بالنعت .

(وينبغي تقديم) عطف (البيان) ؛ لأنه أشدّ في التبيين من النعت^(٢) . إذ لا يكون لغيره ، والنعت يكون مدحاً وذمّاً ، وتأكيذاً .

(وتتبع) كلها (المتبوع في الإعراب ، ثم قال المبرّد ، وابن السراج ، وابن كيسان : العامل في الثلاثة الأول) : النعت ، والبيان ، والتأكيد (عامله) أي المتبوع يتّصّب عليها انصبابةً واحدةً (وعزّي للجمهور) .

(وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي) : العامل فيها (التبعية) ثم اختلف : (فقيل) : المراد التبعية من حيث المعنى ، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف .

(وقيل) : المراد الاتحاد (من حيث الإعراب ، ولو اختلفت جهته .

(وقيل) : اتحاد الإعراب (بشرط اتحادها) أي : جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد . ولا تكون مختلفة .

(والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدّر بلفظ الأول) فهو من جملة ثانية ، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى : « لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ

(١) لم يعلم قائله ولا تمته .

أنظر : الدرر ٢ : ١٤٧ .

(٢) من النعت ، سقط من أ .

مِنْهُمْ ، (١) ، « ومن التَّخَلُّلِ من طَلَعَهَا » (٢) . « من المشركين من الَّذِينَ فَتَرَقُوا دِينَهُمْ » (٣) ، « لِمَن يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ » (٤) .

(وقيل : هو) : العامل (نيابة عنه) أي عن المقدّر ، حكاه أبو حيان عن ابن عصفير قال : لما حذف العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه فتولّى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف ، كما أنهم لما عوضوا^(٥) الظرف والمجرور في نحو : زيد عندك قائماً وفي^(٦) الدار جالساً من مستقر المحذوف تولّى من العمل ما له ، فنصبا الحال ، ورفع الضمير .

(وقيل) هو العامل (أصالة من غير نيّة تكرار عامل ، وعليه المبرّد وابن مالك ، (و) الأكثر على أن العامل (في النسق الأولُ بواسطة الحرف وقيل) : العامل فيه (مقدّر) بعد الحرف ، (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرّة الخلاف [عدم جواز]^(٧) الوقف على المتبوع [دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول]^(٨) .

(ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده ، منها قولهم : إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا .

(١) سورة الأعراف ٧٥ .

(٢) سورة الأنعام ٩٩ .

(٣) سورة الروم ٣١ ، ٣٢ :

(٤) سورة الزخرف ٣٣ .

(٥) ط : « لما عرفوا » مكان : « لما عوضوا » تحريف .

(٦) ط فقط : « زيد عندك قائماً في الدار جالساً » بدون واو عاطفة تفصل بين الجمليتين . تحريف ، صوابه من أ ، ب .

(٧) ، (٨) ط فقط : « وثمرّة الخلاف في الوقف على المتبوع » . وقد سقطت هذه العبارة من أ ، ب .

ولا معنى لعبارة ط في هذا التركيب ، وما بين المعقوفين رقم (٧) ، ورقم (٨) زيادة من كلام الدماميني حيث قال الصبان ٣ : ٥٨ ما نصه :

قال الدماميني : « فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول » .

(ويجوز فصلها) أي التوابع (من المتبوع بغير مُباين محض) كعمول الوصف نحو : [١١٦ / ٢] « ذلك حشرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ »^(١) .

والموصوف نحو : « سبحانَ اللهِ عما يصفون عالمِ الغيب »^(٢) .

والعامل فيه نحو : أزيداً ضربت القائم .

والمفسر نحو : « إن امرؤٌ هلكَ ليس له ولد »^(٣) .

والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو : « أفِي اللهِ شكٌ فاطرِ السموات والأرض »^(٤) .

والخبر نحو : زيد قائم العاقل .

وجواب القسم نحو : « بلى وربِّي لتأتينكم عالمِ الغيب »^(٥) .

والاعتراض نحو : « وإنه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ »^(٦) .

والاستثناء نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيراً منك .

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : « ولا يحزننَّ وبرضينَّ بما آتيتهنَّ كلهنَّ »^(٧) .

ومن العطف والمعطوف « وامسحوا برءوسكم وأرجلكم »^(٨) بين « الأيدي » والأرجل ، وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد ، وقصد الإعلام بترتيبه .

وبين البدل والمبدل منه : « قم الليل إلا قليلاً نصفه »^(٩) .

(١) سورة ق ٤٤ .

(٢) سورة المؤمنون ٩١ ، ٩٢ .

(٣) سورة النساء ١٧٦ .

(٤) سورة إبراهيم ١٠ .

(٥) سورة سبأ ٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ .

(٧) سورة الأحزاب ٥١ .

(٨) سورة المائدة ٦ .

(٩) سورة الزمّل ٢ ، ٣ .

ولا يجوز الفصل بمجاينٍ مَحْضٍ، أي أجنبيٍّ بالكليَّة من التَّابع والمتبوع فلا يقال :
مررت برجل - على فرس - عاقل - أبلق ، وشذَّ قوله :

١٥٣٣ - • قَلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنِيفِ تَرَوَّحُوا

عَشِيَّةً بَتْنَا عِنْدَ مَا وَإِنْ رَزَّحَ (١) •

(لا تَعَتَّ) مَنَعَت (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصِّفَةِ ، أي لا يجوز الفصل فيه ، فلا يقال في « ضرب هذا الرجل زيدا » (٢) . « وطلعت الشعري العبور » :
ضرب هذا - زيدا - (٣) الرَّجُلُ ، والشعري طلعت العبور .

قال في شرح الكافية : ومنه المعطوفُ المتَّمُّ وما لا يستغني عنه من الصفات نحو :
إن امرأً يُنصَّحَ ولا يَقْبَلُ خاسِرًا ، فلا يجوز الفصل بـ « خاسر » بين « ينصح »
ومعطوفه ؛ لأنهما جزءا صفة لا يستغني بأحدهما عن الآخر .

وكذا كلَّ نعتٍ ملازم التبعيَّة كأبيضٍ يَتَّقِ ونحوه .

ومنه توابع التوكيد « أجمع » وما بعده ، لا يفصل بينها وبين كل .

(ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد (بإما على الأصح) فلا يقال :

(١) لعروة بن الورد العسبي المعروف بعروة الصعاليك . ديوانه ٢٣ .

والكنيف : الحظيرة من الشجر ، وما وان : قرية في أرض اليمامة .

(٢) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .

وأسماء الإشارة - كما قال الأشموني - تمنت وينعت بها مثل مررت بزيد هذا ، وبهذا العالم ،
ونعته مصحوب « أل » خاصة ، فإن كان جامداً محضاً نحو : بهذا الرجل فهو عطف بيان على
الأصح .

انظر الأشموني ٣ : ٧٢ .

(٣) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .

مررت بقومك - إما - أجمعين ، وإما بَعْضِهِمْ ولا مررت بهم إما كُلُّهُمْ ، وإما بَعْضِهِمْ ، وأجازهُ الكسائي والفراء .

(ولا يقدّم معمولها) أي التوابع على المتبوع ، لأن المعمول لا يحل إلا^(١) في موضع يحلُّ فيه العامل ، ومعلوم أن التابع لا يتقدّم على المتبوع .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك ، فيقال : هذا طعامك رجل يأكل .

ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى : « وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا »^(٢) ، فجعل « في أنفسهم » متعلقاً بـ « بليغاً » .

(١) « إلا » سقطت من أ .

(٢) سورة النساء ٦٣ .

النَّفْتُ

أي ، هذا مبحثه . قال أبو حيان : والتعبير به اصطلاح الكوفيين . وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

(تابعٌ مكملٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به) .

فخرج بالمكمل : البذل والنسق ^(١) . وبما بعده : المشار بأول قسميه إلى الجاري عليه ، وبالتالي إلى المسند إلى سببه ^(٢) : التوكيد والبيان ^(٣) .

(ويرد مدحاً) نحو : « الحمد لله رب العالمين » ^(٤) الآيات . (وذمّاً) نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » . (وترحماً) نحو : « لطف الله بعباده الضعفاء » . (وتوضيحاً) أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو : مرتت يزيد الكاتب . (وتخصيصاً) في الفكرة نحو : « فتحرير رقبته مؤمنة » ^(٥) . (وتوكيداً) نحو : « لا تتخذوا إلهين اثنين » ^(٦) (وغير ذلك) كالتعميم نحو : « إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين » ومقابله نحو : « الصلاة الوسطى » . والتفصيل نحو : « مرتت برجلين عربي وعجمي » .

(١) لأنهما لا يكملان متبوعهما حيث لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص : يقول التصريح ٢ : ١٠٨ وعجمي البذل للإيضاح في بعض الصور عرضي .

(٢) ط فقط : « إلى سببه » .

(٣) لأنهما لا يدلان على معنى في المنعوت أو في متعلقه .

(٤) سورة الفاتحة ١ .

(٥) سورة النحل ٥١ .

(٦) سورة النساء ٩٢ .

(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء^(١) كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك : أولى من التعبير بمنعوتيه ، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأول^(٢) ، ولأنه يشمل المقطوع ، ولا تجب الموافقة فيه ، ولا يطلق عليه تابع^(٣) .

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو^(٤) في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً ، وفي التنكير إبهاماً والتعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا . (وشرط الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه ، بل دونه أو مساوياً له نحو : « رأيت زيداً الفاضل ، والرجل الصالح » . نعم يجوز كونه أخصّ نحو : « رجل فصيح ولحان » ، و « غلام يافع ومراهق » .

وقال الفراء : يوصف الأعم بالأخصّ نحو : مررت بالرجل^(٥) أخيك .

وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم . قال : وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل .

(وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثلوا بقوله تعالى : « وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ »^(٦) ، فجعلوا « الذي » صفة لهُمَزَةٍ .

(و) جوز (الأخفش [١١٧/٢] وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ) قبل ذلك

(١) « سواء » سقطت من أ ، ب .

(٢) وهو المتبوع ، وقول ابن مالك المشار إليه - هو : « ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير » التسهيل ١٦٧ .

(٣) أ ، ب : « تابعاً » بالنصب .

(٤) في ط : « بين ما هما في المعنى واحد » تحريف صوابه في ب ، وقد سقطت العبارة من أ .

(٥) ط : « مررت برجل أخيك » بتنكير : « رجل » . تحريف .

(٦) سورة الهمزة ١ ، ٢ :

بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: «فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ»^(١) قال: «الأوليان» صفة «لأخران»، لأنه لما وُصِفَ تَخَصَّصَ.

(و) جَوَزَ (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقاً) ومثل بقوله:

١٥٣٤ - • وللمُغْنِي رَسولِ الزُّورِ قَوَادِي (٢) •

قال: «قواد» صفة المغني^(٣).

(و) حوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله:

١٥٣٥ - • في أنيابها السُّمُّ نَاقِعٌ (٤) •

قال: «ناقع» صفة للسَّمِّ.

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها إبدالاً.

(وهو) أي النعت (في الإفراد والتذكير وفروعهما) أي التشبية والجمع والتأنيث.

(١) سورة المائدة ١٠٧. وفي أ: «عليهما» مكان «عليهم». تحريف.

(٢) للأحوص. وصدوره:

• لابن اللعين الذي يخبا الدخان له •

في قصة ذكرها الكامل للمبرد ٢: ٢٦٢، وانظر الديوان ٤١.

وفي أ، ط: «والمعنى» بالعين. تحريف.

(٣) أ، ط «صفة المعنى» بالعين. تحريف كما سبق.

(٤) من قصيدة للناطقة الديقاني يعتذر فيها للنعمان والبيت بتمامه:

فيت كأني ساورتي ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

ديوانه ٨٠.

من شواهد: سيويه ١: ٢٦١، والعيبي ٤: ٧٣، والأشموني ٣: ٦٠.

(كما مرّ في) مبحث إعمال (الصّفة) المشبهة .

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو : مررت برجلين قارئين ، أو لسببية ، ولم يرفع الظاهر نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ، وبرجال حسانِ الوجوهِ وجبت المطابقة في ذلك .

أو رفعه^(١) فكالسند إلى الفعل يجب إفراده في الأصحّ ، وتأنيبه حيث الظاهر حقيقيّ ، ورجح حيث هو مجازيّ ، على التفصيل الآتي في التأنيث .

(ويكون) النعتُ (جملةٌ كالصلة) فلا تكون إلاّ خبريّة ونحو :

• جاموا بمدقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّ^(٢) .

مؤول على حذف الوصف ، أي مقولٌ فيه : « هل رأيتَ » ، ومنه قول أبي الدرداء : « وجدت الناسَ أخبرَ ثقله^(٣) » ، أي مقولاً فيهم .

ويجب معها العائد كعائد الموصول . (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخير قليل ، وفي الصلة أكثر^(٤) ...

(١) أي الظاهر .

(٢) قيل : إنه للعجاج . وقيل : لغيره . وصدوره :

• حتى إذا جنّ الظلام واختلط .

من شواهد : المحنّب ٢ : ١٦٥ ، وابن السجريّ ٢ : ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ : ٥٣ ، والخزّانة ١ : ٢٧٥ ، والمفنيّ ١ : ١٩٩ ، ٢ : ١٤٦ ، والتصريح ٢ : ١١٢ .

(٣) انظر الدرر ٢ : ١٤٩ .

(٤) بعد كلمة : « أكثر » يياض في النسخ الثلاث مشار إليه : « كذا » في ب .

وفي ط علق مصحح الممع في طبعته الوحيدة فقال في الهامش ما نصه : « هكذا وجد يياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا ، ووجد بهامش بعض النسخ : =

[مسألة]

(لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقاً ، أما الأول ، فلأنه إشارة بحرف واحد ، أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره .

« تنبيه » هكنا نصه : « اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المترن مجرداً ريشما نسخة أخرى من الشرح » . وهذا نصّ المتن : « ويكون جملة كالصلة ، وحذف عائدها كثير وفي نيابة « أل » عنه خلف ، ولا تدخلها الواو خلافاً للزحسري .
 وإنما يتبع به نكرة . قيل : أو ذو أل الجنسية ، ومفرداً مشتقاً ، أو جارياً مجراه باطراد كأسماء النسب والإشارة ، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائفة ، ورجل بمعنى : كامل ، ومضافاً لصدق ، وسوء بمعنى صالح ، وطالح ، وأي يوجد ، وحق ، وذو الخيرية مضافات كـ « كل » .
 وغير مطرد كثيراً كالعدد ، ومصدر الثلاثي بتقدير مضاف . وقال الكوفي بتأويله بمشتق وقليلاً كصدر غيره ، وكالمقدار ، وجنس ما صنع منه ، وأعيان مؤولة .
 وسمع : بماشتت من كنا لنكرة ، والأصح أن « ما » فيه شرطية جواها محذوف . والتزام يونس - رفع مثلو النكرة مضافاً رافعاً لأجنبي مستقبلاً ، ونصبه حالاً . وعيسى : رفع العلاج مطلقاً ، ونصب غيره حالاً ، وإتباعه مستقبلاً .
 والقراء : نصب العلاج حالاً ، وإتباع غيره . وجوز سيويه : الكل مطلقاً .
 واتفقوا على اتباع المتن ، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عده إلا شفوذاً .
 على أن الذي سجلته من هامش ط خليط من نصين ، ذكر أحدهما في « التسهيل » والثاني في « كتاب سيويه » .

أما التسهيل فيقول : « وقد ترد الطليبة محكية بقول محذوف وافق نعتاً أو شبهه وحكم عائده المنعوت بها حكم عائده الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر »
 إلى أن يقول : « والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول ، أو جار مجراه أبداً أو في حال دون حال » .
 إلى أن يقول : « والجارى في حال دون حال مطرّه وغير مطرد ، فالطرّد أسماء الإشارة غير المكانية ، وذو الموصولة وفروعها وأخوانها المبدوءة بهمزة وصل » .

وتعير المتن : « وأي يوجد . إلى قوله : مضافات كـ « كل » يوضحه التسهيل بقوله : « وأي مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلّ ، وجدّ وحقّ مضافات إلى إسم جنس مكتمل معناه المنعوت » .

والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم ، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا إلbas فيها .

وأما الثاني ، فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول به ، فلا يتصور^(١) فيه إضمار يعود على منعوته ، ولأنه أعرف المعارف . وتقدم اشتراط ألا يكون النعت أعرف .

(وجوز الكسائي نعت) مضمرة (الغائب) إذا كان (ملحق أو ذم أو ترحم)
 كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيان ، واحتج بقوله تعالى : « قُلْ إِنْ رَبِّي يَتَذَفَّرُ
 بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ »^(٢) وقولهم : « مررت به المسكين » ، وقولهم : « اللهم صلِّ
 عليه الرؤوف الرحيم » .

= وأما نص الكتاب : « فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء ، وهو القياس وقول العرب .

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون : « به داء مخالطة » وهو صفة للأول :
 وتقول : هذا غلام لك ذاهباً ، ولو قال : مررت برجل قائماً جاز ، فالنصب على هذا وإنما ذكرنا
 هذا لأن ناساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين . ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل
 الثابت الذي ليس فيه علاج يروونه نحو : الآخذ ، واللازم ، والمخالط ، وما أشبهه ، وبين ما
 كان علاجاً يروونه نحو : الضارب ، والكاسر فيجعلون هذا رفعا على كل حال . ويجعلون اللازم
 وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً .

ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع . وهذا قول
 يونس ، والأول قول عيسى ، انظر : التسهيل ١٦٨ ، والكتاب ١ : ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد
 وضح بعد نقل هذين النصين .

(١) أ : « فلا يصح يتصور » .

(٢) سورة سبأ ٤٨ . وفي « علام » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ثان ، أو بدل من الضمير
 في : « يتذفر » أو صفة على الموضع .

وفيها أيضاً النصب على أنها صفة لاسم إن أو على إضمار : أعني . انظر المكبري ٢ : ١٩٨ .

وقوله :

١٥٣٧ - . فلا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا (١) .

وغيره خَرَجَ ذلك على البدلِ ، قال ابن مالك ، وفيه تكلّف .

(وقيل) : إنه أجازَه (إذا تقدّم المظهر) كذا نقله (٢) عنه النحاس والفرّاء .

(وكذا كل متوغّل في البناء) لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به كأسماء الشرط ، والاستفهام ،

وكم الخبرية ، وما التعجيبيّة ، والآن ، وقبل ، وبعد .

(غير ما مرّ) أنه ينعت أو ينعت به منها .

وكذلك « ما » و « من » النكرتان ، وذو الطائية ، والموصول المقرون بأل (والمصدر)

الذي (للطلب) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً لك لا ينعت ، لأنه بدل من الفعل ، ولا ينعت به ، لأنه طلب .

(قال [١١٨/٢] الكوفية ، والزجاج ، والسّهيليّ : ومنه) : أي مما لا ينعت ولا

ينعت به (الإشارة) . أمّا الثاني (٣) ، فلأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار . وأمّا

الأول (٤) ، فلأنّ غالب ما يقع بعده جامد قال السّهيليّ : فالأولى جعله بياناً ، وإن

سمّاه سبويه صفةً فتسامح ، كما سمّي بذلك التوكيد ، والبيان في غير موضع .

واختاره ابن مالك ، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله

(١) تقدّم ذكره رقم ١٨٢ .

(٢) أي عن الكسائيّ .

(٣) والمراد بالثاني : ما لا ينعت به .

(٤) والمراد بالأول : ممّا لا ينعت .

كَبِيرُهُمْ هَذَا» (١) . «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلِيَّ» (٢) .

(و) لكن (لا ينعت عند المجوز له إلا بذي آل) .

أمّا غير المضاف من المعارف فواضح أنّه لا ينعت به . وأمّا المضاف فلأنّ النعت مع منعوته كاسم واحد ، واسم الإشارة لا يضاف ، فكذا منعوته ، ولوحظ في ذي آل معنى الاشتقاق ، على أن معنى قولك هذا الرجل : هذا الحاضر المشار إليه .

(فإن كان) الواقع بعده (مشتقاً ضعفاً) .

(وينعت فقط) أي ولا يُنعت به (العَلَم) لأنه ليس بمشتق وصفاً ولا تأويلاً .
(والأجناس) ما دامت على موضوعها كرجل ، وسبع .

(وعكسه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق (وما مرّ) من كلّ شيء وجدّ ،
وَحَقَّقَ (٣) .

(ومنه ما لا يقع إلاّ نابغاً : كخالدة تالدة ، وحسن بسنّ ، وشيطان ليطان ،
أي كالاسم الثاني من المذكورات . قال أبو حيّان : وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت :
ألف فيها ابن فارس كتاباً .

(قيل : ومنه الموصول) ، لأنه كجزء كلمة ، إذ لا يتمّ إلاّ بصلته ، وجزء الكلمة
لا ينعت .

والأصحّ أن المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ، ويصغّر ، ويشتمّ ،
ويجمع ، وكذا « ما » و « من » تقول : جاعني من في الدار العاقيلُ ، ونظرت إلى ما
اشتريت الحسّن .

(١) سورة الأنبياء ٦٣ .

(٢) سورة الإسراء ٦٢ .

(٣) من النصّ الساقط من الجمع وكتب النص من أحد المتنون في المامش ، وقد علفت عليه آناً :

(قيل : ومنه الوصف) قال ابن جني : من خواصّ الوصف ألاّ يقبل الوصف ^(١) ، لأنه بمنزلة الفعل والجملة ، وإن كثرت الصفات فهي للأوّل .

وقال غيره : لأنه من تمام الأوّل ، فكأنه بعضه .

ورُدَّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك ، ولا خلاف في وصفهما .

والأصحّ أنه قد يوصف مطلقاً ، لأنه اسم ، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف ، فلا يُردُّ بشبهه ضعيف . وقد أجاز سيويه : يا زيد الطويل ذو الجُمّة على جعل : « ذي الجُمّة » نعتاً « للطويل » ، وجعل « صائماً » من قوله :

١٥٣٨ - • لدى فرسٍ مُستَقْبِلِ الرِّيحِ صائمٍ ^(٢) •

صفة لمستقبل وهو عامل .

(وثالثها : يوصف إن دلّ على جموده دليل) قاله السهيليّ : كأن يكون خبراً لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حيثنذ بالاعتماد ، فلا ينعت .

(ورابعها) : يوصف (إن لم يعمل) عمل الفعل لبعده حيثنذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل .

[مسألة]

(يفرّق نعت غير الواحد) أي المتني والجمع (بالواو إن اختلف) نحو :

(١) في أ : « ألاّ يقبل الوصف » ، والأصح أنه يوصف لأنه بمنزلة الفعل « بزيادة : « والأصح أنه يوصف » . تحريف .

(٢) لبحرير . ديوانه ٥٥٤ . صدره :

• ظللنا بمستنّ الحرور كأننا •

من شراهد : سيويه ١ : ٢١١ .

مررت برجلين ^(١) كريم وبخيل (وإلاّ) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو : مررت برجلين كريمين .

(وغلّب التذكير والعقل وجوباً عند الشمول) نحو : مررت بزید وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين ، واشتریت عبدین وفرسين مُختَارَيْن .

(واختياراً عند التفصيل) نحو : مررت بإنسانين صالح ، وصالح ، ويجوز : وصالحة ، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين ، وسابقين ، ويجوز : وسابقات .

(فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرّفْع) بإضمار مبتدأ .

(وكذا التصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو : مررت بزید ، ولقيت عمراً الكريمان ، أو الكريمين ، أم اتحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو : قام زيد ، وهل خرج عمر والعاقلان . أو اتفق ، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين ، هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين ، هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفية أو مجرورين ، هذا بحرف ، وهذا بإضافة نحو : هذا زيد ، وقام عمر والظرفان ، أو الظرفين .

(وجوز قوم) منهم الأخصش (الإتباع إذا اتحد العمل ، لا جنس العامل ، وتقارب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر .

(و) جوز (الكسائي) والفراء الإتباع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وإن اختلفا) في العمل نحو : رأيت زیداً ومررت بعمر والظرفين ، لأن المرور في معنى الرؤية ، ومررت برجل معه رجل قائمين ، لأنه قد مرّ بهما جميعاً ، لكن الكسائي يتبع الثاني والفراء يتبع الأول .

(١) ط : «مررت برجل كريم وبخيل» . تحريف .

وقولي : في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل ، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو : أعني .

(فإن اتحداً) أي العاملان جنساً وعملاً (جاز) الإبتاع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام [١١٩/٢] زيد ، وقام بكر العاقلان ، أو اختلفا فيهما نحو : أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان ، أو اتفقا لفظاً فقط نحو : وجَدَ^(١) زيد على عمرو ، ووجَدَ بكر الضالة العاقلان ، أو معنى فقط نحو : ذهب زيد ، وانطلق خالد العاقلان .

وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى ، فقال : إن قَدَرْتَ الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإبتاع ووافقه المبرّد في الثانية والثالثة .

قال أبو حيّان : ومقتضى مذهب سيويه : أنه لا يجوز الإبتاع لما انجز من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو : مررت بزيد ، وهذا غُلامٌ بكسرِ الفاضلين ، وكاختلاف الحرفين نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو الظريفين ، وكاختلاف معنى الحرفين نحو : مررت بزيد ، واستعنت بعمرو الفاضلين ، أو الإصافتين نحو : هذه دار زيد ، وهذا أخو عمرو الفاضلين .

(وإن كان العامل واحداً جازاً) أي الإبتاع والقطع (إن لم يختلف العمل) نحو : قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف ، فيتعين القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتحدت .

وقال الفراء وابن سعدان^(٢) : يجوز الإبتاع في الأخيرة ، ثم قال الفراء : يجب

(١) وجَدَ عليه في الغضب مؤنّدةً ووجداناً بكسر الواو . ووجد ضالته ووجداناً بكسر الواو أيضاً .

(٢) ابن سعدان هو : محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحويّ القرشي ، مات ٢٣١ .

وصنف كتاباً في النحو ، وكتاباً في القراءات :

اتباع المرفوع تغيلاً له . وقال ابن سعدان : يجوز إتياع كلّ منهما نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين ؛ لأنّ كلاّ منهما مَخاصِمٌ ومُخَاصِمٌ ، فهو فاعل ومفعول .

قال أبو حيّان : ورَدَ بأنه لا يجوز : ضارب زيد هنداً العاقلة بالرفع على الإتياع إجماعاً ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره .

(ويجوزان) أي الإتياع والقطع (في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً . قال يونس : ولا ترحمًا) نحو : الحمد لله الحميد ، أي هو . « وامرأته حمالة الحطب » (١) أي أدم . « والمقيمِينَ الصَّلَاةَ » (٢) . أي أمدح . و « اللهم ألطف بعبدك المسكين » ، أي أترحم على رأي الجمهور : بخلاف نعت المبهم نحو : مررت بهذا العالم ، أو النعت الملتزم نحو : نظرت إلى الشعري العبور ، أو المؤكد نحو : « لا تتخذوا آلِهِينَ اثْنِينَ » (٣) فلا يجوز فيها القطع :

(فإن كان) النعت (لنكرة شرط) في جواز القطع (تقدّم) نعت (آخر اختياريًا) لقول أبي الدرداء : « نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة » ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر .

(لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) أي لا يشترط ذلك (في الأصح) .

وقال يونس : لا يجوز القطع في الثلاثة ، ووافقه الخليل في المدح والذم . أمّا نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلا ما تقدّم عن يونس في الترحم .

(وإن كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج إليها في التمييز (أو مترل مترلته) تعظيماً أو

(٢) سورة النساء ١٦٢ .

(١) سورة المسد ٤ .

(٣) سورة النحل ٥١ .

غيره (أُتْبِعَتْ) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) وأتبع بعض (بشرط تقديم المتبَعِ في الأصح) ، لأنه الثابت عن العرب لثلاث بفصل بين النعت والمنعوت .

وقيل : لا يشترط ، بل يجوز الإتيان بعد القطع ، لأنه عارضٌ لفظيٌّ ، فلا حكم له ، وقد قال تعالى : « الْمُتَّقِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » (١) . وقالت الحرثي :

١٥٣٩ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ ، وَأَفَةُ الْجُزْرِ .
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَسِرِكَ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ (٢)

روى برفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ، ورفع الثاني ، وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً ، وأجيب بأن الرفع فيه من رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتيان الجميع أو بعضها في البيان ، فإنه يجب إتيانه ويقدم في الثانية على المقطوع ، وإتيانه أيضاً أجود .

(ويجوز تعاطفها) أي النعوت (٣) ، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة . قال أبو حيان : وتخص بالواو نحو : « سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهْدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى » (٤) . قال : ولا يجوز بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو : مررت برجل قائم إلى زيد فتصاريبه فقاتله ، قال :

(١) سورة النساء ١٦٢ .

(٢) من شواهد : سيويه ١ : ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ في ٢٨٨ . والمحتسب ٢ : ١٩٨ ، وابن الشجري

١ : ٣٤٥ ، والخزاعة ١ : ٣٠١ ، والمعني ٣ : ٤/٦٠٢ ، والتصريح ٢ : ١١٦ ، ٢٠٤

والأشموني ٣ : ٦٨ ، ٢١٤ .

(٣) ط : « المنعوت بالميم . تحريف .

(٤) سورة الأعلى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

١٥٤٠ - يا وَيَحَ زِيَابَةَ للحارث الص . ابج فالغانيم ، فالآئيب . (١)

أي الذي صبح العدو فغم ، قآب .

قال السهيلي : والمطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه ، وقال ابن خروف : إذا كانت [١٢٠/٢] مجتمعة في حالة واحدة لم يكن المطف إلا بالواو ، وإلا جاز بجميع حروف المطف إلا حتى وأم .

وإنما يجوز المطف (لاختلاف المعاني) ، لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصح المطف ، فإن اتفقت فلا ، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

(وإنما تحسن لتباعدها) نحو : « هو الأوَّلُ والآخِرُ والظَاهِرُ والباطِنُ » (٢) بخلاف ما إذا تقاربت نحو : « هو الله الخالقُ البارئُ المصورُ » (٣) .

(ويلى) النعت (« أما » أو « لا ») لإفادة شك ، أو تنويع ، أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو : مررت برجل إما صالح وإما طالح : « وظل من يَحْمُوم لا باردٍ ولا كريمٍ » (٤) .

(وقيل : لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب .

(١) لابن زبابة ، واسمه : سهل بن ذهل .

وقيل : اسمه عمرو بن الحارث .

وفي أ : « رِيَابَة » بالراء . تحريف .

وفي ب : « رِي » . وفي ط : « ذِيَابَة » بالذال كله تحريف . صوابه من الخزانة ٢ : ٣٣١ .

من شواهد : ابن الشجرى ٢ : ٢١ ، والخزانة ٢ : ٣٣١ / ٤ : ٣٩٧ ، والمغني ١ : ١٤٠ .

(٢) سورة الحديد ٣ .

(٣) سورة الحشر ٢٤ .

(٤) سورة الواقعة ٤٤ .

(وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » (١) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ الْوَصْفُ بِالْإِسْمِ فَالْقِيَاسُ تَقْدِيمُهُ ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ الظَّرْفُ وَنَحْوُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرُودِ .

(وأوجه ابن عصفور اختياراً) وقال : لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور ، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ » (٢) وقوله : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين » (٣) .

(وقدم ابن جني الصفة غير (٤) الرافعة عليها) أي على الرافعة ، لأن الرافعة شبيهة بالجملة ، فيقال : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، وعلى هذا يليها الظرف .

(وقدم بعضهم) وهو صاحب « البديع » الجملة (الفعلية على الاسم) قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه . قال : وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي .

[مسألة]

(لا يقدم النعت) على منوعته (خلافاً لبعضهم) وهو صاحب البديع (في) لإجازته تقديم النعت (غير مفرد) أي مثنى أو جمع (إذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو كقوله :

١٥٤١ - . أَبِي ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا . (٥)

- (١) سورة غافر ٢٨ ؛ (٢) سورة ص ٢٩ .
 (٣) سورة المائدة ٥٤ .
 (٤) كلمة : « غير » سقطت من ط .
 (٥) قائله مجهول . وصدوره :

• ولست مقراً للرجال ظلالة •

من شواهد : المغنى ٢ : ١٦٢ والعيني ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٥٨ .

(ويحذف المنعوت لقريظة) كتقدّم ذكره نحو: « اثنتي بماء ولو باردأ » .

واختصاص النعت به كررت بكاتب وحائض ، وراكب صاهلاً .

ومصاحبة ما يعينه نحو: « وألّنا له الحديد أن اعْمَلْ سابغات » (١) أي « دروعاً » .

وقصد العموم نحو: « ولا رطب ولا يابس » (٢) .

ولاجراؤه (٣) مجرى الأسماء ، كررت بالفقيه أو القاضي .

وإشعاره بالتعليل نحو: « أكرم العالم ، وأهن الفاسق .

وكونه لمكان أو زمان نحو: « جلست قريباً منك ، وصحبتك طويلاً » .

(وَيُقَامُ نَعْتُهُ مَقَامَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا أَوْ جُمْلَةً) بأن كان مفرداً كما مثلنا ، لتصحّ

مباشرته ، لِمَا كَانَ الْمَنْعُوتُ يُبَاشِرُهُ (أو كان همّاً) أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت

بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو: « وإنّ من أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ » (٤) أي :

« وإنّ أحدهم ، ومِنَ دُونَ ذَلِكَ » (٥) . أي قوم دون . وقالوا : منا ظعن ومنا أقام أي :

إنسان . وقال :

١٥٤٢ - وما الدهرُ إلا تارتان فمِنْهُمَا

• أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتغِي الْعَيْشَ أَكْذَحَ (٦) •

(٢) سورة الأنعام ٥٩ .

(٤) سورة النساء ١٥٩ .

(٦) لابن مقبل . ديوانه ٢٤ .

(١) سورة سبأ ١١ .

(٣) ط : « وأجرباه » . تحريف .

(د) سورة الجن ١١ .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٧٦ ، والحياوان ٣ : ٤٨ والمحتسب ١ : ١١٢ ، والخزاة ٢ : ٣٠٨ ،

وحماسة للبحري ١٢٣ .

أي تارة .

(قال ابن مالك : أو في) كقوله :

١٥٤٣ - • لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تَيْشَمِ

• بِمَفْضَلِها في حَسَبٍ ومِيسَمٍ (١)

أي « أحد » يفضلها .

وغيره لم يذكر ذلك ، بل جعله ابن عصفور من الضرائر .

(وإلا) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفاً أو جملة ، والمنعوت غير بعض مما

قبله أو بعض بلا تقدم « مِنْ » ، أو « في » على رأي ابن مالك (ضرورة) حذفه

كقوليه :

١٥٤٤ - • وقُضِرَى شَنْجِ الأَنْساءِ نَبَّاحٍ من الشُّعْبِ (٢)

أي ثور شنج الأنساء ، وقد يوصف به الفرس والغزال .

وقولك : وما من البصرة إلا يسير إلى الكوفة ، أي رجل .

(١) قيل : إنه لحكيم بن معوية الربيعي . وقيل : لحميد الأرقط . من شواهد : سيويه ١ : ٣٥٧ ،

والخصائص ٢ : ٣٧٠ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦١ ، والخزاعة ٢ : ٣١١ ، والمعني ٤ : ٧١ ،

والتصريح ٢ : ١١٨ . والأشْموني ٣ : ٧٠

(٢) لأبي دؤاد الإيادي .

من شواهد : المقرَّب ١ : ٢٢٨ ، واللسان : « شنج » .

وهذا الشاهد كتب محرّفاً في النسخ الثلاث :

ففي أ ، ب : « شيخ الإنشاح من الشعب » .

وفي ط : « وقصري شيخ الإنشاح من الشعب » .

ولم يستطع أن يصوبه مصحح نسخة الهمع في طبعته الأولى وقال في هامشه : « هكلنا بالنسخ التي

بأيدينا فليحرّر » . وتصويب الشاهد من اللسان ، والمقرَّب :

وقوله :

١٥٤٥ - • تَرْمِي بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ (١) •

وقوله :

١٥٤٦ - • وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهُ (٢) •

أي : « رجل نام » ، و « بكَفِّيَّ رَجُلٍ كَانَ » .

(ويقل حذف النعت) مع العِلْم به ، لأنه جيء به في الأصل لفائدة لإزالة الاشتراك ، أو العموم فحذفه عكس المقصود .

ومما ورد منه : « وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ » (٣) . أي المعاندون . « إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ » (٤)

(١) قائله مجهول . وقبله :

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

وفي شواهد الكشاف ٨٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٦١٦ : « حادث » مكان : ترمى :

من شواهد : مجالس ثعلب ٢ : ٤٤٥ ، والمقتضب ٢ : ١٣٩ .

والخصائص ٢ : ٣٦٧ ، والمحاسب ٢ : ٢٢٧ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرب ١ : ٢٢٧ .

والخزاعة ٢ : ٣١٣ ، والمغني ١ : ١٣٨ والعيني ٤ : ٦٦ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشعري

٣ : ٧١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥ :

وفي النسخ الثلاث : « والله ما زيد » ، والرواية المشهورة هي : « والله ما لعي » .

(٤) سورة هود ٤٦ .

(٣) سورة الأنعام ٦٦ .

أي النَّاجين . « الآن جئت بالحق » (١) أي : الواضح . « تدمر كل شيء » (٢) أي : سلّطت عليه .

١٥٤٧ - . فلم أعط شيئاً ولم أمتنع (٣) .

أي : طائلاً [١٢١/٢]

(١) سورة البقرة ٧١ :

(٢) سورة الأحقاف ٢٥ :

(٣) من أبيات قالها العباس بن مرداس : وصدرة :

« وقد كنت في الحرب ذا تدراً » .

و « ذاتدراً » أي ذا قوة على دفع الأعداء . هذا وفي ط : كتب الشاهد على النحو التالي :

« فلم أعط شيئاً ولم أمتنع طائلاً » . وهو تحريف :

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٦ ، والعيني ٤ : ٦٩ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ :

عَطْفُ الْبَيَانِ

أي : هذا مبحثه . قال أبو حيان : وسمي به ، لأنه تكرر الأوّل لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتأكيد ، والبدل .

وقيل : لأن أصله العطف ، فأصل جاء أخوك زيد ، وهو زيد : حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ذكره صاحب البسيط .

والكوفيون يسمونه : الترجمة .

(هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحاً ، وتخصيصاً قيل : وتوكيداً) . فالأوّل في المعارف نحو : جاء أخوك زيد . والثاني في النكرات نحو : « من شجرة مباركة زيتونة »^(١) . والثالث في المكرّر بلفظه نحو :

• لقائلٌ يا نصرٌ نصرٌ نصرأ^(٢) •

قال ابن مالك : والأولى عندي جملة توكيداً لفظياً ، لأنّ عطف البيان حقه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك .

وفارق بما ذكرناه سائر التوابع إلاّ النعت .

(لكن يجب جموده) ولو تأويلاً ، وبذلك يقارن النعت .

(١) سورة النور ٣٥ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٥٧ .

والمراد بالجماد تأويلاً : العَلَمُ الذي كان أصله صفة فغلبت .

(لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ) منه ، أي لا يجب واحدٌ منهما (في الأصحّ) . قال في شرح الكافية : واشترط الجرجاني والزنجشريّ زيادة تخصيصه ، وليس بصحيح ، لأنه في الجماد بمتلة التعت في المشتقّ ، ولا يشترط زيادة تخصص التعت فكذا عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس ؛ لأنّهما مكملان ، وقد جعل سيويوه : « ذا الجُمَّة » من : « يا هذا ذا الجُمَّة » - عطف بيان مع أن « هذا » أخصّ^(١) . انتهى .

وقال في شرح التسهيل : « زعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعمّ منه . والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمتلة التعت ، وهو يكون في الاختصاص فاقماً ، ومفوقاً ، ومساوياً فليكن العطف كذلك . انتهى . فذكر في كل من الكتابين^(٢) مسألة ، وتحصل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال .

وقال أبو حيّان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه ، وعلّله بأنّ الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه . (ويوافقه) أي متبوعه (في الإفراد والتذكير ، والتنكير) ، وفروعهما : أي : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتعريف ، كالتعت .

(ومنع البصريّة جريانه على النكرة) وقالوا : لا يجري إلّا في المعارف كذا نقله عنهم الشلّوبين . قال ابن مالك : ولم أجد هذا النقل عنهم إلّا من جهته .

وذهب الكوفيّون ، والفارسيّ ، والزنجشريّ : إلى جواز تنكيرهما ، ومثّلوا

(١) لأن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة :

(٢) وهما : شرح الكافية ، وشرح التسهيل .

يقوله تعالى : « من ماءٍ صديد » ^(١) وقوله : « أو كفارةً طعاماً مساكين » ^(٢) « من شجرة مباركة زيتونة » ^(٣) . وهو الصحيح .

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه ، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرُها ، لأنها مجهولة ، ولا يبين مجهولٌ بمجهولٍ .

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادتهُ تبيناً ، وإن لم تصبِرْه معرفة . وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان . قاله ابن عصفور ، وهو مبنيٌّ على اشتراط كونه أخصّ .

(وجوز الزمخشري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى : « مقامُ إبراهيم » ^(٤) عطف بيان ، وهو معرفة جارٍ على « آيات بيتات » ، وهي نكرة .

قال أبو حيتان : وهو مخالف لإجماع البصريين ، والكوفيين فلا يلتفت إليه .

(وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنيته ^(٥) ، وعليهما ^(٦) اللقب ، ولا يجري في سائر المعارف ، نقله صاحب « البسيط » .

(ولا يكون مضمراً وفاقاً ^(٧) ، ولا تابعاً له) أي المضمّر (على الصحيح) لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق .

وجوز بعضهم جريانه على المضمّر ، فإنه قال في « قاموا إلاّ زيداً » : إنّ زيداً بيان للمضمّر في قاموا .

(١) سورة إبراهيم ١٦ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ في قراءة من نون : « كفارة » انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٩ ط أولى .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) سورة آل عمران ٩٧ .

(٥) « كنيته » بدون ضمير . تحريف .

(٦) أي على الاسم والكنية .

(٧) وفاقاً سقطت من أ .

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » (١) ، إِنَّهُ بَيَانٌ لِلْهَاءِ (٢) مِنْ « أَمَرْتَنِي بِهِ » .

(ولا) يكون (جملة ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام في المفتي جازماً به ، وسواء الاسمية والفعلية .

(و) كل ما كان عطف بيان (بصلح) أن يكون (بدلاً) بخلاف العكس ، لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ، ولا الإفراد وفرعيه . (إلا إذا أفرد) عن الإضافة مقروناً بأل أو « لا » (٣) . (تابعا لمنادى) منصوب أو مضموم كقوله :

— ١٥٤٩ — . فَا أُخَوِّئِنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا (٤) .

وقولك : يا أخانا الحارث . يا غلامُ بشر . يا أخانا زيداً بالنصب فإنه يتعين في هذه الأمثلة كونه عطف بيان ، ولا يجوز إعرابه بدلاً لأنه في نية تقدير حرف النداء ، فيلزم ضمته ، ونحو : يا زيد الرجل إذ على البدلية يلزم دخول « يا » على المعارف بأل ، وذلك ممنوع .

(أو جرّ [١٢٢/٢] متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقرّنة بـ «أل» والتابع خال منها نحو :

(١) سورة المائدة ١١٧ .

(٢) ط : « بيان لما مكان : « للهاء » . تحريف .

(٣) أولا : أي إذا لم يكن كذلك بأن كان تابعا لمنادى . الخ .

(٤) لطالب بن أبي طالب القرشي . وتماهه :

• أعيد كما باقه أن تحذف حريا .

من شواهد : العيني ٤ : ١١٩ ، والتصریح ٢ : ١٣٢ والأشعوني ٣ : ٨٧ .

١٥٥٠ - * أنا ابن التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ (١) *

فإنه لا تجوز هنا البدلية ثلاثاً يلزم إضافة المعرف بـ «أل» إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو: أنا الضَّارِبُ (٢) الرَّجُلِ غُلَامِ الْقَوْمِ .

أو أفضل (٣) تفضيل مضافاً إلى عام متبع بقسميه ، والمفضل أحدهما نحو : زيد أفضل الناسِ ، الرجالِ والنساءِ ، إذْ على البدلية يكون التقدير : زيد أفضل الرجال والنساء ، وذلك لا يسوغ .

أو «أي» ، أو «كلا» مُفَصَّلًا ما بعده نحو : أيّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ أفضل (٤) ، وكلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك (٥) .

(١) للمرار بن سعيد الفقعسي . وتامه :

• عليه الطير ترقبه وقوعا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، والمغرب ١ : ٢٤٨ والخزانة ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ وشدور الذهب ٣٨٣ والعيني ٤ : ١٢١ ، والتصريح ٢ : ١٣٣ والأشموني ٣ : ٨٧ .

(٢) ط : «أنا لضارب» بدون : «أل» . تحريف .

(٣) أي من المسائل التي لا يجوز فيها البدلية .

(٤) لأنه «لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محلّ الرجلين لزم إضافة : «أي» إلى المعرفة المفردة ، وهي لا تضاف إليها إلاّ إذا كان بينهما جمع مقدرٌ نحو : أي زيد أحسن ؟ أي أجزائه أحسن ؟ أو عطف على أيّ» مثلها مثل :

• أي وأيك فارس الأحزاب •

انظر : التصريح ٢ : ١٣٣ .

(٥) لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو : «عمرو» محلّ أخويك لزم إضافة : «كلا» إلى مفرق ، وهي إنما تضاف إلى مثني غير مفرق . انظر التصريح ٢ : ١٣٣ :

[تنبيهات] :

الأول : عدّ أبو حيّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة .

والثامنة : أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلاّ التابع نحو : هند ضربت الرجل أخاها ، إذ على البدليّة يلزم خلوّ الجملة الأولى عن رابط ، لأنّ البدل في التقدير من جملة أخرى (١) .

والتاسعة والعاشر : أن يتبع موصوف أيّ في النداء بمضاف أو متونّ نحو : بأياها الرجل غلامٌ زيد ، وبأياها الرجل زيدٌ ، إذ على البدليّة يلزم وصف أيّ بما ليس فيه أل ..

والحادية عشرة : أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو : يا زيد هذا ؛ إذ على البدليّة يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف . وكل ذلك ممنوع .

الثاني : استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّل به الصور (٢) المذكورة بأنهم يفتخرون في الثواني ما لا يفتخرون في الأوائل (٣) وقد جوزوا في : « إنك أنت » كون « أنت » توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : « إن أنت » .

(١) « أخاها » يتعيّن كونه عطف بيان على الرجل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً له هند ، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع للرجل ، فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب « أخاها » بياناً لا بدلاً ، لأنّ البدل على نية ، تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط . انظر التصريح ٢ : ١٣٢ .

(٢) ط : « الصورة » بناء التأنيث . تحريف .

(٣) التعليل مبنيّ على أن البدل لا بد من صحة حلوله محلّ الأول . وضّح بعضهم هذا التعليل بأنهم يفتخرون في الثواني الخ . انظر حاشية الحضري ٢ : ٦٠ .

الثالث : قال أبو حيان : ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً ، فتارة مع النعت نحو : جاء زيد أبو عمرو ، وتارة مع البدل نحو : جاء أبو محمد زيد ، وتارة مع التأكيد نحو : رأيت زيدا زيدا .

وفي شرح الكافية : عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع ، أو سببية .

ومجرى التوكيد في تقوية دلالاته . ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز .

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ، ويفارقه في أنه غير منوي الاطّراح . انتهى .

(قيل : . ويتعيّن للبدلية إذا كان) التابع (بلفظ الأول) نحو : « وترى كُلاًّ

أمةً جاثيةً كُلاًّ أمةً تُدعى إلى كتابيها » ^(١) . قاله ابن الطراوة ، وتبعه ابن مالك ، لأن الشيء لا يبين نفسه .

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه

كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو :

• يا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلاتِ ^(٢) . ١٥٥١ -

• يا تَيْمَ تَيْمَ عَدي ^(٣) . ١٥٥٢ -

(١) سورة الجاثية ٢٨ .

(٢) قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة . تمامه :

..... اللذّ بَلّ تطاول الليل عليك فانزل .

واليعملات جمع بعملة ، وهي الناقة القوية .

من شواهد : سيويه ١ : ٣١٥ ، والمنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش ٢ : ١٠ ، والخزاعة ١ : ٣٦٢ .

والمغني ٢ : ٨٦ ، ١٦٤٠ والأشموني ٣ : ١٥٣ .

(٣) لجرير . ديوانه ٢٨٥ وتمامه :

..... لا أبالكم لا يلفينكم في سؤةٍ عمرُ .

من شواهد : سيويه ١ : ٢٦ ، ٣١٤ ، والخصائص ١ : ٣٤٥ ، وابن الشجري ٢ : ٨٣ ،

وابن يعيش ٢ : ١٠ ، ١٠٥ / والخزاعة ١ : ٢ / ٣٥٩ : ٢ / ١١٦ / ٤ / ٢٧٣ ، والمغني ٢ : ٨٦ ،

والمعني ٤ : ٢٤٠ . والأشموني ٣ : ١٥٣ .

التوكيد

أي : هذا مبحثه . وهو مصدر وكّد . والتأكيد مصدر أكّد ، لغتان . قال ابن مالك : وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

وهو قسمان : فالأول : معنويّ بالفاظ محصورة ، فلا يحتاج إلى حدّ (فمنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره ، أو السهو أو النسيان (النفسُ والعينُ) بمعنى الذات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الإفراد والتذكير وفروعهما نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، وهند نَفْسُهَا والزيدان أو الهندان أَنْفُسُهُمَا ، والزيدون أَنْفُسُهُمْ ، والهندات أَنْفُسُهُنَّ .

(فإن أكّدا مثنيّ فجمعهما أفصح من الإفراد) كما تقدّم ، ويجوز الزيدان نَفْسُهُمَا بالإفراد . (وجوز ابن مالك وولده تثنيتهما) فيقال : نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال : إنه غلط لم يقل به أحد من التحويين وإنما منع أو قلّ لكرهه اجتماع تَثْنِيَتَيْنِ فيما هو كالكلمة الواحدة . واختير الجمع على الإفراد ، لأن التثنية جمع في المعنى .

(ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متصلّاً) مسترأ أو بارزاً (إلا بفاصل ما) نحو : قم أنت نفسك ، وقمت أنت نفسك ، وقاما هما نفسهما .

وعليّته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصّور نحو : هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظنّ أنها ماتت أو عميت .

واحترزت بقول : « غالباً » كما في « التسهيل » عما ذكره الأخص من

أنه يجوز على ضعف : « قاموا أنفسهم » .

وأشرت « بفاصل ما » إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز : « هلم لكم أنفسكم »
بلا خلاف اكتفاء بفضل « لكم » .

(ويجوز جرهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو : جاء زيد بنفسه أو بعينه ،
وجعل منه بعضهم : « يَتَرَبِّصُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ » ^(١) ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ
التأكيد .

(و) منه (للممول) ورفع ^(٢) توهم إطلاق البعض على الكلّ (في المثني كلا وكلتا ،
وفي غيره) أي الجمع وما في معناه : (كُلاً ، وجميع ، وعمامة) مضافة كلها (إلى
الضمير) المطابق للمؤكد .

(وأجمع ، وأكسع ، وأبصع ، وأبتع ، [١٢٣/٢] ومين ثم) أي من هنا ، وهو
كون هذه الألفاظ دالة على الشمول ، أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأولين) أي : كلا
وكلتا (ما لا يصلح موضعه « واحد ») فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ولا
رأيت أحد الرجلين كليهما ، ولا المال بين الرجلين كليهما ^(٣) لعدم الفائدة ، إذ لا
يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ، ولأنه لم يسمع
من العرب قط .

ويدلّ له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر ، لأن التأكيد لرفع توهم المجاز
في الفعل ، وإثباته حاصل لكونه حقيقة ، إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك
الوصف ثابت له ، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكر لما كان المجاز ،
لا يدخله .

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) ط : « ودفع » بالدال .

(٣) ط : « كلها » . تحريف .

(خلافاً للجمهور) في تجويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بأجمع وأكثع بعد كلّ ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكلّ .

والجواب كما قال أبو حيان : أن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة ، فلا حاجة للفظ آخر يؤكدُه إلا إذا قوي برواية عن العرب . وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع .

(و) من ثمّ أيضاً (لا) يؤكد (بالبواقي) أي : كلّ وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكماً) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها ، فلا يقال : جاء زيد كله ، ويقال : قبضت المال كله ، وبعث العبد كله ، ورأيت زيدا كله ، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد ، والعبد .

(وأنكر المبرد : عامة) وقال : إنما هي ^(١) بمعنى أكثر ، ولم يذكر أكثر النحاة « جميعاً » قال ابن مالك : سهواً أو جهلاً ، وقال : قد نبّه سيبويه على أنها بمتزلة « كل » معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً ، وقد وجدت له شاهداً ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها .

١٥٥٣ - . فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانٍ جَمِيعُهُمْ وَهَنَّ دَانٌ

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانَ وَالْأَكْرَمُونَ عَدَنَانٌ ^(٢) .

انتهى .

قال أبو حيان : وممن نقلها عن سيبويه صاحب « الإفصاح » .

(وجوز الكوفيّة والزخشرّي الاستغناء بنية الإضافة في كلّ) عن التصريح بها ،

(١) ط فقط : « إنما هو » .

(٢) من شواهد : العيني ٤ : ٩١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٠١ ، والتصريح ٢ : ١٢٣ .

ومثلوا بقوله تعالى : « إنا كلاًّ فيها » (١) أي : كلنا .

وخرّجه غيرهم على أنه حال (٢) أو بدل من الضمير (٣) .

وعلّل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان : مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد ، وهو النفس والعين ، وكلّ ، وجميع ، وعامة . ومنويّ فيه تلك ، وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعتا على أن المنويّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً ، وعلى أن غير « كلّ » من الصريح الإضافة لا يستعمل متّويّها فتجوز ذلك في « كلّ » مستلزم عدم النظر في الصّريين .

(و) جوز (ابن مالك إضافتها) أي كلّ (إلى ظاهرٍ مثلِ المؤكّد) واستدلّ

بقوله :

١٥٥٤ - يا أشبّهَ النَّاسِ كُلُّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ (٤) .

وقوله :

١٥٥٥ - وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ (٥) .

(١) سورة غافر ٤٨ وفي أ ، ط : « إنا كلّ » يرفع « كلّ » تحريف من ناحية القراءة المرادة ، لأن قراءة الرفع مشهورة ، وهي القراءة التي يضمها المصحف ، ولكن الاستشهاد بهذه الآية إنّما هو على قراءة النصب وذكر : « كلّ » مرفوعة . تحريف صوابه من ب .

(٢) أي من الضمير المرفوع في « فيها » .

(٣) وهو اسم إن . وانظر في هذا الموضع الأشموني ٣ : ٧٥ ، والتصريح ٢ : ١٢٢ .

(٤) لكثير . وصدوره :

• كم ذكرتك لو أجزى بذكر كم .

انظر : المغني ١ : ١٦٤ والعيني ٤ : ٨٨ ، والأشموني ٣ : ٧٥ ونسبه السيوطي من شرح شواهد المغني ص ٥١٨ رقم ٣٠٦ لعمر بن أبي ربيعة .

(٥) للفرزدق ديوانه ٤١٢ . وصدوره :

• أنت الجواد الذي ترجى نوافله .

قال أبو حيان : ولا حجة في ذلك ، لأنه فيه نعت لا توكيد ، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل ، كما قال ابن مالك في قولك : مررت بالرجل كُـلُّ الرجل أنه نعت بمعنى الكامل .

(وَيَتَّبِعُ كُلَّهَا جَمْعًا ، وَكُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) نحو : فسجد الملائكةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، ^(١) (وكلهن جُمُع ، وكذا البواقي) أي كتفاء ، وأكعون وكنع ، وكذا في أبصع وأبتع .

(ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال : كله أجمع أكع ، أبصع ، أبتع . وكذا الفسروع .

وتقدّم (النفس على العين) وهما ^(٢) على كل ، (في الأصح) لأنها توابع ، وقيل : لا يجب الترتيب بل يحسُن .

(وثالثها : لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ، ويجب فيها مع أجمع وما قبله ، وهو رأي ابن عصفور . (والجمهور) على أنه (لا يؤكد بها) أي بأكنع وما بعده (دونه) أي دون أجمع ، لأنها توابع ، وجوزّه الكوفيّون وابن كيسان ، واستدلوا بقوله :

• تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْمَا ^(٣) . ١٥٥٦ -

وقوله :

• وَسَائِرُهُ بَادِرٌ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ ^(٤) . ١٥٥٧ -

(١) سورة الحجر ٣٠ (٢) أي النفس والعين .

(٣) قائله مجهول . وصدوره :

• يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَيِّبًا مَرْضَعًا .

انظر ، المقرب ١ : ٢٤٠ ، والخزامة ٢ : ٣٥٧ .

(٤) قائله مجهول . وصدوره :

• تَرَى التَّوْرَ فِيهَا مَدْخِلَ الظَّلِّ رَأْسَهُ .

وفي سيبويه ١ : ٩٢ : « أجمع ، مكان : « أكع » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وقوله :

١٥٥٨ - • تَوَلَّوْا بِالذَّوَابِرِ وَاتَّقَوْنَا • بِنُعْمَانَ بْنِ زُرْعَةَ أَكْتَعَيْنَا ^(١) .

والأولون ، قالوا : هو ضرورة ، وفيه نظر ، لإمكان الإتيان بدَلَهُ بلفظ : « أجمع » .

(و) الجمهور على أنه (لا) يؤكد (به) أي بأجمع (دون كل اختياراً) .

(والمختار وفاقاً لأبي حيان جوازه) ، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى : « لأَغْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ » ^(٢) . « وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » ^(٣) . « لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » ^(٤) ، وفي الصحيح : « فله سلبه أجمع » ، « فصلوا جلوساً أجمعين » .

قال أبو حيان : ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم « كَلِّ » عند الاجتماع ، لأن النفس [١٢٤/٢] يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا . ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد .

(وهي) أي أجمع وأخواته (متعارف) بالاتفاق ، ولهذا جرت على المعرفة .

ثم اختلف في سبب تعريفها (فقيل) : هو (بنية الإضافة) إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَعَ : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به ، وعزى إلى سبويه ، واختاره السهيلي وابن مالك .

(وقيل : بالعلمية) لأنها أعلام للتوكيد ، علقت على معنى الإحاطة ^(٥) بما يتبعه

(١) نسب إلى أعشى ربيعة . وانظر الدرر ٢ : ١٥٧ .

(٢) سورة الحجر ٣٩ .

(٣) سورة الحجر ٤٣ .

(٤) سورة هود ١١٩ .

(٥) أقطوع على معنى التوكيد للإحاطة .

كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصححه أبو حيان ، قال : ويؤيده أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها . وما منع - وليس كذلك - وهو معرفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلمية ، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العلم خاصّة .

(ومن ثمّ) أي من هنا وهو كونها معارف ، أي من أجل ذلك (لم تصرف) ، أمّا على العلميّة فواضح إذ معها في « أجمع » الوزن ، وفي « جُمِعَ » العدل عن : « فعلاوات » الذي يستحقّه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون . وأمّا على نيّة الإضافة فلشبهه هذا التعريف بالعلميّة من حيث إنه لا أداة له ^(١) لفظاً كمنع صرف « سحر » المعين للعدل ، وشبهه العلميّة إذ لا أداة لتعريفه لفظاً ، وإن كان على نيّة ال (٢) .

(و) من ثمّ أيضاً (لم تنصب حالاً على الأصحّ) . وقيل : نعم . حكى الفراء : أعجبنى القصر أجمع والدار جمعاء .

وقيل : يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين ، وجُمِعَ . واستدلّ ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين : « فصلثوا جلوساً أجمعين » ، ثم أكنع مأخوذ من تكثّع الجليد أي تقبّض ، والتقبّض فيه معنى التجمّع .

وأبصع ، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم : « إلى متى تكرع ، ولا تبصع » ، أي لا تروى ، وفيه معنى الغاية . والبتع طول العتق .

(١) أ : « لا أداة لفظاً ، بسعوط وله » .

ط : « لأداة لفظاً » . وهذا تحريف . والصواب من ب والمراد بقوله : « لا أداة له لفظاً » أنه كالعلم يعرف بغير أداة ظاهرة .

(٢) وذلك لأن : « سحر » معدولة عن : « السحر » المقرون بـ « آل » فعدل عن اللفظ بـ « آل » ، وقصد به التعريف فمنع الصرف . أنظر في هذا الموضع التصريح ٢ : ٢٢٣ .

وقد جاء أجمع لغير التوكيد ، قالوا : جاءوا بأجمعهم .

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث .. كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء^(١) ، أي مجتمعة الخلق . «ولا يتحدُّ توكيدُ مُتَعَاظِفَيْنِ ما لم يتحدَّ عاملهما معنى» فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما .

فإن اتحدَّ معنىً جاز ، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد ، وذهب بكرٌ كلاهما .

قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه ، والذي تقتضيه القواعد المنع ، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على تابعه .

(ولا تؤكِّد نكرة) مطلقاً عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف ، فلا تتبَع نكرة ، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ؟ نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة .

(وثالثها) : وهو رأي الأخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة وإلا فلا . قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأنَّ فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر . وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله :

١٥٥٩ - • قد صرَّت البكرةُ يوماً أجمعاً^(٢) •

(١) ط فقط : « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » . وقد سقطت : « بهيمة » الثانية من أ ، ب .

(٢) قائله مجهول . وصدده كما في العيني :

• إنا إذا خطافنا تَقَعَّقَما •

وقوله :

١٥٦٠ - . تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْمَا . (١)

وقوله :

١٥٦١ - . أَوْفَتْ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعًا . (٢)

وقول عائشة رضي الله عنها : « ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلاّ رمضان » .

أمّا غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتاً كله ، ولا رأيت شيئاً نفسه .

والمانون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة .

(وفي توكيد محنوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر ، وابن خروف فيقال في « الذي ضربته نَفْسَه زيد » الذي ضربت نَفْسَه زيد ، « ومررت بزيد وأتاني أخوه (٣) أنفسهما » ومنعه الأخفش والفارسي ، وابن جني ، وثعلب ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ، لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنه لا دليل على المحنوف .

ورُدَّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره (٤) ، والثاني بأن التوكيد يدلّ على المحنوف .

= من شواهد: ابن يعيش ٣ ، ٨ ، ٤٥ ، والمقرب ١ : ٢٤٠ والخزائفة ١ : ٢/٨٧ : ٣٥٧ ، والصيني ٤ : ٩٥ والأشموني ٣ : ٧٨ .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥٦ .

(٢) قبله كافي الدرر ٢ : ١٥٨ .

إنّ تيمماً لم يراضع شبعاً ولم تلده أمّه مقنعا .

(٤) ط : « غير » بدون « هاء » . تحريف .

(٣) ط : « أخواه » بالثنية . تحريف .

قال أبو حيان : والذي نختاره عدم الجواز ، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب .

(ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه ، وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى . (خلافاً لابن الطراوة) في إجازته ذلك .

وينبغي أن يكون مبنياً في « كل » و « أجمعين » على ما ذهب إليه ابر - والقراء من اختلاف [١٢٥/٢] معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كُـلّ ، وهو مردود بقوله : « لأغويَنتهم أجمعين » ^(١) مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت .

[تبيه]

خالف التوكيد النعت في أنه بألفاظ مخصوصة ، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت ، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ، ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ، ولا على توكيد ، ولا يعطف ، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ، ولا إلى نصب .

[التوكيد اللفظي]

(الثاني) : من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (بإعادة اللفظ) الأول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل . والحرف ^(٢) ، (مفرداً) كان (أو مركباً) مضافاً أو جملة ، أو كلاماً ، نكرة ، أو معرفة ، ظاهراً أو مضمراً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، (ولو ثلاثاً) نحو : « دُكَّتِ الأَرْضُ دُكًّا دُكًّا ، وجاء ربُّكَ والمَلِكُ صَفًّا صَفًّا » ^(٣) بقوله :

(٢) كلمة : « والحرف » سقطت من أ ، ب .

(١) سورة الحجر ٣٩ .

(٣) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .

١٥٦٢ - . أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ ^(١) .

وقوله :

١٥٦٣ - . أَجَلٌ جَبْرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْحَتُ دَعَائِرُهُ ^(٢) .

وقوله :

١٥٦٤ -

. تَبَيَّنْتُ مَمْدَانَ الَّذِينَ هُمْ هُمْ ^(٣) .

وقوله :

١٥٦٥ - . أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَخَا لَهُ ^(٤) .

وقوله :

١٥٦٦ - . فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيغْلِي

. أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْيَسَ أَحْيَسَ ^(٥)

(١) قائله مجهول :

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨١ .

(٢) لمصرس بن ربي . وصلده . . وقلن على الفردوس أول مشرب .

من شواهد : ابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، والخزاعة ٤ : ٢٣٥ ، والمعيني ٤ : ٩٨ .

(٣) لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه : وتماه :

. إِذَا نَابَ أَمْرَ جَنَّتِي وَسَهَامِي .

انظر الدر ٢ : ١٥٨ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٥٢ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : ابن الشجري ١ : ٢٤٣ ، والخزاعة ٢ : ٣٥٣ والمعيني ٣ : ٩ ، والتصريح ١ : ٣١٨ ،

والأشموني ٢ : ٩٨ .

وقوله :

١٥٦٧ - . فحَتَّام حَتَّامُ العَنَاءِ المُطَوَّلُ (١) .

وقوله :

١٥٦٨ - . لا لا أَبُوحُ يُحِبُّ بِشَنَّةِ إِنْهَاءِ أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا (٢) .

وقوله :

١٥٦٩ - . أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ . ولا في البُعْدِ أَنْسَاهُ .

لكَ اللهُ عَلَى ذاكَ لكَ اللهُ ، لكَ اللهُ (٣) .

وقوله :

١٥٧٠ - . قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا . إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا سَالِمًا (٤) .

ولا يَصْرُفُ نَوْعَ اخْتِلَافٍ فِي اللفظِ نَحْوُ : « فَمَهَّلَ الكَافِرِينَ أَمَهْلِهِمْ » (٥) .

(١) للكعب بن زيد .

وسبق ذكره رقم ١٠١٤ .

(٢) لجميل بن معمر .

من شواهد : الخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والمعنى ٤ : ١١٤ ، والتصريح ٢ : ١٢٩ والأشموني ٣ : ٨٤ ،

وحاشية يس ٢ : ١٣٠ .

(٣) مزج قائله مجهول .

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨٠ ، والمعنى ٤ : ٩٧ .

(٤) قائله مجهول . وفي هامش المقتضب ٤ : ٣١٢ لامرأة ترقص ابنها وروايته :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا لَأَقِيْتِ عِبْدًا نَائِمًا .

وفي ط فقط : زيادة « قُمْ قَائِمًا » مرة ثالثة . تحريف من شواهد : ابن الشجري ١ : ١٦٤ ، ٣٤٧ ،

والمعنى ٣ : ١٨٤ ، والخصائص ٣ : ١٠٣ .

(٥) سورة الطارق ١٧ .

(فإن كان المؤكد ضميراً متصلًا أو حرفاً غير جواب) عاملاً^(١) أو غيره (لم يَعدُ اختياراً إلاّ مع ما دخل عليه) لكونه كالجُزء منه^(٢) نحو : قُمْتُ قُمْتُ^(٣) .
رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ ، مررتُ بهِ بهِ . إنَّ زِيداً إنَّ زِيداً قائم وقوله :

١٥٧١ - • لَيْتَنِي لَيْتَنِي تَوَقَّيْتُ مَذْ أَيْبُ —

• قَمَعْتُ طَوَّعَ الْهَوَى ، وَكُنْتُ مُنْيِيَا^(٤) .

(أو مفصلاً) (بفاصلٍ ما) ولو حرف عطف ووقف^(٥) نحو : • أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مَاتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاناً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ،^(٦) وقوله :

١٥٧٢ - • حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(٧) .

وقوله :

-
- (١) كلمة : « عاملاً » سقطت من أ .
(٢) « لكونه كالجُزء منه » سقط من أ .
(٣) في هامش أ تعليق نصه : « وقال شيخنا المتزلي والتاء في قمت الثانية ونحوها ليس لها محل من الإعراب .
(٤) قائله مجهول .
انظر الدرر ٢ : ١٦٠ .
(٥) أ ، ط : « وقفاً » بالنصب ، والصواب من ب والأسلوب .
(٦) سورة المؤمنون ٣٥ .
(٧) قيل إنه لخطام المجاشمي ، وقيل للأغلب العجلي . وتماهه :
• أعناقها مشدّاتٌ بقرنٌ •

من شواهد العيني ٤ : ١٠٠ ، والتصريح ١ : ٣١٧ / ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٣ .

١٥٧٣ - • لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ ^(١) •

وقوله :

١٥٧٤ - • لَا يُنْسِكُ الْأَمْسَى نَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا ^(٢) •

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلاّ في ضرورة كقوله :

١٥٧٥ - • وَلَا لِلِمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ ^(٣) •

وقوله :

١٥٧٦ - • إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَجْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ أَضِيمًا ^(٤) •

(خلافاً للزخشرّي) في تجويزه ذلك اختياراً ، فيقال : إِنَّ إِنْ زِيدًا قَائِمٌ .

أمّا أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو : لا لا ، نَعَمْ نَعَمْ .

(والأجود مع الظاهر المجرور) إذا أكّد (إعادة الجارّ) مع لفظه أو ضميره نحو :

(١) للكميّ من معروف . وتماه :

• أَوْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامٌ •

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ والعيني ٤ : ١٠٩ ، والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٢٢ .

(٣) لسلم بن معبد الوالي . وصدّره :

• فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا بِي •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٨٢ ، والمحتسب ٢ : ٢٥٦ ، وابن يعيش ٧ : ١٨ / ٨ ، ٤٣ /

٩ : ٢٥ والمقرب ١ : ٢٣٩ ، والخزّانة ١ : ٣٦٤ / ٢ : ٣٥٢ / ٤ : ٢٧٣ ، والمغني ١ : ١٥٥ ،

١٥٧ / ٢ : ٣٠ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ :

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العيني ٤ : ١٠٧ ، والتصريح ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٢ .

مررت بزید بزید ، وبه . قال تعالى : « وأما الذين سَعِدُوا ففي الجنة خالدین فيها »^(١) ،
« ففي رَحْمَةِ اللَّهِ هُم فِيهَا خَالِدُونَ »^(٢) .

(و) الأجوْدُ (مع الجملة) إذا أكَدت (الفصل) بينها وبين المعادة (بِشَمِّ) نحو :
« أوْلَى لكَ فَأوْلَى ، ثُمَّ أوْلَى لكَ فَأوْلَى »^(٣) . « وما أدراك ما يومُ الدِّينِ ، ثم ما أدراك
ما يومُ الدِّينِ »^(٤) . وهذا (إذ لا لبس) يحصل ، فإن حصل لم يؤت بها نحو : ضربت
زيداً . ضربت زيداً إذ لو جيء بها لتوهم أنهما^(٥) ضربان .

(ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعاً كان أو منصوباً
أو مجروراً مع مطابقتة له^(٦) في التكلّم والإفراد والتذكير ، وأضدادها نحو :
قمت أنا ، واكرمتي أنا ، ومررت بك أنت ، وأكرمته هو ، وهكذا .

(وجوز بعضهم تأكيد) الضمير (المنفصل بالإشارة) ، وجعل منه قوله تعالى : « ثم
أنتم هؤلاء »^(٧) .

• • •

(١) سورة هود ١٠٨ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٧ .

(٣) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) سورة الانفطار ١٧ ، ١٨ .

(٥) ط : « أنها » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٦) ط : « مطابقتة البديل له » زيادة : « البديل » . تحريف . مصدره انتقال النظر .

(٧) سورة البقرة ٨٥ .

البَدَل

أي هذا مبحثه ، والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين ^(١) .

قال الأخفش : يسمونه التبيين ، وقال ابن كيسان : التكرير .

(هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو ^(٢) بما

بعده ، (وهو) أقسام :

(بدل كلّ من كلّ) : بأن اتحدا معنى ، وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده

فيما لا يطلق عليه « كُئِلَّ » نحو : « صراط العزيز الحميدِ الله » ^(٣) .

(و) بدل (بعض) إن دَلَّ على بعض ما دلّ عليه الأول نحو : مررت بقومك

ناسٍ منهم :

(و) بدل [١٢٦/٢] (اشتمال) : إن دلّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه :

كعجبت من زيد علمه أو قراءته . « يسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه » ^(٤) .

« أصحابُ الأخدودِ النارُ » ^(٥) ، (ورجعهما السهليّ إلى الأول) أي إلى بدل الشيء

من الشيء ، قال : لأنّ العرب تتكلّم بالعام ، وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف

وتنويه ، فقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ، ثم بينت

ذلك البعض ، وأعجبتني الجارية حسنُها ، إنما تريد أعجبتني وَصَفُها ، فحذفتها ، ثم بينت

بقولك : حسنُها .

(١) ط : « والكوفيون » . تحريف . (٢) أي النسق .

(٣) سورة إبراهيم ١ ، ٢ في قراءة الجهر .

(٤) سورة البقرة ٢١٧ . (٥) سورة البروج ٤ ، ٥ .

(وشرطهما صِحَّة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البديل ،
أو أظهر فيه العامل ، فلا يجوز : قطعت زيداً أنفه ^(١) ، ولا لقيت كل أصحابك
أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابَّتهم ، ولا مررت بزید أبيه .

(وكذا عَوْدُ ضمير فيهما) على المبدل ^(٢) منه ملفوظاً أو مقدراً شرط (على
الصحيح) ليُحصل ^(٣) الربط . نحو : ثم عموا وسموا كثيراً منهم ^(٤) . « والله على
الناس حج البيت من استطاع » ^(٥) أي منهم . « أصحاب الأخيلود النار » ^(٦) .
أي فيه .

ولم يشترط ذلك في بدل الكلِّ ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن جملة الخبر
التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك .

ومن التحويين من لا يلتزم في هذين البديلين أيضاً ضميراً ، وقد صححه ابن مالك
في شرح الكافية ، قال : ولكن وجوده أكثر من علمه .

(وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على
الأول (أو العامل ؟ خلاف) .

قال الفارسي والرُماني في أحد قوليهما ، وخطاب : الأول ، وصححه ابن مالك
فلا يجوز : سرتي زيد داره ولا أعجبي زيداً فرسه . ولا رأيت زيداً فرسه .

ويجوز : سرتي زيد ثوبه ، لأن الثوب متضمنته جسده .

(١) لأنه يقال : قطعت زيداً على معنى : قطع أنفه .

(٢) ط : « على البديل منه » مكان : « على المبدل منه » تحريف .

(٣) ط فقط : « فيحصل » والتعير باللام أحسن .

(٤) سورة المائدة ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ٩٧ .

(٦) سورة البروج ٤ ، ٥ .

وقال الفارسيّ والرّمانيّ في أحد قوليهما : الثاني نحو : سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ ، فإن الثوب يشتمل على زيد .

قال الأوّلون : إن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في : سُلِبَ زيدٌ ثوبه لم يطرد في : أعجبتني زيد علمه وكلامه وفصاحته ، وكرهت زيدا ضجره وسُلِبَ زيدٌ فرسه ونحوها ، فإن الثاني فيها غير مشتمل على الأول .

وقال المبرّد والسيّراني وابن جنبيّ ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية وابن الأبرش^(١) هو : « العامل » بمعنى « أن الفعل يستدعيهما » ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتبّع ، فنحو : سُلِبَ زيدٌ ثوبه ، وأعجبتني زيدٌ علمه . « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه »^(٢) ، الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني ، مجاز^(٣) في الأول : إذ المسلوب هو الثوب ، والمعجب هو العِلْم ، لا زيد ، والمستول عنه القتال ، لا الشهر .

وقيل : بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً ، إذ الإعجاب في : « أعجبتني الجارية حسنها » مشتمل على الجارية ، وعلى حسنها ، والوضوح في : « كان زيد عذره واضحاً » مشتمل على زيد وعذره . والكثرة في : « كان زيد ماله كثيراً » مشتملة على زيد وماله . فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، مقدماً أو مؤخراً .

(و) القسم الرابع : (بدل البدأه)^(٤) ويسمى بدل الإضراب أيضاً (وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول) بموافقة ، ولا خبريّة ، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنى نحو : مررت برجل امرأة ، أخبرت أولاً أنك مررت برجل ، ثم بدا لك

(١) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الاندلسي الشنريقي النحوي .

مات بقرطبة سنة ٥٣٢ .

(٢) سورة البقرة ٢١٧ . ط : « مجازاً » بالنصب .

(٤) سمي بذلك ، لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول . قصداً :

أن تُخْبِرَ أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول ، فصار كأنهما إخباران مُصْرَحَ بهما .

وهذا البدل أثبتته سيويوه وغيره ، ومثّل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره : « إن الرجل ليُصَلِّي الصَّلَاةَ وما كتب ^(١) له نصفُها ثلثُها » . أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها ، ثم أُضرب عنه ، وأخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له ثلثها وهكذا .

(و) الخامس بدل (الغلط : وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد) ، بل سبق اللسان إليه ، وبهذا يُفارق بدل البداء ، وإن كان مثله في اللفظ .

وهذا القسم أثبتته سيويوه وغيره ، ومثله بقولك : « مررت برجل حمار » أردت أن تخبر بحمار ، فسبق لسانك إلى رجل ، ثم أبدلت منه الحمار .

(وأنكرهما) : أي بدلُ البداء والغلط (قَوْم) وقالوا في الأول . إنه مِمَّا حذف فيه حرف العطف ، وفي الثاني أنه لم يوجد .

قال المبرّد على سعة حفظه : بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم ..

وقال خطاب : لا يوجد في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، وطالب ^(٢) غيري به ، فلم يعرفه .

وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرّمة :

١٥٧٧ - لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وفي اللّثاثِ وفي أُنْيَابِهَا شَنَبُ [١٢٧/٢] ^(٣) .

(٢) ط : « وطلب غيري به » .

(١) ط : « وما كتبت » بالناء .

(٣) لذي الرّمة . ديوانه ٩ .

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٩١ ، والمقرب ١ : ٢٤٤ والمعني ٤ : ٢٠٢ ، والأشعري ٣ : ١٢٧ .

قال : « فَلَعَسَ » بدل غلط ، لأن الحوّة السّوادُ بعينه ، واللّمس سواد مُشرب
بحمرة .

ورُدَّ بأنه من باب التّقديم والتّأخير ، وتقديره : في شفتيها حوّة ، وفي اللّثا
لَعَسَ ، وفي أنيابها شَنَبُ .

وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ، ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن
تروّ) فلا يقدر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يفتخر في الشعر ما لا يفتخر
في غيره .

(والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض) لوروده في الفصح
نحو قوله تعالى : « يدخلون الجنة ، ولا يُظلمون شيئاً جنّاتِ عدنٍ » (١) .
فجنّاتٍ أعربت بدلاً من الجنة ، وهو بدل كلّ من بعض ، وفائدته تقرير أنها جنات
كثيرة لا جنّة واحدة ، وقول الشاعر :

١٥٧٨ - . رحمَ اللهُ أعظماً دَفَنُوهَا

• بِسِجِّتَانِ طَلْحَةٍ الطَّلْحَاتِ (٢) •

« فطلحة » بدل من « أعظم » وهي بعضه ، وقوله :

١٥٧٩ - . كأنّي غداةَ البينِ يومَ ترحلوا (٣) •

« فيوم » بدل من « غداة » ، وهي بعضه .

(١) سورة مريم ٦٠ ، ٦١ .

(٢) لابن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ .

من شواهد : المقتضب ٢ : ١٨٨ ، وابن يعيش ١ : ٤٧ ، والخزاعة ٣ : ٣٩٢ .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وتماه .

• لدى سمرات الحميّ ناقف حنظلٍ •

(و) الجمهور : (لا تجب موافقة البدل) لمتبوعه (في التعريف والإظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر ، والمفرد من غيره ، وبالعكوس كقوله تعالى : « إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللَّهِ »^(١) . « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ »^(٢) ، وقول الشاعر :

١٥٨٠ - . ولا تَلْمُهُ أن يَنَامَ البَائِسَا^(٣) .

وقولك : رأيت زيدا أباه .

(لكن إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلماً . (إن أفاد إحاطة) نحو : « تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا »^(٤) . و « أكرمتم أكابركم وأصاغركم » . (أو بعضاً) نحو :

١٥٨١ - . أوَعَدْتَنِي بالسُّجُنِ والأَدَاهِمِ .

• رَجُلِي فَرَجَلِي شَتْنَةُ النَّسَائِمِ^(٥) .

(أو اشتمالاً) نحو :

١٥٨٢ - . وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٦) .

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة الطق ١٥ ، ١٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٢ .

(٤) سورة المائدة ١١٤ .

(٥) العديل بن الفرخ :

من شواهد : ابن يعيش ٣ : ٧٠ ، والخزاعة ٢ : ٣٦٦ وشلور الذهب ٣٨٩ والمعنى ٤ : ١٩٠ .

والتصريح ٢ : ١٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٢٩ ، واللسان : « وعد » .

(٦) لعدي بن زيد العبادي . ديوانه ٣٥ . وصلره :

• ذرني إن أمرك لن يطاها .

وفي ط : « حملي » ، بتقديم الميم على اللام : تحريف .

من شواهد : سيويه ١ : ٧٨ ، وابن يعيش ٣ : ٦٥ ، ٦٠ ، والخزاعة ٢ : ٣٦٨ ، وشلور الذهب

٣٩٠ . والمعنى ٤ : ١٩٢ .

وإلاّ فلا يبدل منه ، لأنه إنّما جيء به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ، لأنّه في غاية الوضوح .

وقيل : يجوز مطلقاً ، وعليه الأخفش والكوفيون قياساً على الغائب ، لأنه لا لبس فيه أيضاً ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد . قال تعالى : « لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا »^(١) « فالذين » بدل من ضمير الخطاب . وأجيب بأنه مستأنف .

(وثالثها) : وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو : ما ضربتكم^(٢) إلاّ زيداً ، قال تعالى : « لئلاّ يكون للناس عليكم حجةٌ إلاّ الذين ظلموا »^(٣) أي إلاّ على الذين ظلموا .

(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف) ووافقهم السهيليّ وابن أبي الربيع نحو قوله تعالى : « عن الشهر الحرام قتالٍ فيه »^(٤) « لأنها إذا لم توصف لم تُفد ، إذ لا فائدة في قولك : مررت بزید برجلٍ .

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأوّل) كما تقدّم في « ناصية »^(٥) .

والجمهور : أطلقوا الجواز لورودها غير موصوقة . وليست من لفظ الأوّل كقولهم :

١٥٨٣ - * فصَدُّوا من خيارهن لِقاحاً يتقاذفن كالغُصون غِرَاراً^(٦) .

(١) سورة الأنعام ١٢ . (٢) ط : « ما ضربتم إلاّ زيداً » . تحريف .

(٣) سورة البقرة ١٥٠ . (٤) سورة البقرة ٢١٧ .

(٥) من قوله تعالى : « لنسفعاً بالناصية ناصية » سورة العلق ١٦ .

(٦) لأبي دود الإياديّ :

وفي ط : « عزاز » بزايين وعين . وفي ب ، ا : بزايين . تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ١٦٥ .

فزار بدل من الضمير في يتقاذفن . وقوله :

١٥٨٤ - • فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ أرْحَلُ نَاقَتِي

عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

مَلِكٍ إِذَا نَزَلَ الْوَفُودُ بِيَابِهِ

عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزْبَدٍ لَا يُنْزَفُ (١) .

فملك بدل من عمرو ،

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يُسمّون المذكر بالثؤنث وعكسه ، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو : « مررت بهند رجل ، ويجعفر امرأة » .

(و) منع (أبو حيّان وقوم بدل المضمّر من مثله) أي من مُضمّر (بدل بعض أو اشتغال) نحو : « ثلث التفاحة أكلتها إياه » ، وحُسنُ الجارية أعجبتني هوَ ، وأجازهُ آخرون .

قال أبو حيّان : ومنشأ الخلاف : هل البدل من جملة أخرى ، أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لثلا يبقى المتبدأ بلا رابط ، لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز ، قال : إلاّ أنّه يحتاج إلى سماع .

(قال الكوفيّة أو كُلّ) أيّ : لا يبدل المضمّر من مضمّر بدل كلّ إذا كان

(١) اليبان لبشر بن أبي خازم الأسديّ ، وهما في ديوانه ١٥٥ وروايته : « إياس » بإياء مكان : « أناس » بالتون و « عرفوا » بالغين المعجمة مكان : « عرفوا » بالعين المهملة كما روى ذلك سيويه ١ : ٢٢٢ . وفي الديوان كذلك « ستنجع » مكان « تبلغ » . وفي ط : « أو ترجف » بالراء والجيم . تحريف . وفي الدرر ٢ : ١٦٥ قائلهما مجهول . وفي سيويه نسبة لبعض العرب الموثوق بهم . ولم ينسب الشاهد في معجم الشواهد ١ : ٢٣٨ . من شواهد : الخزانة ١ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ٣٢ .

(منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو : رأيتك إيتاك [١٢٨/٢] .

والبصريون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : « قمت أنت »
وصحح الأول ابن مالك ، والثاني أبو حيان .

(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضمر من الظاهر بدل كلّ) قال : لأنه لم يسمع من
العرب لا نثراً ، ولا نظماً ، ولو سمع لكان توكيداً ، لا بدلاً .

وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إيتاه .

(وفي) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) ، قيل يجوز نحو : « ثلث التفاحة
أكلت التفاحة إياه » ، و « حسن الجارية أعجبتني الجارية هو » .

وقيل يمنع .

قال أبو حيان : وهو كالتخلاف في إبدالهما مُضْمَرًا من مُضْمَرٍ ، ومقتضاه ترجيح
المنع على رأيه .

(والمُبدَلُ من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو : « ما تقرأ
إن نحواً وإن فقهاً اقرأه » ، وكيف زيداً صحيح أم سقيم ؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو : هل أحد جاءك زيداً
أو عمرو ؟ ، وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضربته .

(ويبدل الفعل من الفعل بدل كلّ) بلا خلاف نحو : « ومن يفعل ذلك يلق آثاماً
يُضَاعَفُ له العذاب » (١) .

وقوله :

١٥٨٥ - متى تَأْتِنَا تُلْمِمٌ بنا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وناراً تَأَجَّجَا (١) .

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف ، لأن الفعل لا يتبعض .

(وفي) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل : لا ، لأن الفعل لا يشتمل على

الفعل ، وقيل : نعم ، وجعل منه الآية السابقة .

قال صاحب البسيط : وأما بدل الغلط فجزوه فيه سيويه وجماعة ، والقياس

يقضيه .

(و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام

وبنين » (٢) . « إني جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفاترون » (٣) بكسر إن .

(قال ابن جني والزنجشري وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله :

١٥٨٦ - إلى الله أشكو بالمدينة حاجة

وبالشام أخرى كيف يلتقيان (٤) .

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذر

التقائهما .

(١) لعبدالله بن الحر الجعفي .

من شواهد : سيويه ١ : ٤٤٦ ، وابن يعيش ٧ : ٥٣ / ١٠ : ٢٠ ، والخزاعة ٣ : ٦٦٠ ،
والأشموني ٣ : ١٣١ ، وحاشية يس ٢ : ١٦٢ .

(٢) سورة الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) سورة المؤمنون ١١١ . وذلك على قراءة كسر إن الثانية ؛ انظر العكبري ٢ : ١٥٢ .

(٤) نسب للفرزدق .

من شواهد : الخزاعة ١ : ٣٢٨ ، والمغني ١ : ١٧٤ / ٢ : ٧٠ والمعني ٤ : ٢٠١ وأوضح المسالك
رقم ٤٢٩ ، والتصريح ٢ : ١٦٢ ، والأشموني ٣ : ١٣٢ .

قال ابن مالك : ومنه « ما يُقَالُ لَكَ إِلا ما قَدَّ قَيْلٌ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِذْ
رَبَّكَ » (١) الآية . وإنَّ وما بعدها بدل من « ما » وصلتها . والجمهور لم يذكرها ذلك .

قال أبو حيان : وليس « كيف يلتقيان » بدلاً بل استثناءً للاستبعاد ، وكذا « إن
ربك » لثلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع .

(ولا يتقدّم بدل الكلّ) على المُبدَل منه ، لأنه لا يُدرى أيهما هو المعتمد عليه ،
بخلاف بدل البعض ، فيقدّم ، لكن الأحسن إضافته نحو : أكلت ثلث الرغيف .
(وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البدل (رأيان) .

قيل : يجوز ، وعليه الأخفش وابن مالك نحو : أحسن إلى الذي وصفت زيدا أي
وصفته ، وجعل منه : « ولا تقولوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ » (٢) ، وقيل :
لا ، وعليه السيرافي وغيره ، لأن البدل للإسهاب ، والحذف ينافية .

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتباع (فيما) أي بدَل (فصل به جمع
أو عدد) نحو : مررت برجالٍ طويلٍ ، وقصيرٍ وربّعةٍ ، « وبني الإسلام على خمس
شهادة أن لا إله إلا الله » الحديث .

(وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو : مررت بزید أخوك ،
نصّ عليه سيبويه والأخفش وقيل : يقبح في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن
نحو « بشر من ذلكم النار » (٣) .

(١) سورة فصلت ٤٣ .

(٢) سورة النحل ١١٦ .

(٣) سورة الحج ٧٢ .

حُرُوفُ الْعَطْفِ

أي هذا مبحث الحُرُوفِ العاطفة ، وتسمى المعطوفات ^(١) بها عند البصريين شركةً ، وعند الكوفيّين وهو المُتَدَاوِلُ نَسَقًا بفتح السين : اسم مصدر نَسَقَتُ الكلام أَنَسِقَهُ نَسَقًا بالتسكين ^(٢) أي عَطَفْتُ ^(٣) بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ .

قال أبو حيان : وَلِيَكُونِهِ بِأَدْوَاتٍ مَحْصُورَةٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حِدَّةٍ ، وَمَنْ حِدَّةٌ - كَابْنِ مَالِكٍ - بِكَوْنِهِ تَابِعًا بِأَحَدِ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَمْ يُصِيبْ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّوْرِ ، وَلِتَوْقُفِ مَعْرِفَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَى حَرْفِهِ ، وَمَعْرِفَةِ الْحَرْفِ عَلَى الْعَطْفِ .

(حرف الواو)

(الواو) وهي (لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الفِعْلِ من غير تقييد بمحصله من كِلَيْهِمَا في زمان ، أو سَبَقَ أَحَدُهُمَا ، فقولك : جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء أنهما جاءا معاً ، أو زيدا أولاً أو آخراً . ومن ورودها في المصاحب : « فَأَنْجِنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » ^(٤) . وفي السابق : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » ^(٥) . وفي المتأخر « كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ [١٢٩/٢] وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » ^(٦) واستُئِدِلَ لذلك بأن الثنية مختصرة من العطف بالواو ، فكما تحتمل ثلاثة معانٍ ^(٧) ، ولا دلالة في لفظها على تقديم

(١) ط : « المعطوف بها » . تحريف .

(٢) « بالتسكين » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « وهو من عطف » مكان : « أي عطف » .

(٤) سورة الحديد ٢٦ .

(٥) سورة النكبات ١٥ .

(٦) ب فقط : « ثلاثة معاً » .

(٧) سورة الشورى ٣ .

ولا تأخير ، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو : اشترك زيد وعمرو وبصحة نحو : قام زيد وعمرو بعده ، أو قبله ، أو معه .

والتعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم : « للجمع المطلق » لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد .

(وقال قَطْرُبُ والرَّبَعِيّ ، وهشام ، وثعلب و) غلامه أبو عمر (الزاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدِّيْنَوْرِيّ)^(١) : هي (للترتيب) قالوا : لأن الترتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سَبَباً والترتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحملُ عليه ، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان ردّ به على ادعاء السّيرافي وغيره إجماع البصريّين والكوفيّين على أنها لا تُفِيدُهُ ، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفراء أيضاً ، والرّضِيّ عن الكسائيّ وابن درستويه .

ورُدّ بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادْخُلُوا البابَ سُجّداً وقولوا حِطَّةً »^(٢) مع قوله في موضع آخر : « وقولوا حِطَّةً وادْخُلُوا البابَ سُجّداً »^(٣) ، والقصة واحدة .

(و) قال (ابن كيسان) هي (للمعنى حقيقة) واستعمالها في غيرها مجاز . قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدلّ على التفرّق .

(وعكسه الرّضِيّ) فقال لقائلٍ أن يقول : استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب . ولما الثاني فيه قبل الأوّل^(٤) ، والأصل في الاستعمال

(١) ختن ثعلب .

ومن مصنفاته : المهذب في النحو - ضمائر القرآن - توفي ٢٨٩ .

(٢) سورة البقرة ٥٨ . (٣) سورة الأعراف ١٦١ .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « ولما » ولا معنى لها .

ولعلّ الصّواب : « وما الثاني فيه قبل الأوّل » أي أن الترتيب ليس الثاني فيه قبل الأوّل ، وبذلك يستقيم الأسلوب .

الحقيقة . (و) قال (ابن مالك : المبة) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كبير ،
وعكسه قليل) .

قال أبو حيان : وهو قول مُخْتَرَعٌ مخالفٌ للمذهب الأكثرين وغيرهم .

(وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت (بعطف ما
لا يستغنى عنه) نحو : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، وهذان زيد وعمرو . وإن إختوتك زيدا
وعمرأ وبكرأ نجباءً ، والمال بين زيد وعمرو ، وأما قول امرئ القيس :

١٥٨٧ - بين الدّخول فحوّمل .^(١)

فتقديره : بين نواحي الدّخول ، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء ، وثمّ ،
وأو .

(و) اِخْتَصَّتْ بِعُطْفِ (الخاصّ على العام وعكسه) أي العام على الخاصّ نحو :
« وَمَلَأْتِكِهِ وَرَسُلَهُ وَجِبْرِيْلَ وَمِيكَالَ »^(٢) . « رَبُّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيْ وَان
دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ »^(٣) .

وقال ابن هشام : قد يشاركها في هذا الحكم « حتى »^(٤) . قال الفارسيّ وابن جنّيّ
ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله ، بل أريد به غير ما عطف عليه ، لأنّ المعطوف غير
المعطوف عليه .

(١) قطعة من بيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزّل بسقط اللوى

(٢) سورة البقرة ٩٨ . (٣) سورة نوح ٢٨ .

(٤) ومثّل للعطف بـ « حتى » ابن هشام بقوله : « مات الناس حتى العلماء ، وقدم الحجاج حتى

المشاة » لأنها عاطفة خاصّاً على عام . انظر المعنى ٢ : ٣٢ .

(و) (١) اِخْتَصَّتْ بِعَطْفِ (المرادف) على مرادفه نحو : « إِنَّمَا أَشْكُرُ بِثَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ (٢) » . « صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ » (٣) . « لِيَلِيَّ مِنْكُمْ ذُوو (٤) الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى » .

• وَالنَّفَى قَوْلَهَا كَدِبًا وَمِينًا (٥) . ١٥٨٨ -

وقال ابن مالك: قد يشاركها في ذلك « أو » نحو: « وَمَنْ يَكْسِبِ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا » (٦) وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب « الْمُحْكَم » عنه في قوله : « عُدْرًا أَوْ نُذْرًا » (٧) ، قال : العُدْرُ والنُّذْرُ واحد .

(و) اختصت بعطف (النعت) - على ما تقدم تفصيله في مبحث النعت - (في الأصح فيها) أي في المسائل الخمسة ، وقد ذكر في كُتْلٌ ما يقابله .

(و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق :

١٥٨٩ - • إِنْ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فُقُودَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ (٨) •

وقول أبي نواس :

(١) من قوله : « واختصت بعطف المرادف » إلى قوله : « واختصت بعطف النعت » سقط من أ .

(٢) سورة يوسف ٨٦ . (٣) سورة البقرة ١٥٧ .

(٤) ط : « ذُو الْأَحْلَامِ » تحريف . صوابه من ب وفي النسخ الثلاث : لِيَلِيَّيْ تحريف . أنظر صحيح

مسلم : كتاب الصلاة ١٣٢ - ١٣٣ ، والنسائي : كتاب الصلاة ٥٤ .

(٥) لعدي بن زيد . وصدوره :

• قَدَّمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ •

انظر : ديوانه ١٨٣ ، والمغني ٢ : ٣٢ ، وشرح شواهد ص ٧٧٦ رقم ٥٦٧ .

(٦) سورة النساء ١١٢ . (٧) سورة المرسلات ٦ :

(٨) للفرزدق . ديوانه ١٩٠ . وانظر شواهد المغني ص ٧٧٥ رقم ٥٦٥ .

١٥٩٠ - « أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يومُ الترحلِ خامسٍ »^(١) .

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو : أحد وعشرون .

(و) اختصت (باقترانها بإمّا) نحو : « إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا »^(٢) . (ولكن)

نحو : « ولكن رسولَ الله »^(٣) (« ولا » إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية) نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ، ومنه : « وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم »^(٤) ، إذ لو لم تدخل « لا » لاحتمل أن المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق .

والعطف حيثئذ من عطف المنردات ، وقيل : الحمل بإضمار العامل ، فإن لم يسبق بنفي ، أو قصد المعية لم تدخل ، فلا يقال : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو . وأمّا قوله تعالى : « وما يستوي الأعمى والبصيرُ ولا الظلماتُ ولا النورُ »^(٥) . الآية . فلا الثانية زائدة لأمن اللبس .

(وغير ذلك) [١٣٠ / ٢] اختصت به كعطف المفرد السببيّ على الأجنبيّ عند

الاحتياج إلى الربط نحو : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوهُ .

وعطف الجوار إن قيل به في النسق^(٦) .

وعطف المقدّم على متبوعه للضرورة نحو :

(١) ديوانه ٣٦١ ، وأمالى الزجاجي ١٤٧ ، وابن السجري ١ : ١١ وفي النسخ الثلاث ، والدرر

٢ : ١٦٨ « ويومٌ » بالرفع .

(٢) سورة الإنسان ٣ .

(٤) سورة سبأ ٣٧ .

(٣) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٥) سورة فاطر ١٩ ، ٢٠ .

(٦) وذلك في قراءة من جرّ « الأرجل » على المجاورة في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم

وأرجلكم » . المائة ٦ .

١٥٩١ - • عَلَيْنِكَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ السَّلَامُ^(١) •

ونحوهما مما هو مفرّق^(٢) في محالّه .

(قال ابن مالك : وعطف عاملٍ حَذِيفٍ ، وبقي معمّولُهُ على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحداً (نحو) قوله تعالى : « تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ^(٣) » أصله : واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا^(٤) فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي تبوّءوا « معنى لازموا ، وألِفُوا ، وقول الشاعر :

١٥٩٢ - • عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٥) •

أي : وسقيتها ، والجامع الطعمُ .

١٥٩٣ - • وَزَحَّجْنَا الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْونَا^(٦) •

أي : وكحلّنا ، والجامع التحسين .

(١) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ط : « مفرّق » . تحريف . (٣) سورة الحشر ٩ .

(٤) ب ، ط : « إذ التبوؤ » . وبعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » في ب وفي ط رقم (١) أشار إليه في الهامش بقوله : « هكذا بياض في الأصل » .

وليس في أ بياض أو إشارة إليه . وقد وضعت فيه كلمة : « أو اكتسبوا » مكان : « إذ التبوؤ » وبذلك استقام الأسلوب .

ولعل كلمة « إذ التبوؤ » أصلها : « أو اكتسبوا » فحرفت إلى : « إذ التبوؤ » . وترك في هاتين النسختين بياض لعدم تناسب « إذ التبوؤ » مع ما بعدها .

(٥) قائله مجهول . وتامه :

• حتى شتت همالة عينها •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، والشذور ٢٤٠ والأشموني ٢ : ١٤٠ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٨٠ .

(وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل) مناسب كما تقدّم لتعدّر العطف .

(و) جملة (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأوّل معني : يتسلّط) به عليه ، فيقدّر « آثروا الدّار والإيمان » ، ونحوه .

قال أبو حيّان : فركب ابن مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً .

(وقال أبو حيّان) في الارتشاف : الذي اختاره التّصنيف ، وذلك أنه (إن صحّ نسبة) العامل الأوّل (الظاهر لما يليه حقيقة فالإضمار متعيّن في الثاني ، لأنه أكثر من التّضمين نحو : « يجده الله أنفه وعيّنه » ^(١) أي ويقفأ عيّنه . فنسبة الجدلح إلى الأنف حقيقة . (وإلا) أي وإن لم يصحّ نسبه إليه حقيقة (فالتّضمين) متعيّن في الثاني ، لتعدّر الإضمار نحو : علقت الدّابة تبناً وماء . أي أطعمتها أو غنوتها .

(والأكثر) على (أنّه) أي التّضمين (ينقاس) وضابطه : أن يكون الأوّل والثاني يجتمعان في معنى عام ^(٢) لهما . ومنع بعضهم قياسه .

(قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

• كما الناس مجرومٌ عليه وجارِمٌ ^(٣) . ١٥٩٤ -

(١) في النسخ الثلاث وردت العبارة هكذا على أنها دعائية وليست قطعة من بيت شعري . وقد ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٦٩ أنها شاهد شعري لقرن بن بدر أو لخالد بن الصليقان ، وأن هذه العبارة قطعة من بيت جاء على النحو التالي :
تراه كأن الله يجده أنفه وعيّنه إن مولاه تاب له وفرُّ
وعبارة الممع مختلفة في ترتيبها عن ترتيبها في البيت .

(٢) كلمة : « عام » سقطت من ط .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٥٩ .

ذكره ابن مالك في «التحفة» وغيره . قال ابن هشام : والصَّوَابُ أنها على معناها الأصليّ ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

(قال الزّمخشرى والقزوينى : والإباحة والتخير) نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي أحدهما .

قال الزّمخشرى : ولهذا قيل : « تلك عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » ^(١) بعد ذكر ثلاثة ، وسبعة لتلايتوهم إرادة التخير . قال ابن هشام : والمعروف من كلام النحويين خلافه .

(و) قال (الخارزنجي) ^(٢) : و (التعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : « أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ » ^(٣) . « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ » ^(٤) . « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ » ^(٥) .

قال ابن هشام : والصَّوَابُ الواو فيهن للمعية .

(و) قال (الكوفيون والأخفش) : وتكون (زائدة) نحو : « حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها » وقال لهم خزنتها ^(٦) . « فلما أسلما وتلّه ليلجين ونادىنا » ^(٧) إحدى الواوين في الآيتين زائدة ، إما الأولى أو الثانية .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أحمد محمد البسيّ يعرف بالخارزنجي ، أبو حامد صنف تكملة كتاب : « العين » - شرح أبيات أدب الكاتب - كتاب التفضلة - توفي ٣٤٨ .

(٣) سورة الشورى ٣٤ ، ٣٥ .

وفي أ ، ط : « ويعفو » بالواو وهو مع صحته مخالط لخط المصحف الذي اتفقت معه نسخة ب .

(٥) سورة الشورى ٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٧) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ ،

(٦) سورة الزمر ٧٣ .

وغيرهم قال : لا تزداد ، وهي فيهما عاطفة ، والجواب محذوف ، أو حالية في الأولى ، أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها من قبيلُ إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تُفتح لهم .

وأثبت الحريري ^(١) وابن خالويه (واو الثمانية) وقالوا : لأن العرب إذا عدوا قالوا : ستة ، سبعة ، وثمانية إيداناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف ، واستدلوا بقوله تعالى : « سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ » إلى قوله : « وَثَامِنُهُمْ » ^(٢) وقوله ^(٣) في آية الجنة : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » ^(٤) لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم ، لأن أبوابها سبعة . وقوله : « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ^(٥) فإنه الوصف الثامن . وقوله : « وَأَبْكَاراً » ^(٦) .

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ، ووجهت في الآية الأولى : بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثمانهم ^(٧) ، وفي الثانية زائدة أو عاطفة ، أو حالية كما تقدم ، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنهي صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات ، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين ، إذ لا تجتمع الثبوية والبكارة .

(وتأتي) الواو (للتذكير والإنكار) كقول من أراد أن يقول : يقوم زيد ، نفس « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكر إذ لم يُرِدْ قطع الكلام — يقومو . وقولك

(١) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، أبو محمد الحريري صاحب المقامات المشهورة .
ودرة الغواص توفي ٥١٦ .

(٢) سورة الكهف ٢٢ .

(٣) كلمة : « وقوله » سقطت من ط .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة التحريم ٥ .

(٦) سورة التوبة ١١٢ .

(٧) ط : « وثمانتهم » . تحريف واضح .

الرَّجُلُوهُ (١) بعد قول قائل : قام الرجل . قال ابن هشام : والصواب ألاَّ يَعدَّانَ لأنهما إشياع للحركة بدليل أرجلاه في النصب والرَّجلية في الجر .

[حرف الغاء]

(الغاء للترتيب) مع التشريك ، وهو معنوي : كقام زيد فعمرو ، وذِكْرِيٌّ : وهو عطف مفصل على مُجْمَلِ نحو : «فَأَزَلَّهُمَا [١٣١/٢] الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا» (٢) «فقد سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا» (٣) ، «ونادى نوح ربه فقال» (٤) .

(وأنكره) أي الترتيب (الفراء مطلقاً) واحتج بقوله تعالى : «أهلكناها فجاءها بأسنا» (٥) . ويجيء البأس سابق للإهلاك . وأجيب بأن المعنى : أردنا إهلاكها . أو بأنها للترتيب الذكري .

(و) أنكره (الجرمي في الأماكن والمطر) بدليل قوله :

• بين الدخول فحومل (٦) • ١٦٩٥ -

وقولهم : «مَطِيرُنَا مَكَانَ كَذَا فَكَانَ كَذَا» ، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(وللتعقيب في كل شيء بحسبه) نحو : جاء زيد فعمرو ، أي عقبه بلا مهملة

(١) هذا مثال الواو التي للإنكار .

وفي النسخ الثلاث تحريف ففي أرجولة ، وفي ب : «الرجل» . وفي ط : «الرجول» .

وصواب التحريف من المعنى ٢ : ٣٨ . وقد نقل السيوطي هذا النص عنه .

(٢) سورة البقرة ٣٦ . (٣) سورة النساء ١٥٣ .

(٤) سورة هود ٤٥ . (٥) سورة الأعراف ٤ .

(٦) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

« تَرَوِّجُ فُلَانٌ فَوَلِيدٌ لَهُ » إذا لم يكن بينهما إلا مدَّةُ الحَمَلِ ، ومنه قوله تعالى : « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً » (١) .

(وللبيبة غالباً) في عطف (جملة أو صفة) نحو : « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » (٢) ، « فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ » (٣) ، « لَأَكِيلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ فَمَالِثُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ » (٤) . وقد تَخَلَّوْا عَنْهُ (٥) نحو « فَرَأَى إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ : قَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ » (٦) . « فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا » (٧) .

(وتختص) الفاء (بعطف مفصل على مجمل) كالمثلة السابقة في الترتيب الذكري .

(و) بعطف (جملة شرطها العائد ، خلت منه) (٨) صفة أو صلة ، أو خبراً لما فيها من الربط نحو : « وَالَّذِي يَطِيرُ ، فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذَّبَابِ » (٩) . مرتت برجل يَبْسُكِي

(١) سورة الحج ٦٣ . (٢) سورة القصص ١٥ .

(٣) سورة البقرة ٣٧ . (٤) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٥) أي تكون لمجرد الترتيب فقط كما يقول المفني ١ : ١٤٠ .

(٦) سورة الذاريات ٢٦ ، ٢٧ . (٧) سورة الصافات ٢ ، ٣ .

(٨) ط فقط : « وخلت » بالواو .

(٩) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالوصول ويمثل له التصريح ٢ : ١٣٩ بقوله : « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » .

« اللذان » مبتدأ ، وجملة يقومان صلته ، وجملة : يغضب زيد معطوفة على جملة الصلة .

وكان القياس ألا يصح العطف لخلوها من ضمير يمود على الوصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيد ، ولكنها عطفت بالفاء ، صح ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السبب أخفى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشارتها بالبيبة ، فكانت قلت : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك . وأخواك خبر « اللذان » .

فَيَضْحَكُ عمرو بن خالد يقوم فيقعد عمرو .

(قيل : وترد للغاية) بمعنى إلى ، وجعل منه قوله :

١٥٩٦ - • بين الدخول فحومل ^(١) .

على تقدير ما بين « الدخول » إلى « حومل » فحذف ما دون « بين » كما عكس ذلك مَنْ قال :

١٥٩٧ - • يا أحسنَ النَّاسِ ما قرَّنا إلى قدَم ^(٢) .

أي ما بين قرْنٍ ^(٣) فحذف « بين » [وأقام « قرناً » مقامها] ^(٤) والفاء نائبة عن « إلى » قال ابن هشام : وهذا غريب . قال : ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله :

١٥٩٨ - • وأنتِ التي حبَّبتِ شغباً إلى بدآ

إليَّ وأوطاني بلادَ سيَواهُما ^(٥) .

إذ المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان . قال : ويدلّ على إرادة الترتيب قوله بعده :

١٥٩٩ - • حللتِ بهذا حلّةً ثم حلّةً

بهذا قطاب الواديانِ كيلاهُما .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ١٤٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٥٤ . ونعامة : • ولا جبال محب واصلٍ تصلُ .

(٣) في النسخ الثلاث : « رأى ما بين قرنا » ينصب « قرناً » تحريف . صوابه من المغني ١ : ١٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني ١ : ١٤٠ ، لأن هذه العبارة سقطت من النسخ الثلاث .

(٥) هذا الشاهد والشاهد الذي يليه لكثير عزة . وقد نسا بلحميل أيضاً وانظر شرح شواهد المغني

قال : وهذا معنى غريب ، لأنني لم أر من ذكره (١) .

(قيل : والاستثاف) نحو :

١٦٠٠ - • ألم تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ (٢) •

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها ، أو سبيبة نُصِبَ ، ومنه قوله تعالى : « أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » (٣) بالرفع ، وقول الشاعر :

١٦٠١ - • يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ (٤) •

قال ابن هشام : والتحقق أنها في ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفِعْل .

(قيل) : وترد (زائدة) دخولها كخروجها كقوله :

١٦٠٢ - يَمُوتُ أَنَسٌ أَوْ يَشِيبَ فَتَاهُمْ

وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ (٥)

وقوله :

١٦٠٣ - أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بِتُّ عَلَى هَوِيٍّ فَمَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَاوِيًّا (٦)

(١) أنظر المغني ١ : ١٤٠ : (٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٤ .

(٣) سورة يس ٨٢ .

(٤) للحطيئة . ورواية الديوان ٢٣٩ :

زلت به إلى الخفيض قنمه

والشعر لا يستطيعه من يظلمه

يريد أن يعربه فيعجمه .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١٧٢ .

(٦) هو لزهير كما جاء في الدرر ٢ : ١٧٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٨٤ .

وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهير : وانظر الخراقة ٣ : ٥٨٨ .

[حرف ثَمَّ]

(ثَمَّ) : ويقال : ثَمَّ بالفاء بدلاً من التاء ، كما قالوا في جدّث : جدّف . (و) يقال (ثُمّت) بناء ساكنة ومفتوحة قال :

• صاحبته ثُمّت فارقتُهُ^(١) • ١٦٠٤ -

(للتشريك) في الحكم (والترتيب خلافاً لِقَطْرُب) في قوله : إنتها لا نفيده ، واحتجّ بقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا »^(٢) وقوله : « وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثمّ سواه وفتح فيه من روحه »^(٣) .

« ذلكم وضآكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب^(٤) » ، وقول الشاعر :

١٦٠٥ - إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد وقبيل ذلك جدّه^(٥) .

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم^(٦) (والمهلة)^(٧) .
(خلافاً للقرآء) في قوله : إنها بمعنى الفاء .

(١) شطريت لا أدري قائله ولا تتمته . وقد أغفله صاحب الدرر فلم يرد في كتابه .

(٢) سورة الزمر ٦ . (٣) سورة السجدة ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٤) سورة الإنعام ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) لأبي نواس . ديوانه ٢٢٢ . وروايته :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

وانظر المعنى ١ : ١٠٧ .

(٦) أي لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : « بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب » أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

(٧) حيث يزعم أنها قد تتخلف . وثم في هذه الحالة واقعة موقع الفاء .

(وقد تقع موقع الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع
 « ثَمَّ » في إفادته بمهلة ، فالأول كقوله :

١٦٠٦ - كَهَزَ الرُّذَيْئِيَّ تَحْتَ الْعَجَّاجِ .

جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثَمَّ اضْطَرَبَ (١)

إذ المزمع جَرَى في أنياب الرَّمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ .

والثاني كقوله تعالى : « ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَاقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا
 الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا » (٢) ، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثَمَّ .

(قلل الكوفيّة : و) تقع (زائلة) [١٣٢/٢] كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ
 عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، إِلَى قَوْلِهِ : « ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ » (٣) وَأَجِيبُ بِأَنْ الْجَوَابِ فِيهَا
 مَقْدَرٌ .

(و) قال (الفرّاء) : تقع (للاستئناف) نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا
 فيكون (٤) ...

[حروف أم]

(أم) وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزني (٥) ، صاحب

(١) من بائية أبي داود الإبادي . انظر ديوان حميد بن ثور الهلالي ٤٣ . وفيه البائية .

(٢) سورة المؤمنون ١٤ .

(٣) سورة التوبة ١١٨ .

(٤) ما بعد : « فيكون » يياض مشار إليه في هامش ط : « هكذا يياض في الأصل » وليس في أ ،
 ب إشارة إلى هذا الياض .

(٥) في النسخ الثلاث : « الغزي » ، والصواب : الغزني وفي ط : « الغزي بن صاحب البيع بزيادة
 ابن » تحريف . والصواب من البغية .

البدیع ، فقال : ليست بحرف عطف ، بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها ، كما تقع بعد همزة نحو : أضربت زيدا أم قتلتته ؟ . أبكر في الدار أم خالد ؟ أي أخالد فيها ؟

قال : ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد « سواء » ، لكن لما كانت تتوسط بين محتمل (١) الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط « أو » بين اسمين مُحتمَلِي (٢) الوجود قبل إنَّها حرفُ عطف .

(وزعم ابن كيسان أنَّ أصلها : أو) أبدلت واؤها ميماً فتحوّلت إلى معنى يزيد على معنى أو .

وقال أبو حيان : وهي دعوى بلا دليل ، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما (٣) وهما مختلفان من أوجه .

منها : أنَّ السؤال بأو قبله بأم (٤) وأنه يقدر (٥) مع « أو » بأحد (٦) ، ومع أم « بأي » (٧) .

وأن جواب « أو » بنعم أو لا . وجواب « أم » بالتحديد بالاسم أو الفعل .

(١) ط فقط : « بين محتملي » . (٢) ب فقط : « محتمل » .

(٣) أ ، ط : « أحكامها » .

(٤) أي أن الاستفهام مع « أو » سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن الطلب بالتحديد إنَّما يكون بعد معرفة الأحديّة ، وحكم الأحديّة .

أنظر : الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٥ .

(٥) أ : « يقدم » مكان : « يقدر » . تحريف .

(٦) ومن ثم يقول الخصري ٢ : ٦٣ : إنه لا يجوز العطف بعد همزة التسوية بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم ولذا لحن في المغني قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم » .

(٧) أي أم مع همزة المعادلة تقدّر بأيّ كما يقول ابن مالك .

• وأم بها أعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنيه •

وأن الأحسن مع أوّ تقديم الفعل ، ومع « أم » تقديم الاسم .

وأنّ « أو » لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم .

وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان « بأو » دون « أم » .

وأنّ العطف بعد أفعال التفضيل « بأم » دون « أو » .

وكذا ما لم يحسن السكوت عليه .

(وهي قسمان : متصلة) تقع بعد همزة التسوية أو) همزة يطلب بها وبأم

(التّعين) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام ، ويجمعهما

أن يقال : هي التي لا يستغني ما بعدها عما قبلها ، ولا يقع إلا فيما يستعمل في لفظ

الاستفهام سواء أريد معناه أم لا ؟ .

(وتختصّ الأولى) أي التي تقع بعد همزة التسوية (بأنها لا تقع إلاّ بين جملتين)

شرطهما أن يكونا (في تأويل المفردين) وسواء الاسميّتان والفعليّتان ، والأغلب فيهما

المضيّ ، والمختلفتان^(١) كقوله تعالى : « سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَمْزَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا »^(٢) ،

وقوله : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ »^(٣) ، وقول الشاعر :

١٦٠٧ - . وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

• أَمْوَنِي نَاءِ أَمْ هُوَ الْآنَ وَأَقِيعُ^(٤)

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو :

« أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ »^(٥) . وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله :

(٢) سورة إبراهيم ٢١ .

(١) لقط : « والمختلفان » .

(٣) سورة الأعراف ١٩٣ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٤١٧ .

(٥) سورة النازعات ٢٧ .

١٦٠٨ - فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أُمَّ عَادِنِي حُلْمٌ (١) .

وقوله :

١٦٠٩ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

• شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أُمَّ شُعَيْثُ بْنُ مِينَقَرٍ (٢) .

وتختص الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً ، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى .

(ويؤخر المنفي فيهما) ، أي الأولى والأخرى ، فيقال : « سواء عليّ أجاه أم لم

يحيء ؟ » . « أقام زيد أم لم يقم ؟ » ولا يجوز سواء علي لم يحيء أم جاء ، ولا ألم يقم أم قام ، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدّم ما شئت منهما .

(وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل :

« أذليكَ خَيْرٌ أُمَّ جَنَّةِ الْخَلْدِ » (٣) . والوصل : « أَقْرَبُ أُمَّ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » (٤) ؟
والتأخير : أعندك زيد أم عمرو ؟ ألقيت زيدا أم عمراً ؟

وقيل : لا يجوز إلا الفصل ، وقيل : لا يجوز إلا ضمّ أحدهما إلى الآخر مقدّمين

أو مؤخرين .

(وقد تحذف الهمزة) وتُنَوَّى كقوله :

١٦١٠ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بَسَنِعَ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أُمَّ بِشَمَانَ (٥)

(١) سبق ذكره رقم ١٤٦ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٥ وقد نسبه للأسود بن يعفر ، والخزاعة ٤ : ٤٥٠ .

(٣) سورة الفرقان ١٥ . (٤) سورة الأنبياء ١٠٩ .

(٥) لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٣٩٩ .

أي : أَسْبَع .

وفرىء : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » (١) بهززة واحدة .

(و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله :

١٦١١ - دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره

سميعٌ فما أدري أرشدُ طِلابَها (٢)

أي أم غي ؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو : أزيد عندك أم لا ؟ .

أزيد يقوم أم لا ؟

(قيل : و) يحذف (دونه) أي دون تعويض ، وجعل منه قوله تعالى : « أفلا

تبصرون أم (٣) » ، أي أم تبصرون ، ثم ابتداء « أنا خيرٌ » (٤) قال ابن هشام : وهذا

باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة ، وإنما المعطوف جملة : « أنا خير » .

ووجه المعادلة [١٣٣/٢] أن الأصل أم ينصرون ، ثم أقيمت الاسميّة مقام الفعلية ،

والسبب مقام المُسَبَّب لأنهم إذ قالوا له : « أنت خير » كانوا عنده بُصْرَاء .

قال الزنخشري : (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه : « أم كنتم شهداء » (٥)

(١) سورة البقرة ٦ . وانظر القراءات الواردة في هذه الآية في كتاب : « الحجة » لابن خالويه ٤٢ .

(٢) لأبي ذؤيب الهنلي . وروايته في ديوان الهذليين ١ : ٧١ : « عصائي » مكان : « دعاني » . وفي

أملّي المرتضى ١ : ٢١٧ :

عصيت إليها القلب إنّي لأمرها مطيعٌ

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(٥) سورة البقرة ١٣٣ .

(٤) سورة الزخرف ٥٢ .

أي : « أَدْعُونَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْيَهُودِيَّةِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ » .

ووافقه الواحدي ^(١) وقدرَ : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم .

(و) الثاني من قِسْمِي أَمْ (منقطعة) سَمَّيتُ بذلك ، لأنَّ الجملة بعدها مستقلة ، وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو : « تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ^(٢) .

أو همزة لغير استفهام نحو : « أَلَمْ أَرْجُلْ بِمَشُورِنَا أَنْ يَأْتِيَنَا بِقُرْآنٍ كَذِبٍ » ^(٣) ، لأنَّ الهمزة هنا للإنكار ، فهي بمعنى النفي .

أو الاستفهام بغير الهمزة نحو : « هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ » ^(٤) .

واختلف في معناها : (فقال البصريون : هي بمعنى بل) أي للإضراب (والهمزة مطلقاً) .

(و) قال (الكسائي وهشام) : هي (كبل وتاليها) أي ما بعدها (كتلوها) أي كما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى : بل هل قام عمرو .

ورُدَّ بقوله تعالى : « وما خلقتنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً » إلى قوله :

(١) علي بن أحمد بن محمد بن علي الإمام أبو الحسن الواحدي صنف : البسيط - والوسيط - والوجيز في التفسير - أسباب النزول - شرح ديوان المتنبي - الإغراب في علم الإعراب . توفي ٤٦٨ .

(٢) سورة السجدة ٢ ، وبعدها وهو موضع الشاهد قوله تعالى : « أم يقولون افتراه » آية ٣ .

(٣) سورة الأعراف ١٩٥ . (٤) سورة الرعد ١٦ .

« أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا » (١) الآية فـ « أَمْ » لم يتقدّمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الإنكار ، والرّدّ ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل ما قبلها .

(و) قال (الفرّاء) : هي كيل إذا وقعت (بعد استفهام) كقوله :

١٦١٢ - فوالله ما أدري أسلمتني تفوّلت

أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ لَيْلٍ حَبِيبٌ (٢)

أي : بل كلّ .

ورُدّ بأن المعنى على الاستفهام ، أي بل أكلُ ليليّ حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يدّر ذلك في النوم أم صارت من الغول ، لأنّ العرب تزعم أنها تبدو مترينة لتفتن ثم لما جوز أن تكون تفوّلت داخله الشك فقال : بل أكل ليليّ حبيب أي الغول وسلمي ، كلُّ منهما ليليّ حبيب .

(و) قال (قوم) : تكون كيل إذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) .

وقال (أبو عبيدة) : هي (كالهمزة مطلقاً) قال : ومنه قوله تعالى : « أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ » (٣) . (و) قال (المروزي) (٤) في « الأزهية » هي كالمهمزة (إن لم يتقدّم) عليها (استفهام) .

(١) سورة ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) قائله مجهول .

أنظر : ايضاح الوقف والابتداء ٢ : ٨٨٥ ، واللسان : « غول » .

(٣) سورة البقرة ١٠٨ .

(٤) هو عليّ بن محمد أبو الحسن المرويّ . كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، جيّد القياس ، صحيح القراءة .

له : كتاب الذخائر في النحو . وكتاب الأزهية : شرح فيه العوامل والحروف . وهذا الكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .

ورُدَّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ، ولورودها للاستفهام (١) بعده في قوله :

١٦١٣ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ (٢)

فإنه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام ، لأن المعنى : بل أحبلها ؟ لقوله بعده :

١٦١٤ - أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ

لِأَثْرِ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ (٣)

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصح) نحو : « أما إذا كنتم تعملون » (٤) .

ولا تدخل على حرفه ، وهو الهمزة ، وبذلك استدلّ على أنها بمعنى : بل والهمزة وإلا لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك : أقام زيد بل أقام عمرو .

ولا بدع في دخولها على هل ، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله :

١٦١٥ - أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ (٥) .

وذهب الصّغار : إلى منع دخول « أم » على « هل » وغيرها ، لأنه جمع بين أداتي

(١) كلمة : « للاستفهام » سقطت من أ .

(٢) لعلقة الفحل . ديوانه ١٧ .

من شواهد : سيويه ١ : ٤٨٧ ، والخزاعة ٤ : ٥١٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦١ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٣٦٢ .

(٤) سورة النمل ٨٤ .

معنى ، وقال : لا يحفظ منه إلاّ قوله :

١٦١٦ - . أم هل كبيرٌ بكى (١) .

وقوله :

١٦١٧ - . أم هل لامني فيك لائمٌ (٢) .

وقوله :

١٦١٨ - . وما أنت أمٌ ما ذكروها ربعةً (٣) .

وقوله تعالى : « آمن هذا الذي هو جندٌ لكم » (٤) . « آمن يرزقكم » (٥) .

قال أبو حيان : وهذا منه دليل على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله .

قال : وقد دخلت على كيف في قوله :

(١) سبق ذكره رقم ١٦١٤ .

(٢) قطعة من بيت للجحاف بن حكيم السلمي . والبيت بتمامه :

أبا مالك هل لمتني إذ حضضتني على القتل أو هل لامني فيك لائمٌ

ورواية سيويه ١ : ٤٨٦ : « لك » مكان : « فيك » .

(٣) لعلمة الفعل . وتمامه :

. ينط لها من ثرمداء قليب .

ديوانه ١٢ .

وثرمداء : قرية . وربعة : من الربائع ، وهي أربعة أحياء من تميم .

(٤) سورة الملك ٢٠ .

(٥) هذه الآية من سورة « الملئك » ٢١ . وذكرها السيوطي محرفة كما هي ليثبت قول أبي حيان

أن الصفاة غير حافظ لكتاب الله . وصواب الآية هو : « آمنٌ هذا الذي يرزقكم » .

١٦١٩ - • أم كيف يَنْفَع ما تُعْطَى العَلُوقُ بِهِ ^(١) .

وعلى « ابن » في قوله :

١٦٢٠ - • فأصبح لا يَدْرِي أَيْتَعُدُّ فِيكُمْ

• على حَسَكِ الشَّحْنَاءِ أَمْ أَيْنَ يَذْهَبُ ^(٢) .

(لا مفرد) أي لا تدخل عليه (خلافاً لابن مالك) في قوله بذلك ، وأنه منه قولهم : « إنها لإبل أم شاء » لقول بعضهم : « إنَّ هناك لإبلاً أم شاء » بالنصب . قال : فهذا عطف صريح يقوي عدم الإضمار في المرفوع .

قال أبو حيان وابن هشام : وقد خرق لإجماع النحويين في ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ : أي بل : أمي شاء . وأما رواية النصب إن صحَّت ، فالأولى أن [١٣٤/٢] يُقَدَّرَ فيها ناصب أي أم أرى شاء .

(قال أبو زيد) ^(٣) الأنصاريّ : (وترد) أم (زائدة) واستدلّ بقوله :

١٦٢١ - • يا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجًا مِنَ الْمَرَمِ

• أم هل على العيش بعد الشيب من نَدَمٍ ^(٤) .

(١) لأفنون التغلبيّ واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهليّ . وتماه :

• رَمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّنَ بِاللَّبَنِ •

وانظر المغني ١ : ٤٤ ، والخزانة ٤ : ٤٥٥ .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٨٠ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير... أبو زيد الأنصاريّ . من تصانيفه : لغات القرآن - اللامات -

الجمع والثنية - قراءة أبي عمرو - النوادر - فعلت وأفعلت - المصادر .

(٤) لساعدة بن جؤية .

من شواهد الأشموني ٣ : ١٠٥ .

[حرف أو]

أو (قال المتقدمون : هي لإحدى الشئين أو الأشياء) .

قال ابن هشام : وهو التحقيق ، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها .

(و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (للشك) من المتكلم نحو : « لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » ^(١) .

(والإيهام) بالموحدة على السامع نحو : « وَإِنَّا أَوْ لِيَأْكُم لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » ^(٢) .

(والتخيير والإباحة) ، والفرق بينهما أن الثاني يجوز فيه الجميع نحو : اقرأ فقهاً أو نحواً ، بخلاف الأول نحو : انكح هنداً أو أختها .
قال ابن مالك وأكثر ^(٣) .

[ورود أو للإباحة في التشبيه نحو : « فَبِئْسَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً » ^(٤) . والتقدير نحو : « فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى » ^(٥) ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب] .

(والتفصيل) بعد الإجمال نحو : « قَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا » ^(٦) ، « قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ » ^(٧) أي قال بعضهم : كذا ، وبعضهم : كذا .

(١) سورة الكهف ١٩ . (٢) سورة سبأ ٢٤ .

(٣) بعد قوله : « أَوْ أَكْثَرُ » يياض بالنسخ الثلاث . وقد عثرت على تمة قول ابن مالك في المغني ١ : ٦٠ ووضعت هذا القول بين معقوفين .

(٤) سورة البقرة ٧٤ . (٥) سورة للنجم ٩ .

(٦) سورة البقرة ١٣٥ . (٧) سورة الناريات : ٣٩ .

والإضراب كبل . (قال قوم) : تأتي له (مطلقاً) كقوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » ^(١) أي بل يزيدون ، وقول جرير :

١٦٢٢ - • ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهم

لم أحصِ عدتَهُم إلا بعدآد ^(٢) .
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
لولا رجأؤك قد قتلتُ أولادي

(و) قال (سيبويه) : إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو : « ما قام زيد أو ما قام عمرو » ، أو لا « تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا » .

(قال الكوفيّة والأخفش والجرمي والأزهري ^(٣) ، وابن مالك ، وبمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع نحو :

١٦٢٣ - • لِنَفْسِي تُقَاها أو عليها فُجُورها ^(٤) .

أي : وعليها .

١٦٢٤ - • جاء الحِلَاقَة أو كانت له قَدْرًا ^(٥) .

(١) سورة الصافات ١٤٧ .

(٢) ديوان جرير ١٥٦ .

وفي ط قطع : « ماذا ترى بعيال » بالياء .

(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرّي . من تصانيفه : التهذيب في اللغة - التقريب في التفسير - الأدوات . توفي ٣٧٠ .

(٤) لتربة بن الحمير . من قصيدة مشهورة . وصدده :

• وقد زعمت ليلي بأني فاجرٌ .

أنظر : أمالي المرتضى ٢ : ٥٧ ، وأمالي القالي ١ : ٨٨ .

(٥) لجرير . ديوانه ٢٧٥ . وتماهه :

أي وكانت .

قال ابن مالك : ومن أحسن شواهد حديث : « أسكن حيراً ^(١) » فما عليك إلا نبيي ، أو صديق أو شهيد . وحديث « ما أخطأك شرفاً أو مخيلة » .

وغيرهم تأول البيتين : الأول على أن أو ^(٢) فيه للإبهام . وأنها في الثاني للشك .

وقال ابن هشام : الذي رأته في ديوان جرير : إذ كانت . وقال أبو حيان : لأنها

الرواية المشهورة .

(زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها : (والتقسيم) نحو : الكلمة : اسم أو فعل ،

أو حرف ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل قال : تأتي للتفريق المجرد من الشك ،

والإبهام ، والتخيير قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ، لأن استعمال الوار فيه أجود

قال : ومن مجيئه بأو قوله :

١٦٢٥ - فقالوا : لنا ثنتان لا بدءٌ منهما

صدورٌ رماحٍ أشرعت أو سلاسل ^(٣)

قال ابن هشام : ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن « أو » لا تأتي له .

• كما أتى ربه موسى على قدر •

وعلقت ابن هشام في المعنى على بيت جرير بقوله : « والذي رأته في ديوان جرير : « إذ كانت »

وعلى ذلك فلا يعتبر بيته شاهداً . المعنى ١ : ٦١ .

(١) في النسخ الثلاث : « حراً » بالقصر . وقد قال الخطابي : « كثير من المحدثين يغلطون فيه فيفتحون

حاهه ويقصرونه ويميلونه ، ولا تجوز إمالته » .

وقال سيويه : « منهم من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه يجعله اسماً للبقعة » اللسان : « حرى » .

(٢) ط : « على أن الواو » . تحريف .

(٣) بلحفر بن عليه الحارثي . انظر المعنى ١ : ٦٣ .

(و) قال (الحريري) : والتقريب نحو : ما أدري أسلمَ أو ودَّع ، وأذن أو أقام .

قال ابن هشام : وهو يبيِّن الفساد ، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السَّلام بالتوديع فهي للشك .

(و) قال (ابن السَّجريّ : والشرط) نحو : لأضربنه عاش أو مات ، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات منه ، ولآتينك أعطيتني أو أحرمتني ^(١) . قال ابن هشام : والحق أنها للعطف على بابها ، ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف .

(و) قال (قوم) من الكوفيين : (والتبويض) نحو : « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى » ^(٢) .

قال ابن هشام : والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل ، فإنَّ كَلَّ واحداً مما قبلَ أو التفضيلية ^(٣) وما بعدها بعض ، لما تقدم عليهما ^(٤) من المجرى ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد ^(٥) مجرد معنى التبويض ^(٦) .

(١) في النسخ الثلاث : « أو أحرمتني » بالهمزة والمشهور : حرمتني . ويقول القاموس : « حرم » : « وأحرمه : لغيته » .

(٢) سورة البقرة ١٣٥ .

(٣) من قوله : « التفضيلية » إلى قوله : التبويض سقط من أ .

وفي ب : « كل واحد التنصیل بها » . تحريف .

وفي ط : « للفصل » مكان : « التفضيلية » تحريف صوابه من المغني ١ : ٦٥ .

(٤) في ب ، ط : « عليها » تحريف . صوابه من المغني .

(٥) ط : « لتقييد » تحريف صوابه من ب والمغني ١ : ٦٥ .

(٦) انظر هذا النص في المغني ١ : ٦٥ .

(ولا تأتي بعد همزة التسوية) لأنها لأحد الشينين أو الأشياء . والتسوية تقتضي شينين فصاعداً ، فلا يقال : سواء كان كذا أو كذا .

قال ابن هشام : وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن ، والصواب : الإتيان بأم .

وفي الصحاح : تقول : سواء عليّ أقمت أو قعدت ، وهو سهو .

وفي الكامل إن ابن مُحَيِّصٍ قرأ : « أو لم تُنذِرهم »^(١) وهو من الشنوذ بمكان .

قال : أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو .

انتهى .

وفي البديع قال سيبويه : إذا كان بعد « سواء » همزة الاستفهام فلا بد من « أم » اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء على أزيد في النار أم عمرو ، وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟

وإذا كان بعدها فعلان^(٢) بغير ألف الاستفهام عطف [١٣٥/٢] الثاني^(٣) بأو تقول : سواء عليّ قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول : سواء على زيد وعمرو .

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو^(٤) حملا عليهما^(٥) .

قال السيرافي : فإذا قلت : سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره : إن قمت أو

(١) سورة البقرة ٦ .

(٢) ط : « فلان » مكان : « فعلان » . تحريف .

(٣) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٤) كلمة « وأو » سقطت من أ ، ط .

(٥) في النسخ الثلاث : « عليها » بدون ثنية . ولعل الصواب : « عليهما » أي على الاسم حيث يعطف به « أو » . والفعل مشتق من المصدر أو أصل الاشتقاق على خلاف بين النحاة .

قعدت فهما على سواء ، فعلى هذا سواء خير مبتدأ محذوف أي الأمران سواء ، والجملة دالّة على جواب الشرط المقدّر .

قال ابن الدّمّامينيّ : وبذلك تبين صحة قول الفقهاء ^(١) ، وكأن ابن هشام توهّم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها ، وليس كذلك .

[حرف إمّا]

(إمّا) بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني « أو » الخمسة) : الأول : الشكّ نحو : جاء إمّا زيد وإمّا عمرو ، والإبهام نحو : « وآخرون مُرْجَوْنَ لأمر الله إمّا يُعذَّبُهم وإمّا يَتُوبُ عليهم » ^(٢) .. والتخيير نحو : « إمّا أن تُعذَّبَ وإمّا أن تَتَّخِذَ فيهم حسناً » ^(٣) . والإباحة نحو : اقرأ إمّا فقهاً ، وإمّا نحواً . والتفصيل : نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كَفُوراً » ^(٤) . وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد ، كما عبر به في أو .

والفرق بينها وبين « أو » في المعاني الخمسة ؛ أنها لتكرّرها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شكّ أو غيره بخلاف « أو » ، فإن الكلام معها أولاً دالّ على الجزم ، ثم يؤتى « بأو » دالّة على ما جيء بها لأجله ، ثم التحقيق أن « إمّا » لأحد الشئتين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو .

(وأنكر قوم الإباحة) في « إمّا » مع إثباتهم ذلك لأو .

(و) أنكر (يونس وأبو عليّ) الفارسيّ (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة ، وقالوا : العطف بالواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

(١) أي القول الذي سبق ذكره وهو : « سواء كان كذاً أو كذاً » . انظر المعنى ١ : ٤٢ .

(٢) سورة التوبة ١٠٦ .

(٣) سورة الكهف ٨٦ .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

وقال ابن مالك : وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها ^(١) و «لا» هذه غير عاطفة ^(٢) بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إماً كذلك بل أولى .

(وادعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(وقيل) « إما » (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إماً على إماً) .
قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضي : غير موجود .

(وقد فتتح همزتها) والترمه تميم وقيس وأسد كقوله :

١٦٢٦ - تَلَقَّحُهَا أَمَا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ

• وأماً صباً جنح العشيّ هَبُوبٌ ^(٣) .

(و) قد (تبدل الميم الأولى بياء) مع كسر الهزرة وفتحها ، كقوله :

١٦٢٧ - لا تُفْسِدُوا آبَاءَ لَكُمْ

• إِمَّا لَنَا إِمَالِكُمْ ^(٤) .

وقوله :

(١) ط : « وفيها » بالواو . تحريف .

(٢) من قوله : « بإجماع » إلى قوله : « غير عاطفة » سقط من أ .

(٣) نسبة أبو حيان لأبي القمقام .

وفي « تنقيف اللسان » ٢٣٥ : « تعاورها » مكان : « تلقحها » . « الظلام » مكان : « العشي » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : المحتسب ١ : ٢٨٤ ، والخزائنة ٤ : ٤٣٢ . والآبال : جمع آبل . والإبل : اسم جمع :

١٦٢٨ - يا لَيْتَمَا أُمَّتَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا

• إِيْمَا إِلَى جَنَّةِ إِيْمَا إِلَى نَارِ (١)

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله :

١٦٢٩ - تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

• وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا (٢)

ونقل النحاس أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازه إجراء لها مجرى أو في ذلك .

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتنوى (٣) كالبيت السابق .

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله :

١٦٣٠ - وَقَدْ كَذَبْتِكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا

• فَإِنْ جَزَعًا ، وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٌ (٤)

(أو) تحذف (هي) بكاملها (مستغنى عنها بـ « وإلا » أو بأو) ، كقوله :

١٦٣١ - فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

• وَإِلَّا فَاطَّرْحَنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي (٥)

(١) لسعد بن فرط أحد بني جذيمة يهجو أمه وكان عاقلاً لها .

من شواهد : المغني ١ : ٥٧ ، والأشعري ٣ : ١٠٩ .

(٢) قيل : لذي الرمة وقيل للفرزدق ، وهو في ملحق ديوان ذي الرمة ٧٥٦ .

(٣) ط : « فتسوى » بالسین تحريف .

(٤) لدريد بن الصمة يرثي بها معاوية .

من شواهد : سيويه ١ : ١٣٤ ، وروايته : « لقد » مكان : « وقد » . والمقتضب ٣ : ٢٨ .

(٥) للمثقب العبدي .

أنظر : المفضليات ٢٩٢ رقم ٧٦ .

وقوله :

١٦٣٢ - وقد شقّني ألاّ يزال يروعيّني

خيالك إمّا طارقاً أو مُغادياً (١)

(وهي مركبة) من « إن » و « ما » الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيويه
وعليه بنى الاقتصار على « إن » وحذف « ما » . وقيل : بسيطة واختاره أبو حيان ، لأن
الأصل البساطة لا التركيب [١٣٦/٢] .

[حرف بل]

(بل) للإضراب ، فإن كانت بعد أمر أو لإيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد،
وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، وجاء زيد
بل عمرو .

أو نفي أو نهي (قرّرتّه) أي حكمه له (وجعلت ضيدّه لتاليها) المفرد نحو : ما قام
زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً .

(وجوّز المبرّد النقل فيهما) أي النفي والنهي أيضاً على تقدير : بل ما قام ويل لا
تضرب . قال ابن مالك : وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله :

١٦٣٣ - لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعديّ

بل أولياء كفّاةٍ غير أوغاد (٢)

(١) نسبة أبو حيان للأخطل كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

وفي ط : « أو قاد » بالالف . تحريف .

صراهبه من أ ، ب ، والدرر .

وانظر العيني ٤ : ١٥٦ .

وقوله :

١٦٣٤ - وما انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ
وَلَا لِيَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْ زَاعٍ
بَلْ صَارِبِينَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا
شُمَّ الْعِرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُدَّاعٍ^(١)

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (بن صابر العطف بها بعد غيرهما) .

قال هشام^(٢) منهم : محال : ضربت عبد الله بل إيتاك^(٣) . قال أبو حيان : وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قلبته^(٤) .

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقاً .

(فإن تلاها جملة فللإبطال) للمعنى الأول ، وإثباته لما بعد نحو : « أم يقولون به جنّة بل جاءهم بالحق »^(٥) (أو الانتقال) من غرضي إلى آخر بدون إبطال نحو : « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة »^(٦) .

(١) لضرار بن الخطاب من قصيدة قالها بعد « أحد » .

وفي ط فقط : « لئام » بالثاء مكان : « لئام » و « بحسك » بالسين مكان : « حبيك » كلاهما تحريف . والحبيك : القوي . والعرايين : جمع عرينين وهو الأنف . انظر المعني ٤ : ١٥٧ ، والدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) أ : « ابن هشام » . تحريف .

(٣) المثال الذي ذكره هشام كما نصّ عليه المعني ١ : ١٠٣ . هو : « قال هشام » محال ضربت زيداً بل إيتاك » .

(٤) أي أو دليل على قلبته .

وفي ط فقط : « لو » مكان : « أو » صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة المؤمنون ٧٠ . (٦) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣ .

(وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء .

(وتزاد قبلها لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله :

١٦٣٥ - وَجَهْكَ الْبَدْرُ لَا بِلِ الشَّمْسِ لَوَلَمْ

يُقْفِضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً وَأَفْوَلُ (١)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي .

(ومنعها) أي زيادة « لا » (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) :

وبعد (النهي) أيضاً قال : لأنه لم يسمع ، وردّ بقوله :

١٦٣٦ - وما هَجَرْتُكَ لَا بِلِ زَادَنِي شَغَفًا

هَجَرْتُ وَبُعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ (٢)

وقوله :

١٦٣٧ - لَا تَمَلَنَّ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بَلْ

طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتَ اسْتَدِيمَا (٣)

قال أبو حيان : ويقال في لا بل : « نابل » ، و « لابن » ، و « نابل » بإبدال اللامين

(١) قائله مجهول .

وفي النسخ الثلاث : « وأفول » . وفي المغني ١ : ١٠٣ ، والأشموني ٣ : ١١٣ : « أو أفول »
وفي ط : « بل لا الشمس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الأشموني ٣ : ١١٣ .

وفي ط : « وبعد تراخ » بحاء واحدة . تحريف :

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٨ .

أو إحداهما نوناً .

(وتزاد « لا » ضرورة) .

(حرف حتى)

(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع .

(وقيل) : هي (للترتيب) قال ابن مالك : وهي دعوى بلا دليل . ففي الحديث : « كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجزُ والكَيْسُ » وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيّات ، وقال الشاعر :

١٦٣٨ - * لَقَوْمِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَثُوا ^(١) * .

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

(و) تفارق الواو في أحكام :

(لا يَعْطُفُ) إلاّ ما كان (بعضاً) من المعطوف عليه (أو كـبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو : « مات الناس حتى الأنبياء » . « وقدم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، وقوله :

١٦٣٩ - قَهْرَنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءُ فَأَنْتُمْ

تَهَابُونَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا ^(٢)

(١) قائله مجهول . وتماهه :

* على كل أمر يورث المجد والحمداء *

من شواهد : الأشموني ٣ : ٩٨ ، وروايته :

« رجالي » مكان : « لقومي » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٣ ، والأشموني ٣ : ٩٧ .

وقوله :

١٦٤٠ - . ألقى الصَّحِيفَةَ كَمَا يُخَفِّفُ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أُلْقَاهَا (١) .

فالتعلل ليست بعض الصحيفة ، والزاد ، ولكن كبعضه ، لأن المعنى ألقى ما يُثْقِلُهُ .

قال ابن هشام : وَالضَّابِطُ أَنهَا تَدْخُلُ حَيْثُ يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ وَتَمْتَنِعُ حَيْثُ يَمْتَنِعُ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ : « ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا » . « وَلَا صَمِتَ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمًا » .

(وكذا) لا تعطف إلا ما كان (مفرداً على الصحيح) لأن الجزئية لا تتأتى إلا في المفردات ، وقال ابن السَّيِّد : يعطف بها الجمل كقوله :

١٦٤١ - . سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِيلٌ مَطِيئُهُمْ (٢) .

بِرفِعِ « تَكِيلٌ » عَطْفًا عَلَى سَرَيْتُ .

ونقل في البسيط عن الأَخْفَشِ أَنَّهَا تَعْطِفُ الْفِعْلَ إِذَا كَانَتْ سَبَبًا كَالْفَاءِ نَحْوُ : مَا تَأْتِينَا حَتَّى تُحَدِّثُنَا .

(قال) ابن هشام (الخضر اوي : و) لا تعطف إلا ما كان (ظاهراً) كما لا تَجْرُؤُ إِلَّا الظَّاهِرُ ، قَالَ فِي الْمَعْنَى : وَلَمْ أَرَهُ لغيره .

(ويعاد الجارء معها) إذا عطف على مجرور فرقا بينها وبين الجارة نحو : مررت

(١) سبق ذكره رقم ١٠٦٤ .

(٢) لامرئ القيس . وتامه .

• وحق الجباد ما يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٢/٤١٧ : ٢٠٣ . وانظر ديوانه ٨٦ .

بالقوم حتى يزيد ، ثم اختلف في هذه الإعادة .

(قال ابن عصفور) يعاد (رجحاناً) [١٣٧/٢] لا وجوباً . (و) قال ابن (الحبتاز) الموصلي شارح « ألفية » ابن معط . (و) أبو عبدالله (الجليس) (١) صاحب « ثمار الصناعة » : (وجوباً . و) قال (ابن مالك إن لم يتعين للعطف) وجب نحو : اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن تعينت له (فلا لحصول الفرق نحو : عجت من القوم حتى بنهم ، وقوله :

١٦٤٢ - جُودٌ يُمْنَاكَ فَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى

بائسٍ دان بالإساءة ديناً (٢)

قال ابن هشام : وهو حسن . وأما أبو حيان فردّه وقال : هي في المثال جارية ، وفي البيت محتملة .

(والعطف بها قليل ومن تَمَّ) أي من أجل قِلَّتِهِ . (أنكره الكوفيّة) فقالوا : لا يعطف بها البتة ، وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررتُ بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأنّ ما بعدها بإضمار عامل (٣) .

(حرف لا)

(لا يعطف بها بعد أمر) نحو : اضرب زيداً لا عمراً . (ودعاء) نحو : غفر الله لزيد لا ليكر . (وتحضيض) نحو : هلا تضرب زيداً لا عمراً ، (وإيجاب) نحو : « جاء

(١) هو الحسين بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس النحوي . أبو عبد الله .

أكثر أبو حيان في « التذكرة » من النقل عنه . وله كتاب « ثمار الصناعة في النحو » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٤ .

(٣) كلمة : « عامل » سقطت من أ .

زيد لا عمرو» ، «وزيد قائم لا عمرو ، أو لا قاعدٌ» . ويقوم زيد لا عمرو .

(وقال سيبويه : ونداء) نحو : يا بن أخي لا ابن عمي ، وأنكره ابن سعدان ، وقال : ليس هذا من كلامهم .

قال أبو حيان : وهذه شهادة على نفي ، والظنّ بسيبويه^(١) أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع .

(و) قال (الفراء : واسم لعَلَّ)^(٢) نحو : لعل عمراً لا زيداً منطلق ، كما يجوز ذلك في اسم إنّ .

(وشرط السّهيليّ) في « نتائج الفكر » ((والأبديّ) في « شرح الجزولية » (وأبو حيان) في « الارتشاف » (و) ابن (هشام) في « المغنى » (تعاند متعاطفياً) فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد ، أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ، أو عالم لا جاهل ، أو عمرو لا زيد .

وعلّله الأبديّ بأن « لا » تدخل لتأكيد المنفي ، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير ، فيقال غير زيد ، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة ، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك : جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وللسبكيّ في هذه المسألة مؤلف مستقلّ يشتمل على نقائس لخصتها في « حاشية المغنى » .

(وضع قومٌ العطف بها على معوم ماضٍ) فلم يجوزوا : « قام زيد لا عمرو » مع إجازتهم ذلك في المضارع ، قالوا : لأنها تكون نافية للماضي ، ونفي الماضي لا يجوز ،

(١) ب ، ط : « لسبويه » باللام .

(٢) ط : « واسم فعلٍ » بالفاء . تحريف .

وما جاء منه حفظ ، ولم يقس عليه ، وقيل : لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا قام عمرو إلاّ على الدعاء .

قال ابن هشام : وهو مردود . فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع : ليس زيد قائماً ولا قاعداً .

ولا يعطف بها جملة لا محلّ لها في الأصحّ ، وقد يحذف متبوعها . نحو : « أعطيتك^(١) لا لتظلم » أي لتعدل لا لتظلم .

(حرف لكن)

(لكن) للاستدراك ، فإن وليها جملة فغير عاطفة ، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو ونحو : « ولكن كانوا هم الظالمين »^(٢) أو بـ « أو بـ » ، كقوله :

١٦٤٣ - • إن ابنَ ورقاء لا تُخشى بوادِرُه

لكنّ وقائِعُه في الحرب تُنتظَرُ^(٣) .

(وقال ابن أبي الربيع) : هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نهي) نحو : ما قام زيد لكن عمرو . لا تضرب زيدا لكن عمراً .

(قال الكوفيّة : أو إيجاب) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو : قام زيد لكن عمرو .

والبصريون منعه لأنه لم يسمع ، فيتعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة ، فيقال : لكن عمرو لم يقم .

(٢) سورة الزخرف ٧٦ .

(١) « أعتك » مكان : « أعطيتك » .

(٣) لزهير يمدح الحارث بن ورقاء .

من شواهد الأشموني ٣ : ١١٠ .

(و) الثاني (ألاً تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد، ولكن عمرو.

(وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (إلاً بها) أي بالواو قاله ابن خروف.

(وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً، لأنها لم تستعمل غير مسبوقه بواو، وهو عنده عطف (مفرد) على (مفرد).

(و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها، فالتقدير: ولكن قام عمرو^(١)، وعلل ذلك بأن الواو لا تعطف^(٢) مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولم يقم عمرو.

(و) زعم (ابن عصفور: الواو زائدة لازمة) [١٣٨/٢] والعطف بلكن.

(و) زعم (ابن كيسان) أنها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضاً.

[حرف ليس]

وأثبت الكوفية العطف بليس كـ «لا»، فتكون حرفاً، واحتجوا بقوله:

١٦٤٤ - أين المقرء والإله الطائب والأشرم المغلوب ليس الغالب^(٣)

(١) نقل السيوطي هذا النص من المعنى ١ : ٢٢٦ ناقصاً، وتام الكلام: «فالتقدير في نحو: ما قام زيد ولكن عمرو». ولكن قام عمرو.

(٢) ط: «بأن الواو تعطف». بسقوط: «لا» النافية تحريف. صوابه من أ، ب، والمعنى ٢ : ٢٢٦.

(٣) لنفيل الحميري.

انظر المعنى ١ : ٢٢٨.

والأشرم: المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة.

أي لا الغالب ، وفي الصحيح من قول أبي بكر^(١) : بأبي شبيهة بالنبي ليس بشبيهه بعلي . .
 والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير متصل محذوف
 تخفيفاً أي ليسه الغالب^(٢) ، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة . (وبه
 نطق الشافعي) فإنه قال في « الأم » في أثناء مسألة : « لأن الطهارة على الظاهر ليس على
 الأجواف » أي : لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل
 حينئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة .

(حرف أي)

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف (بأي) نحو : رأيت الغضنفر أي الأسد ،
 وضربت بالعصب أي السيف ، والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجنبي للأخفى
 لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ، وهذا القول
 نقله في التسهيل عن صاحب « المستوفى » . قال أبو حيان : ولا أدري من هو ؟ قال :
 والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم ابن
 صابر والسكاكي .

(هـ)

(و) اثبت الكوفيون عطف (هـ) قالوا : تقول العرب جاء زيد فهلاً عمرو
 وضربت زيدا فهلاً عمراً ، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الإعراب دل على العطف ،

(١) من قوله : « أبي بكر » إلى قوله : « بأن المرفوع » سقط من أ

(٢) في النسخ الثلاث : « قلت » . .

ولعل الصواب : « الغالب » لأن البصريين أولوا البيت ، وقد قال ابن مالك : « وهو في الأصل
 ضمير متصل عائد على الأشم أي ليس الغالب كما تقول : الصديق كأنه زيد ثم حذف لاتصاله »
 أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .

والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرفع والنصب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في :
ما مررت برجل فهلا امرأة .

(حرف إلّا)

(و) أثبت الكوفيون عطف (إلّا) وجعلوا منه قوله تعالى : « خالد بن فيها ما دامت
السموات والأرض إلّا ما شاء ربك » ^(١) أي وما شاء ربك ، وردّ بقولهم : ما قام إلّا
زيء . وليس شيء من أحرف العطف ^(٢) يلي العوامل .

(حرف أين)

(و) أثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمرو ، ولقيت زيدا
فأين عمرا .

(حرفا : لولا ، ومتى)

(و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك : مررت بزيدا فلولا عمرو ،
أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبصريين .

(حرف كيف)

(و) أثبت هشام العطف (بكيف بعد نفي) نحو : ما مررت بزيدا فكيف عمرو .
وقال سيويه : وهو رديء لا تتكلم به العرب .

قال أبوحيان : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست بحروف
عطف .

(٢) كلمة « العطف » مكانها يفاض في أ .

(١) سورة هود ١٠٧ .

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين . قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده .

قال في المغني : وقد قال به عيسى بن موهب ، واستدل بقوله :

١٦٤٥ - * إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتَ قنَّاتُهُ

وهان على الأذني فكيف الأباعِدِ (١) .

قال : هذا خطأ لاقرانها بالفاء والجرُّ بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حالُ الأبعاد على حد قراءة : « والله يريد الآخرةِ » (٢) أو بالعطف بالفاء ، وكيف مُقْحَمَةٌ لإفادة الأولوية بالحكم .

(مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض)

مسألة :

(يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ، ومضمر متصل ، ومنفصل ، والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر ، سواء صلح المعطوف مباشرة العامل أم لا ؟ فيجوز قام زيد وأنا ، وامت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

(ومنع الأبتدائي عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) .

قال أبو حيان : وَوَهِمَ فِي ذَلِكَ ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه : « ولقد وصَّينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم » (٣) .

(١) قائله مجهول .

أنظر المغني ١ : ١٧٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦٧ ، وهي قراءة ابن جماز راوي أبي جعفر أحد الثلاثة الزائدة على السبعة . أنظر المغني وحاشية الأمير ١ : ١٧٥ .

(٣) سورة النساء ١٣١ .

(ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا) بعد الفَصْل (بفاصلٍ ما)
 ضميراً منفصلاً أو غيره نحو : « كنتم أنتم وآباؤكم » (١) . « يدخلونها ومن صلح » (٢) .
 « ما أشركنا ولا آباؤنا » (٣) ، فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي
 الثالث بلا ، وقوله :

١٦٤٦ - . لقد نلت عبد الله وابنتك غايّة (٤) .

فصل بالتداء ، وقوله :

١٦٤٧ - . ملّيت رعباً وقومٌ كنت راجيهم (٥) .

فَصْل بالتمييز .

قال أبو حيان : ولا يكفي الفصل بكاف : رُوَيْدَكَ بل لا بد من التأكيد نحو :
 رُوَيْدَكَ أنت وزيداً .

ومن ترك الفصل ضرورة قوله :

١٦٤٨ - . ورجا الأخيّطِلُ من سفاهة رأيه

• ما لم يكنْ وأبٌ له لينالاً (٦) .

(١) سورة الأنبياء ٥٤ .

(٢) سورة الرعد ٢٣ .

(٣) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٤) قائله مجهول . وتامه :

• من المجد من يظفر بها نال سؤددا .

انظر الدرر ٢ : ١٩١ .

(٥) قائله مجهول . وتامه :

• لا دهميتك من قومي بأساد .

وفي ط : « وقوفاً » بالنصب . تحريف .

انظر الدرر ٢ : ١٩١ .

(٦) لجرير . ديوانه ٤٥١ .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً . حكى : مررت برجل
سواء والعدم ، وفي الصحيح : كنت [١٣٩/٢] وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر
وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر .

أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقاً ، لأنه ليس كالجزم من
الفعل بخلاف ضمير الرفع .

(ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجرح لورود ذلك في الفصح
بغير عود ، قال تعالى : « تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ^(١) » « وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ
وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ^(٢) » وسمع ما فيها غيره وقرسه ، قال :
• فما بك والآيات من عجب ^(٣) •

وهذا رأي الكوفيّين ويونس ، والأخفش ، وصححه ابن مالك وأبو حيان
(خلافاً لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجار ، لأنه الأكثر نحو : « فقال
لَهَا وَلِالأَرْضِ ^(٤) » . « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفلك ^(٥) » . « يُنَجِّيْكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ
كَرْبٍ ^(٦) » . « نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ^(٧) » .

واحتجوا بأن ضمير الجرح شبهةً بالتنوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه

(١) سورة النساء ١ في قراءة جرّ : « الأرحام » .

(٢) سورة الحجر ٢٠ أي لكم ولن اسم .

(٣) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتننا فاذهب فما بك والآيات من عجب

انظر : مفاتيح الغيب للرازي ١ : ١٣١ . وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ . والإنصاف

٢٩٢ : ١

(٥) سورة غافر ٨٠ .

(٤) سورة فصلت ١١ .

(٧) سورة البقرة ١٣٣ .

(٦) سورة الأنعام ٦٤ .

كالتنوين ، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحوا لحلول كل منهما محل الآخر ،
وضمير الجرّ لا يصلح لحلوله محل المعطوف ، فامتنع العطف عليه .

قال ابن مالك : والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنِع من العطف عليه لمنع
من توكيده ، والإبدال منه كالتنوين ، ولا يُمنعان بإجماع ، وأن الحلول لو كان
شرطاً لم يجز : رُب رجلٍ وأخيه ولا كُلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ولا :

١٦٥٠ - . الواهبُ المائة الهجانَ وعَبَدَها (١) .

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول .

(وثالثها) : وهو رأي الجرمي والزيادي (يجب) العودُ (إن لم يُؤكّد) نحو :
مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو : مررت بك أنت وزيد ، ومررت به
نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد .

(ويعطف) بالحرف (على) معمول (ومعمولي (٢) ومعمولات عامل) واحد
(لا) معمولات عوامل (ثلاثة بإجماع) ، فيهما ، فيقال : ضرب زيد عمراً ، وبكر
خالداً ، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفرأ مقيماً . وأعلم زيد عمراً بكرأ مقيماً
وعبدُ الله جعفرأ عاصماً راحلاً .

ولا يقال : إن زیداً في البيت على فراش والقصر نَطع (٣) عمراً ، أي : وإن
في القصر على نطعٍ عمراً بنبابة الواو عن « إن » ، و « في » ، و « على » .

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمروً بنبابتها عن « جاء » ،
و « من » ، و « إلى » .

(١) سبق ذكره رقم ١٢٢٢ .

(٢) ط : « على معمول عاملين بدون واو العطف » ، تحريف .

(٣) النطع بالكسر والنطح ، وبالتحريك ، وكغيبب : بساط الأديم : جمع : أنطاع ، ونطوع :

(وفي) العطف على معمولي (عاملين) أقوال :

(منع سبويه) العطف (مطلقاً) في المجرور وغيره ، وصحّحه ابن مالك ، فلا يقال : كان آكلًا طعاماً زيدٌ وتَمَرًا عمروٌ . ولا في الدار زيد والحجرة عمرو ؛ لأنه بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد ، وذلك لا يجوز ؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممنوع بإجماع كما تقدم .

(راجوزه شيخنا الكافيجي وشَرذِمَة) مطلقاً من المجرور وغيره ، قال : لأنّ جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .
وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور .

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً . وذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النحويّين . ونسب إلى الأخفش .

(وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جاراً) حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخّر نحو : وعمرو الحجرة .

(ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ؟ بخلاف ما إذا تأخّر ، وهو رأي الأخفش والكسائي ، والفراء ، والزجاج وابن مضاء .

(وخامسها) يجوز (إن تقدّم) المجرور (في المتعاطفين) نحو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً . ولا يجوز إن لم يتقدّم فيهما ، وإن تقدّم في المعطوف نحو : إن زيداً في الدار والحجرة عمراً ، وهو رأي الأعلام ، قال : لأنه لم يسمع إلاّ مقدّمًا فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفي خَلْقِكُمْ وما يَبْثُ

من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار ، إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون » (١)
 وقوله : « لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ » (٢) . « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ
 سِئَتِهِمْ (٣) » وقول الشاعر :

— ١٦٥١ . • وللطير مجرىّ والجنوب مصارعُ (٤) .

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر .

(وسادسها) : يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها . وغيرها : هي
 الابتدائية ، فيجوز نحو : زيدٌ في الدار ، والقصرِ عمروٌ ، لأن الابتداء رافع لزيد
 ولعمرو أيضاً ، فكان العطف على معمول عامل واحد ، وهو رأي ابن طلحة .
 (وسابعها) : يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لأنه عارض ،
 والحكم للأول نحو : ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه ، وما شرب من عسل زيدٌ ،
 ولا لبن عمروٌ . وإنما امتنع في العوامل [١٤٠/٢] اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى ، وهذا
 رأي ابن الطراوة .

(ويجوز عطفُ الإسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمفرد على الجملة
 وبالعكس) أي الفعل على الإسم ، والمضارع على الماضي ، والجملة على المفرد (في
 الأصح إن اتحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الإسم يشبه
 الفعل ، والماضي مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضي المعنى ، والجملة في تأويل المفرد

(١) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة يونس ٢٦ .

(٣) سورة يونس ٢٧ .

(٤) قائله قيس بن ذريح ، قال العيني : والأصح أن قائله هو البعيث وهو خدش بن بشر الدارمي
 وصلده :

• ألا يا لقومي كل ما حُمّ واقع •

وفي الدرر ٢ : ١٩٢ قائله مجهول ، وتمته أيضاً مجهولة . وانظر العيني ٣ : ٣٥٢ .

بأن يكون صفةً أو حالاً ، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ^(١) » . « إِنْ الْمَصْدَقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ^(٢) » . « يَتَقَدَّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ^(٣) » . « إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا ^(٤) » . « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ^(٥) » . أي فأصبحت .

١٦٥٢ - * ولقد أمرت على اللثيم يتسبتي ... فمضيت ^(٦) * .

أي مررت ..

« دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ^(٧) » ف « قَاعِدًا » عطف على « لجنبه » ، لأنه حال فهو في تأويل المفرد . « بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ^(٨) » . عطف الجملة على المفرد ، لأنها حال أيضاً أي قائلين .

ومنع المازني والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه ، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم ، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر .

وقال السهيلي : يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه ، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعل ، وفي الثانية لا يعمل ، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل وإسم لا يشبهه ، ولا فعلين مختلفين في الزمان . (و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو : قام زيد وعمرو أكرمته ، ومنعه ابن جني مطلقاً .

(٢) سورة الحديد ١٨ .

(٤) سورة الفرقان ١٠ .

(٦) سبق ذكره رقم ١٠ :

(٨) سورة الأعراف ٤ .

(١) سورة الأنعام ٩٥ .

(٣) سورة هود ٩٨ .

(٥) سورة الحج ٦٣ .

(٧) سورة يونس ١٢ .

(وثالثها) : يجوز بالواو فقط . ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ ونبى عليه منع كون الفاء عاطفة في « خرجت فإذا الأسد حاضر » .

(وأما) عطف (الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيون وابن مالك) في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين .
(وجوزّه الصقّار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى : « وبشّر الذين آمنوا (١) » .

« وبشّر المؤمنين (٢) » وقول الشاعر :

١٦٥٣ - وإن شِفاي عبْرَة مُهْرَاقَة فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ^(٣)

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على « قل » مقدّرة قبل :
« بأياها » ، أو على أمر معنوف تقديره في الأولى : « فأنذر » وفي الثانية « فأبشر » ،
كما قال الزمخشريّ في : « واهجرني مكيّاً^(٤) » : إن التقدير فاحذرني ، واهجرني
لدلالة « لأرجئُمنك » على التهديد ، وإن الفاء في قوله : فهل - إلى آخره - لمجرد
السببية .

(جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو)

[مسألة] : (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى : « سرّابيل تقيكم

(١) سورة البقرة ٢٥ وتمام الشاهد : « وعملوا الصالحات » وهي موضع الشاهد حيث عطف :
« عملوا » على : « بشّر » .

(٢) سورة يونس ٨٧ . وتمام الشاهد : « وقال موسى » .

وهي موضع الشاهد حيث عطف : « وقال » على : « بشّر » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦٠ . (٤) سورة مريم ٤٦ .

الحَرَّ (١) « أي : والبرد . « بيدك الخير (٢) » أي والشر : « وتلك نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بنِي إِسْرَائِيلَ (٣) » أي : ولم تُعَبِّدني .

(وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصح) كذلك كحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تَمْرِهِ » ، وحكى : « أكلت سمكاً لحمًا تمرًا » وقال :

١٦٥٤ - كيف أصبَحْتَ كيف أمْسَيْتَ ممَّا يَغْرَسُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ (٤)
أي : وكيف .

ومنع ذلك ابن جنيّ والسَّهيليّ ، وابن الضَّائع ، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم ، وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتأكيد ، والتَّمْنِي والتَّرجِي وغير ذلك إلاّ أن الإستفهام جاز لإضماره ، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر ، وأوّل المسموع من ذلك على البدل .

(و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أي المعطوف عليه بها نحو : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ (٥) » أي فأفطر .

(وأُنكره ابن عصفور) وقال : إنما حذف المتبوع فقط .

(وقل في أو) أي حذفها أو متبوعها نحو : « صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار » وبقاء أي : « أوفى » .
وقال الهنليّ :

(١) سورة النحل ٨١ . (٢) سورة آل عمران ٢٦ .

(٣) سورة الشعراء ٢٢ . (٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١ : ٢/٢٩٠ : ٢٨٠ . والأشْموني ٣ : ١١٦ .

(٥) سورة البقرة ١٨٤ .

١٦٥٥ - . فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا ^(١) .

أي : فهل لك من أخ أو والد .

(ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال : ألم تضرب زيدا؟ بلى وعمراً ، ولمن قال : خرج زيد ^(٢) ؟ نعم وعمرو .

(وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله :

١٦٥٦ - . عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَام ^(٣) . [١٤١/٢]

(وجوزّه الكوفية) في الاختيار (إن كان بالواو) كما مثل (قيل : أو « الفاء » أو « ثم » ، أو « أو » ، أو « لا ») كقوله :

١٦٥٧ - . أَطَّلَالَ دَارَ النَّبِيَّاعِ فَحَمَّتِ سَأَلَتْ فَلَمَّا اسْتَعْجَمَتْ ثُمَّ صَمَّتِ ^(٤) .

أي سألت فَحَمَّتِ ، وقوله :

١٦٥٨ - . فَلَسْتَ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمَّتْ بِرَجْلِي أَوْ خَيَّأَتْهَا الْكُتُوبُ ^(٥) .

أي الكُتُوبُ أو خيالها .

(١) لأمية بن أبي عائذ الهنلي . وتماه :

. يوشح أولاد العشار ويفصل .

من شواهد : العيني ٤ : ١٨٢ ، والأشموني ٣ : ١١٨ . وفي الدرر ٢ : ١٩٣ . يوسم ، بالميم .

(٢) في النسخ الثلاث : « خرج زيد » بدون استفهام . والاستفهام هنا معين ، لأن الجواب : نعم ، ولعلّه مقدر .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٤) نسب لكثير عزة . وانظر معجم البلدان « نياح » .

(٥) يقول البغدادي في الخزانة : « ورأيت الصغاني نسبة في مادة « الخيال » من « العباب » إلى رجل من بني بختر بن عود . انظر الخزانة ٢ : ٣٣٦ .

(و) إن (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرأ أو) الى (مباشرته عاملاً غير متصرف و)
 إن (لم يكن التابع مجروراً) بل مرفوعاً كما تقدم أو منصوباً كقوله :

١٦٥٩ - لعن الإلهُ وزَوَّجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الهِنُودِ طَوِيلَةَ البَطْرِ (١)

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد (٢)) ، فإن فقد شرط من هذه لم يجوز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمروٌ زيد قائمان ، ولا إنَّ وعمراً زيداً قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمروٌ زيدٌ .

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

(ويطبق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو : زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالباً) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو : « وإذاً رأوا تجارة أو لتهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً (٣) » . وندرت المطابقة في قوله تعالى : « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما (٤) » .

(وفي الفاء وثمَّ الوجهان) المطابقة ، وهي أحسن في الفاء ، والإفراد وهو أحسن في ثمَّ للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم .

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ١٣٦ .

(٢) أ : « وحده » . ب : « بواو » .

والصواب من ط بدليل قوله فيما بعد :

« وإن لم يستغن العامل بواحد » مع اتفاق النسخ عليه .

(٣) سورة الجمعة ١١ .

(٤) سورة النساء ١٣٥ وفي ط : « إن لم يكن » بزيادة « لم » . تحريف :

(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله :

١٦٦٠ - مَوْرَثَهُ مَالًا وَفِي الْحَمْدِ رِفْعَةً لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا (١)

(و) فَصَّلَ (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسماً نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وما ضربت زيدا لكن في الدار عمراً . أم فعلاً نحو : قام زيد ثم في الدار قعد أو ثمّ أو بلّ والله قعد . هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضاً به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً .

(ولا يتقدّم على الكلّ معمول معطوفها) فلا يقال في « زيد قائم وضارب عمراً : عمراً وضارب (٢) » .

(العطف على اللفظ وعلى المحل)

(مسألة) : (الأصل : العطف على اللفظ ، وشرطه إمكان توجه العامل) إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاعني من امرأة (٣) ولا زيد إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف .

(ويجوز) العطف (على المحلّ بهذا الشرط) أي : إمكان توجه العامل أيضاً ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني .

(١) للأعشى . ديوانه ١٣٤ .

وفي النسخ الثلاث : « يورثه » بالياء مكان : « مورثه » بالميم ، و « الحمي » بالياء مكان : « الحمد » والصواب من الديوان .

(٢) ط : « وعمراً ضارب » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) « من امرأة » سقطت من أ :

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز : هذا الضارب زيداً وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل إعماله لا إضافته ^(١) لالتحاقه بالفعل .
وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

١٦٦١ - منضجٍ صفيّفٍ شيواءٍ أو قديرٍ معجلٍ ^(٢) .

(و) شرطه (وجود المجوز) أي الطالب لذلك المحلّ (على الأصحّ) فيهما فلا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع « عمرو » هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرد ، وقد زال بدخول « إن » ولا « إن زيداً قائم وعمرو » على العطف .

وقال الكوفيّون وبعض البصريين : لا يشترط المجوز ، فجوزوا الصورتين .
ومنع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو « إن » و « الابتداء » على معمول واحد وهو « الخبر » .

(و) يجوز العطف (على التوهم) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في الخبر .

(و شرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

١٦٦٢ - • بدا لي أنني لست مُدْرِك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائئاً ^(٣) .

(١) أ : « إعماله بإضافته » . ب : « إعماله لإضافته » وكلاهما تحريف . صوابه من ط .

(٢) من معلقة امرئ القيس . وتمام صدره :

• فظل طهارة اللحم من بين ... •

(٣) نسب لزهير .

واستشهد به سيبويه في عدة مواضع ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ / ٢ : ٣٧٨ ،

والخزاعة ٣ : ٦٦٥ .

وقول الآخر :

١٦٦٣ - ما الحازِمُ الشَّهْمُ مُقَدِّمًا وَلَا بَطْلٌ (١) .

ولم يَحْسُنْ قول الآخر [١٤٢/٢] .

١٦٦٤ - وما كنت ذا نَيْرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ (٢)

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر « ليس » و « ما » . والنيرب التسمية (٣)
والمنمل : كثيرها . والمُنْمِشُ : المفسد ذات الين .

(ووقع) العطف (على التوهّم في أنواع الإعراب) في الجرّ وقد تقدّم والرفع ،
حكى سيبويه : أنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان على توهّم أنه قال :
« هم » والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى : « فبَشَّرْنَاها يا إسحاق وَمِنْ
وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ » (٤) ، وقوله : « ودُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » (٥) ، على معنى :
أن تدهن .

والجزم . قال الخليل وسيبويه في قوله : « فأصدّق وأكن » (٦) ، والفارسيّ في

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا .

من شواهد : المغني ٢ : ٩٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢ : ٩٧ .

(٣) ط : « والنيرب والتسمية » بزيادة الواو بينهما تحريف .

(٤) سورة هود ٧١ . وفي ط : « فبشرناه » . تحريف .

(٥) سورة القلم ٩ ، وعلى النصب تكون القراءة : « فيدهنوا » وهو كذلك في بعض المصاحف .

انظر المكبري ٢ : ٢٦٦ .

(٦) سورة المنافقون ١٠ .

قوله : « إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرِ ^(١) » جزماً على معنى : تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط .. وَمَنْ الموصولة بالشرطية ^(٢) ، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهّم أدباً .

(١) سورة يوسف ٩٥ :

(٢) ب ، ط : « وَتَأْتِي مِنَ الْمَوْصُولَةِ » الخ بزيادة : « تَأْتِي » والصواب من أ .
والمعنى أن مدخول الفاء يشبه بجواب الشرط ، وَمَنْ الموصولة شبيهة بـ : « مَنْ » للشرطية :

خاتمة في تابع المنادى

(خاتمة) في توابع مخصوصة (تابع المنادى المبنى إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً) ، لأنّ الأصل في تابعه النصب لكونه منسوب المحلّ ، وتأكّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله :

• أزيّد أخوا ورّقاء إن كنت ثائراً^(١) • ١٦٦٥ -

وقوله :

• يا زبيرقانُ أخابني ثعل^(٢) • ١٦٦٦ -

وهنا (ما) دام (لم تكن الإضافة غير محضة) فإن كانت (فيجوز رفعه) نحو :
يا زيّد الحسنُ الوجه .

(وجوز الكوفيّة و) أبو بكر (بن الأنباري) (رفع النعت) المضاف إضافة محضة ، لأن الأخص حكى : يا زيّدُ بنُ عمرو بالرفع .

وغيرهم قالوا : هو شاذّ ، قال ابن مالك : لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله ،

(١) قاله مجهول ، وتمتته مجهولة .

انظر ابن يعيش ٢ : ١٥ والدرر ٢ : ١٩٦ .

(٢) للمخبل السعدي . وتماه :

• ما أنت ويب أيك والنخر •

من شواهد : سيويه ١ : ١٥١ ، والخزاة ٢ : ٥٣٥٢ . وويب أيك كلمة تصغير وتخفيف .

لأنّ المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب ، فلو جوز رفع نعتة مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً .

(و) جوز (الفراء) رفع (التوكيد والعطف) نسقاً قياساً في الثاني (١) وسماعاً في الأوّل حكى الأخفش : « يا تميم كلّكم » بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الأخفش .
والجمهور أوّلوه على القطع مبتدأ أي : كلّكم مدعوّ .

(أو) كان (مفرداً جاز) أي الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب على المحلّ نحو : يا رجل الطويل والطويل . ويا تميم أجمعون وأجمعين . يا زيد والغلام والغلام .

(وأوجب الكوفيّة نصب الثلاثة) أي النعت ، والتوكيد ، والنسق . وردّ بالسّماع قال تعالى : « يا جبال أوّبي معه والطير » (٢) . قرىء في السبع بالنصب والرفع ، وقالت العرب :

— ١٦٦٧ — • ألا يا زيد والضحاك سيرا (٣) •

وبالرفع (و) أوجب (الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعاً على المحلّ كما يجب في « جاءت حذام العاقلة » بالرفع حملاً عليه ، ولا يجوز الكسر إبتاعاً

(١) ط « قياساً في الباب الثاني » بزيادة كلمة : « الباب » وهذا تحريف ، صوابه من أ ، ب .
والمقصود بالثاني : العطف ، وبالأوّل : التوكيد .

(٢) سورة سبأ ١٠ .

(٣) قائله مجهول . وتامه .

• فقد جاوزتما خمر الطريق •

من شواهد ابن يعيش ١ : ١٢٩ .

وفي الدرر ٢ : ١٩٦ ذكر أن هذا الشاهد ليس شعراً بل هو نثر . ثم عاد وذكر في التنيّهات التي ختم بها الجزء الثاني ليصوب خطأه ، وذكر أن الشاهد هو شعر وليس بنثر .

للفظ قال : وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إتياع لا إعراب .

(و) أوجب أيضاً (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعية (النكرة) المقصودة ، لأن الضمة عنده في « يا رجل » ليست ضمة بناء بل إعراب . وأصله : « بأيها الرجل » حذف « أي » فبقي على إعرابه كما كان .

والجمهور قالوا : لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه . فبني كما بُنيت ، (نَعَمَ البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كاستقل) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب : أو مفرداً ، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه « يا » ، لأن البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه ، والنسق شبيهه بصحة تقدير العامل قبله ، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو : يا زيد رجلاً صالحاً^(١) يا زيد بطة . (إلاً للمنسوق ذا أل^(٢) فالوجهان) : الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت .

(وفي الأرجح) منهما أقوال : أحدها : الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع ، وللمشاكله في الحركة .

ثانيها : النصب وهو رأي أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي ، لأن ما فيه أل ، لم يَل حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف ، ولأن أكثر القراء قرأوا به في « والطير^(٣) » .

(ثالثها) : الأرجح (النصب إن كانت) أل فيه (للتعريف) ، لأنه حيثئذ

(١) هذا مثال الشبيه بالمضاف ، لأن السيوطي جرى على مذهب ابن مالك الذي ينصّ على أن الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وقد يشمل الموصول بصلته ، والموصوف بصفته .
أنظر حاشية يس ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « فإن كان المنسوق ذا أل » .

(٣) سورة سبأ ١٠ .

شبيهة بالمضاف . والرفع إن لم تكن له ، بل للمح الصفة « كاليسع » لعدم شبهه حيثئذ به ، وهذا رأي المبرد .

(وجوز المازني والكوفيّة نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحلّ نحو : يا زيد وعمراً ، يا عبد الله وعمراً .

(ومنعه) أي [١٤٣/٢] النصب (الأخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع .

(وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب .

(و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط ، لأن المنادى حيثئذ معرب منصوب لفظاً ومحللاً .

(فإن نون مقصور^(١)) نحو : يا فتى للضرورة (بني) النعت (على ما نون) في المنادى ، فإن نوى الضمّ جاز الأمران أو النصب تعيين .

(وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفرداً أم مضافاً ، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع . (إلاّ البدل فكمتقل) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدم . ولا يكون إلاّ صالحاً لمباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كمتقل (في الأصح) .

ويقابله قول الكوفيّة والمازني السابق : أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً . قال أبو حيان : بل هو هنا أولى منه هناك .

(ومنع الأكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس : أنهم وصفوه بالمعرفة ، وأجروه مجرى العلم المفرد .

(١) أ : « نودي » مكان : « نون » ..

(و) منع (الأصمعيّ) وصف المنادى (المبنيّ) لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينعى .

والجمهور على الجواز لكثرة وروده ، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو : ضرباً^(١) زيداً ، لكن اعتبرت مُشابهته في النداء استحساناً ، فلا يراد على ذلك ، كما أن فعّال العلم لمّا بُني حملاً على فعّال الأمر لم يتعد إلى سائر أحواله .

(و) منع (قوم) منهم الفراء ، والسّيرافيّ وصف (المرخّم) قالوا لأنه لا يرخّم الاسم إلا وقد علّم ما حذف منه ، ومنّ يُعنى به فإنّ احتيج إلى التمت فرداً ما سقطت منه أولى^(٢) .

وأجازه الجمهور لوروده قال :

— ١٦٦٨ . أحرار بن عمرو كأني خمير^(٣) .

وما ذكر من الدليل ممنوع ، لأن الاسم يرخّم إذا علّم ما حذف منه ، وإن لم يُعلم منّ يعنى به .

(وثالثها) يمنع^(٤) (إنّ أتمّ) ، لأنه لفظ يختصّ بالنداء فأشبهه نحو : فُلُ ، وفُسْتُ ، وفَسَاقٍ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود . (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السّراج .

(و) منع (الأخص عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال :

(١) أ : ضارباً . مكان : ضرباً . تحريف .

(٢) معنى ذلك : أن من احتاج إلى وصف المنادى المرخّم ، فردّ المحذوف منه أولى من هذا الوصف .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٩٢ .

(٤) كلمة : يمنع . سقطت من أ .

يا زيدُ ورجُلُ ، ولا : وهذا . أما الأول فلأن « أل (١) » لا تحذف إلّا إذا ولى الاسم حرف النداء . وأمّا الثاني فلأن المشار لا يكون منادىً إلّا إذا ولى حرف النداء . وجوّزهما المبرد في المقتضب .

وقولي (كما لا يبدلان) : أي النكرة المقصودة والإشارة . (ولادو أل) من المنادى .

(و) منع (المازنيّ عطف الأول (٢) العاري من أل) .

واعتقد قوم بناء النّعت إذا رفع) ، لأنهم رأوا حركتها (٣) كحركة المنادى . حكاة في « النهاية » .

(وضمير المنادى) الواقع في (التّابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الأصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة ، وقد اجتمعاً في قوله :
١٦٦٩ - فَيَأْيُهَا الْمُهْمَدِي الْخَفَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ تَضَنُّوْني إِزَارَكَ خَيْرِنِق (٤)

ويقال يا تميم كلهم وكلكم ، ويا زيد نفسه ونفسك (خلافاً للأخفش) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب .

(وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقاً) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا ؟ متصلاً بالمتبوع أم منفصلاً ، نعمتاً أم غيره من التّوابع : أما النّصب

(١) « أل » سقطت من أ ، ب .

(٢) ب ، ط : « عطف المطول » صوابه من أ . والمراد بالأول : النكرة المقصودة .

(٣) مقتضى الأسلوب أن يقال : « حركته » أي النعت . ولعله راعى أن النعت صفة فأعاد عليه ضمير المؤنث .

من شواهد : التصريح ٢ : ١٧٤ .

(٤) قائله مجهول .

ويضغو : بصوت . وخرنق : ولد الثعلب .

فاتباعاً لمحلّ اسم « لا » . وأمّا الرفع فلمحلّ « لا » مع اسمها ، فإنّه رفع بالابتداء .
وقال في شرح الكافية : على محلّ اسم « لا » ، فإن « لا » عامل ضعيف فلم ينسخ
عمل الابتداء لفظاً وتقديراً . نحو ^(١) : لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدار - لا رجل
فيها ظريفٌ أو ظريفاً - لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها - لا ماء ماءً بارداً . أو ماءً
باردٌ ^(٢) .

١٦٧٠ - • فلا أب وابنًا مثل مَرَّوان وابنّه ^(٣) •

لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار - لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك - لا طالماً جيلاً
ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً .

(إلا البدل . قيل : أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز ^(٤) نصبه ، لأنّ
البدل في تقدير العامل ^(٥) ، ولا لا تدخل على المعارف نحو : لا أحد زيدٌ فيها ، وكذا
النسق عند من قال : إنه محلّ محلّ المعطوف عليه نحو : لا غلام ^(٦) فيها ولا زيد .
ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه .

(و) إلاّ (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه لا ، والتعت
المفرد لمبني لم يُفصّل فيجوز فتحها أيضاً) كما يجوز رفعها ونصبها . مثال الأول :

(١) من قوله : « نحو » إلى قوله : « إلا البدل » سقط من أ .

(٢) « أو ماء بارد » سقط من ط .

(٣) نسب للفرزدق . وتماهه :

• إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا •

من شواهد : سيويه ١ : ٣٤٩ ، والخزّانة ٢ : ١٠٢ ، والتصريح ١ : ٢٤٣ ، والأشموني ٢ : ١٣ :

(٤) أ : « ولا يجب » مكان : « ولا يجوز » .

(٥) أ : « في تقدير المعرفة » مكان : « في تقدير العامل » .

(٦) ط : « لا غلامي » بالإضافة .

لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة ، والثالث : لا رجل [١٤٤/٢] ظريف فيها ^(١) .
والثاني ^(٢) لا حول ولا قوة إلا بالله .

١٦٧١ - • لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب ^(٣) .

١٦٧٢ - • لا نسب اليوم ولا خلّة ^(٤) .

والفتح في الثلاثة (تركيباً) ، وجاز ، لأنها من تمامه .

(وقيل : إعراباً في النعت) حملاً على المحلّ ، وحذف تنوينه للمشاكلة .

(ولك في المعطوف عليه حيثنذ) أي حين تكرار لا مع المعطوف (الرفع) على

الفاء « لا » الداخلة عليه ، وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب

المعطوف عليه لفظاً ومحلّاً ، ويجوز الفتح على التركيب والرفع على إلغاء الثانية ، وعطف

الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو :

١٦٧٣ - • فلا لغو ولا تأثيم فيها ^(٥) .

(١) أي النعت المفرد المبني الذي لم يفصل .

(٢) أي العطف بالحرف المكرّر .

(٣) اختلف في نسبه كما في الدرر ٢ : ١٩٨ . وصدوره :

• هذا وجدكم الصغار بعينه .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٢ ، وابن عيش ٢ : ١١٠ والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ ،

(٤) لأنس بن عباس بن مرداس السلميّ . وتمامه :

• اتسع الحرق على الرّاقع .

من شواهد : ابن عيش ٢ : ١٠١ ، ٩/١١٣ . ١٣٨ . والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ .

(٥) لأمية بن أبي الصلت . وتمامه :

• ولا حين ولا فيها مُلِيمٌ .

وانظر تحقيقات العينيّ هامش الأشموني ٢ : ١٢ في تحريف النحاة في هذا البيت حيث ركّبوا صدر

بيت على عجز بيت آخر .

و « لا بَيِّعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ »^(١) .

(ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم « لا » (المعرب^(٢)) وأوجبوا ألاَّ يتبع إلاَّ على اللفظ .

(و) منع (قَوْمٌ رَفَعُ النَّعْتِ الْمُضَافِ أَوْ شَبْهُهُ^(٣)) الجاهلي على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ .

(و) منع (يونس نصب العطف المكرر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله ، فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة . وأجيب بجعل « لا » زائدة مؤكدة . (وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسياً جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله :

١٦٧٤ - « فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيَّةَ وَالْأَبُ^(٤) » .

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله :

١٦٧٥ - « إِنَّ الرَّبَّيْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيْفَا بَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصَّيْفُوفَا^(٥) »

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر إن عليه (وقيل) عطفاً (على

(١) سورة البقرة ٢٥٤ .

(٢) في أ : « المعرف » بالفاء .

(٣) ط : « وشبهه » بالواو لا بدو .

(٤) قائله مجهول . صدره :

« فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمَّهُ » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٠ .

(٥) نسبة صاحب الدرر ٢ : ٢٠٠ للمعجاج وهو خطأ ، والصواب أنه لرؤبة بن المعجاج كما في

سيبويه ١ : ٢٨٥ وديوان رؤبة : ١٧٩ . وانظر أوضح المسالك رقم ١٣٩ .

موضع اسم إن) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء . وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرّز (١) .

(وقيل) عطفاً على محلّ (إن واسمها) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات : وعلى الأول من عطف الجمل .

(وجوّزه الكسائيّ) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقاً) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو : إن زيداً وعمرو قائمان : وإن هذا وزيد قائمان .

(و) جوّزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى : « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون (٢) » . الآية . وقول الشاعر :

• فإني وقيّارٌ بها لغريب (٣) •

قال ابن مالك : ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائيّ .

ويقول : بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً ، ورفع المعطوف هو الحجة : والأصل التسوية بين المعرب والمبنيّ في إجراء التوابع عليهما .

وسيؤيه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منويّ التأخير . وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخير ما بعده ، وقد قرئ : « إن الله وملائكته (٤) »

(١) في النسخ الثلاث : « وجود المجوّز » بالجيم والواو .

صوابه من المغني ٢ : ٩٥ .

والمراد بالمحرز : الطالب لذلك المحلّ .

(٢) سورة المائدة ٦٩ .

(٣) لضابيّ بن الحارث البرجميّ . وصدده :

• فمن يك أمسي بالمدينة رحلهُ •

من شواهد : سيويه ١ : ٣٨ ، والمغني ٢ : ٩٥ ، والخزانة ٤ : ٣٢٣ .

(٤) سورة الأحزاب ٥٦ .

بالرفع ، وهو شاهد للكسائي .

(وقيل) إنما جوزه الفراء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لثلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره .

(وجوزه الخليل إن أفرد الخبر) نحو (١) : إن زيدا وعمرو قائم ، وقوله :

• فلإني وقيارٌ بها لغريب • ١٦٧٧ -

بخلاف ما إذا جمع (٢) نحو : إن زيدا وعمراً قائمان .

(ومثلها) أي إن في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » (٣) .

• ولكن عمي الطيب الأصل والخال (٤) • ١٦٧٨ -

وقيل : لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في « لكن » من معنى الاستدراك . ولكون أن لا تقع إلا معمولة فلا مساغ للابتداء فيها .

(وثالثها) وعليه ابن مالك (إن صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع وإلا فلا . وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كآلية المذكورة ونحو : علمت أن زيدا منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ، ولعل ، وكأن فلا يجوز العطف عليها

(١) من قوله : « نحو إن زيدا » إلى قوله : « قائمان » سقط من أ .

(٢) الجمع هنا مقابل للمفرد ، وليس المراد منه الجمع الاصطلاحي .

(٣) سورة التوبة ٣ .

(٤) قائله مجهول . وصدوره :

• وما قصرت بي في التسامي خوولة •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤١ .

بالرّفْع لما فيها من المخالفة لذلك ^(١) بتغيير المعنى . (و) دون (غير النسق) من التّوابع .
فلا يجوز فيها إلاّ التّصّب (على الأصحّ فيهما) .

وأجازه الفراء في لَيْت وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه ،
واحتجّ بقوله :

١٦٧٩ - يا ليتني وأنت يا ليس في بَلَد ليس به أنيس ^(٢)

وأجيب بأن تقديره وأنت معي ، والجملة حالية .

وجوز الجرّمى والزّجاج . والفراء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً ،
وقبله بشرطه . ووافق الجرّمى والزّجاج في الصورة الأولى نحو : إنّ هذا زيدٌ
العاقل . وإنّ هذا العاقل زيد . وإنّ هذا أخوك قائم ، وإنّ هذا نفسه قائم ، وسمع :
لنهم أجمعون ذاهبون .

(وقيل) في (غير نسق إنّ) المكسورة [١٤٥/٢] (ولكن) من توابعهما ^(٣)
(الخلاف) المتقدّم في نسقها من الرّفْع بعد لخبر في قَوْلٍ ^(٤) وقبله مطلقاً في قول ،
وشرط البناء في قول : ولا يجوز في تابع ما عداهما إلاّ التّصّب .

(أمّا عطف الجملة على ^(٥) هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً) نحو : إنّ زيداً
قائمٌ ، وعمرو ^(٦) ذاهب (فاتفق) أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها .

(١) ط فقط : « لتلك » مكان : « لذلك » .

(٢) للعجاج : من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٥ . وفي ط : « بالليس » مكان : « باليس » .
تحريف .

(٣) أ . ب : « من توابعهما » . (٤) ب ، ط : « في قوله » بالماء .

(٥) ط : « في » مكان : « على » . تحريف .

(٦) ط : « وعمراً » بالنصب مكان : « وعمرو » .

(وجوز الكيسائي رَفَعَ نَسَقِ أَوَّل) مفعولي : ظَنَّ (إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما) نحو : أظن عبد الله وزيدٌ قاما أو يقومان ، أو « مألُهما كثير » بخلاف : قائمين أو قائماً . وخالفه الفراء والبصريون ، وهذا النقل عنه هو الصواب .

وقال أبو حيان : خلاف ما في التسهيل من نقله اشترط خفاء إعراب الثاني مُمَثَّلًا له : « لظننت زيدا صديقي وعمرو » .

(ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة) لأن محلها نصب نحو : علمت لزيدٌ منطلق وعمراً قائماً . (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلاً أو مفعولاً (يجري على اللفظ) قطعاً .

(ومنع سيويه والمحققون) الإجراء (على المحل) لأن شرطه أن يكون مُحَرَّرَهُ (١) لا يتغير عند التصريح به . وهنا لو صرَّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين .

وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله :

١٦٨٠ - • طَلَبَ الْمُعْتَبَ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٢) •

وقوله :

١٦٨١ - • مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْمَلُ الْفُضْلُ (٣) •

(١) أ : « مجروره » . تحريف .

(٢) لليد بن ربيعة العامري . وصدوره :

• حتى تهجر في الرّواح وهاجتها •

الديوان ١٢٨ . وروايته : « وهاجه » مكان : « وهاجها » وأوضح المسالك رقم ٣٦٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٢٧ .

وفي قراءة الحسن : « عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ » (١) .

وقوله :

• مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا (٢) •

— ١٦٨٢ —

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللَّفْظِ ، قال الكوفيون : إِلَّا أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالتَّبَوُّعِ بِشَيْءٍ فَيَسْتَوِيَانِ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا (٣) وَبِكْرًا .

(وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرّمي ، لأنَّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى ، فالعامل (٤) في الثاني غير العامل في (٥) الأول بخلاف الصّفة والتأكيد ، فالعامل فيهما واحد ، ومحال — وهما شيء واحد — أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً .

(وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال : عَجِبْتُ مِنْ شَرَبِ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ زَيْدًا (ولا يجوز حذفه) .

(ويجب) الإتيان على المحلّ بلا خلاف (إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً) نحو : يعجبني إكرامك زيداً وعمراً بالنصب . ولا يجوز الإتيان على اللفظ إلاّ في ضرورة .

(١) سورة البقرة ١٦١ . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ : ٥٧٧ .

(٢) لزياد العنبري . وصدوره :

• قد كنت دانتُ بها حسّانا •

من شواهد : سيويه ١ : ٩٨ ، وأوضح المسالك رقم ٣٧٠ وقد نسبه سيويه إلى رؤبة وهو في ديوانه ١٨٧ .

(٣) ب ، ط : « عمرو » بالرفع .

(٤) من قوله « في الثاني » إلى قوله : « فالعامل » فيهما واحد ، سقط من أ .

(٥) « في » سقطت من ط .

(ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرَّفْعُ عَلَى تَأْوِيلِهِ)
أي المصدر (بمبنيّ) أي بحرف مصدرّيّ موصول بفعل مبنيّ (للمفعول) بناءً على
جواز ذلك فيه ، وهو الأصحّ كما تقدّم في مبحث إعماله .

(ويجريان) أي الإتيان على اللفظ والمحلّ (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل) .
كقوله :

١٦٨٣ - هل أنتَ باعيتُ دينارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ^(١)

(إلاّ النّعت والتوكيد فاللفظ) يتعيّن فيهما (في الأصحّ) لأنّه لم يسمع فيهما
الإتيان على المحلّ . وقيل : يجوز المحلّ فيهما قياساً على مجرور المصدر . قال ابن
مالك : بل أولى ، لأن إضافته في نيّة الانفصال . ولأنّه أمكنّ في عمل الفِعْل من
المصدر .

(ومنع قوم المحلّ في تابع معرفّ بأل مثنيّ أو جمع) على حدة ، فلا يقال :
هذان الضاربا زيدٍ أو الضاربون زيدٍ أخاك وعمراً ، وأوجبوا الجر .

وجوز ابن عصفور والأبتديّ الأمرين .

(و) منع (المبرّد اللغظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف
وتاء (العاري من أل ، ولو أضيف لما هي فيه أو) إلى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه ،
فلا يقال : « هذا الضارب الجارية و غلام المرأة أو أخيها » ، أو الضراب ، أو
الضارباتُ الرَّجُلِ أَخِيكَ وَزَيْدٍ وَأَوْجِبَ النَّصْبَ .

وجوز سيويه الأمرين ، فإن لم يكن عارياً من أل جازا بلا خلاف نحو : الضاربُ
الغلامِ والجارية .

(١) قيل : إنه لمجهول ، وقيل : إنه مصنوع من شواهد : سيويه ١ : ٨٧ ، والخزاة ٣ : ٤٧٦ .
وفي النسخ الثلاث : « وعبد رب ، بالواو لا به أو » .

(وجوز أهل الكوفة وبغداد جرّ تابع منصوبه) أي اسم الفاعل ، فيقال : هذا ضاربٌ زيداً وعمرو . وأوجب غيرهم النصب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ .

(ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) إلا اللفظ أي الإبتاع عليه إن رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ ، وإن جرّاً فجرٌ .

(و) جَوَزَ (الفراء رفع ^(١) تابع مجرورها) لأنه فاعل في المعنى نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه ، وأنفه .

وغيره قال : لم يسمع ذلك .

(و) جَوَزَ (أهل بغداد جر عطف [١٤٦/٢] منصوبها) نحو : هذا حسنٌ وجهاً ويدٍ ، كأنك قلت : حسنٌ وجهٍ ويدٍ .

ولا خلاف أنه لا يعطف على مجرورها بالنصب ، فلا يقال : هو حسن الوجه والبدن .

(١) ط : « لفظ تابع مجرورها » مكان : « رفع » الخ . تحريف .

العَوَارِضُ

الإخبار بالذي وفروعه

(الكلام ^(١) في الإخبار) بكسر الهزة ، ويقال له : باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتمرين .

(الإخبار بالذي وفروعه) من المثني والجمع المؤنث (أن يتقدّم) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال ^(٢) أخبر عنه بالذي (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) يتوسط ^(٣) (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له) قبل الإخبار ، كقولك في الإخبار عن « زيد » من « ضربتُ زيدا » : الذي ضربته زيداً ^(٤) وعن التاء : « الذي ضرب زيداً أنا » . وبهذا ظهر أنّ الإخبار ليس بالذي ولا عن الإسم ، بل بالاسم عن الذي .

قال ابن السراج : وذلك لأنه في المعنى مُخْبِرٌ عنه . قال أبو حيان : ويحتمل أن الباء بمعنى عن ^(٥) ، وعن بمعنى الباء كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً .

وقال غيره : الباء هنا للسببية لا للتعدية ، وكأنه قيل : أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ .

(١) ط : « لكلام » باللام فقط . تحريف .

(٢) أ : « يقال له » بزيادة : « له » . (٣) ط : « وتوسط » .

(٤) ط : « الذي ضربته زيداً » بنصب : « زيد » . تحريف . وذلك لأن : « الذي » مبتدأ و « زيد »

خبر ، و « ضربته » صلة « الذي » ، والماء في : « ضربته » خلف عن : « زيد » الذي جعلته خبراً ،

وهي عائدة على الذي . انظر شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٣ .

(٥) في قولهم : « الإخبار بالذي » .

قال بدر الدين بن مالك : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ^(١) . (وجوز أبو ذر) مصعب بن أبي كثير الحشني : (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب ، فيقال في الإخبار عن التاء من : ضربت : « الذي ضربت أنت » حملاً على المعنى ، لأن الذي هو أنت ، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام . وأنت الذي قمت ، وفرق ^(٢) هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان : وقياس قوله : جواز ذلك في ضمير المتكلم إذ لا فرق فيقال : الذي قمت أنا .

(و) جوز (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله : إن الأحسن تأخيرها ، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم « الذي » المراد حيث لا مانع ، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن « أي » « من » « أيهم قائم » : « أيهم الذي هو قائم » ، و « من » : أي رجل كان أخاك : « أيهم الذي هو كان أخاك » هكذا . قال أبو حيان : وفيه نظر لما سيأتي .

(و) يخبر (بأل إن صدرت الجملة) التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لأن (يصاغ منه صلتها) فتقول في الإخبار عن « زيد » « من » « قامت جارية زيد » « القائم جاريته زيد » فإن لم تصدر بفعل نحو : زيدا ضرب عمرو ^(٣) ، أو صدرت بفعل غير موجب ، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيدر - ويدع لم يخبر بأل . (فإن رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب إبرازه) كأن يخبر

(١) شرح الألفية لابن المصنف ورقة ١٦٠ نسخة مخطوطة في حوزتي .

(٢) هذا رد على أبي ذر ، لأنه في إجازته لهذا يترتب عليه أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ .

انظر التصريح ٢ : ٢٦٥ .

(٣) أ : « زيد أخو عمرو » .

بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول : الضاربه أنا زيد بإبراز الضمير ، لأن أل لزيد ، وأنا لغير أل : بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من «خرج زيد» ، أو التاء من «ضربت زيداً» ، فتقول : «الخارج زيد والضارب زيداً أنا» ، لأن مرفوع الصلّة ضمير أل .

(فإن كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فإن كان متصرفاً (لم يتوسّع فيه) قبل الإخبار (قرن الضمير بـ « في ») كأن يخبر عن اليوم من : « قمت اليوم » فتقول : « الذي قمت فيه اليوم » ، أو عن خلتك من : « قعدت خلتك » فتقول : « الذي قعدت فيه خلتك » .

فإن كان مما يتوسّع فيه قبلاً^(١) وصل الفعل إليه بنفسه حالة الإخبار .

(وشَرَطَ هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (إمكان الفائدة به لا) ما لا يفيد^(٢) نحو (ثواني الأعلام) المصافة من الكُتَي ، وغيرها كبكر من « أبي بكر » ، و « قرح » من « قوس قرح » (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المزج) إذا أعربت إعراب المتضامين (خلافاً للمازني) حيث جوّز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ، واستدلّ بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال :

— ١٦٨٤ — . أو حيث علقت قوسه قرح^(٣) .

وردّ بأن « قرح » اسم للشيطان ، وكان العرب قد وضعت قوساً للشيطان فيكون من أكاذيبها .

(١) أي قبل الإخبار .

(٢) ط : « ما يقيد » بالقاف مكان : « ما لا يفيد » .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعر على قائله ولا تمته » .

وقد عثرت على قائله وهو : شقيق بن سليك الأسدي .

وكذلك عثرت على تمته وهي صدر :

• فكأتما نظروا إلى قمر •

(و) شرطه (الغني عنه بأجنبي) بوضع مكانه قبل الإخبار ، لأنك تضع بدل « زيد » في « ضربت زيدا » مثلاً : « عمراً » بخلاف الماء في نحو : « زيد ضربته » لا يجوز فيه : « زيد ضربت عمراً » (أو) الفتى عنه (بمضمر ، لا حال وتمييز) فلا يصح الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضميرين .

قال أبو حيان : وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة ، فلا يصح الإخبار عن زيد من : « زيد ضربت زيدا » ولا عن ذلك من قوله تعالى : « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ »^(١) [١٤٧/٢] .

وكذا لا يصح الإخبار عن مجرور حتى ونحوها مما لا يجزئ المضمير .

(و) شرطه قبوله الرفع ، بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين ، وما لزمه^(٢) كأين في القسم ، وما التعجيبة^(٣) .

(و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فلانها ، وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله ، وهو الضمير المنفصل أعني « أنا » . (لا لازم الصدر) كأسماء الشرط والاستفهام ، وكم الخبرية ، وضمير الشأن ، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك .

(وقيل : إلا) اسم (الاستفهام) فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصدر فيقال : في « أيهم قائم » : أيهم الذي هو قائم ، وفي « أيهم ضربت » « أيهم الذي إتيته ضربت » . (و) شرطه (قبوله الإثبات لا) ما لزم النفي (كأحدٍ وعَريبٍ) وكتيبٍ وطُوري^(٤)

(١) سورة الأعراف ٢٦ . (٢) أ : « وما لزمه » .

(٣) لأن « ما » التعجيبة تلزم الصدر ، وهذا يتنافى مع شرط الإسم المخبر عنه حيث إنه يجب أن يكون قابلاً للتأخير ، انظر حاشية الخصري ٢ : ١٣٣ .

(٤) في اللسان : « طور » : « والعرب تقول : ما بالدار طوري ولا دوري » أي أحد .

(وإسم فعل) ناسخ (منفي) كليس وما زال وإخوته .

(و) شرطه (ألا يعود الضمير على شيء قبله) كالماء في : زيد ضربته ، والضمير في « منطلق » من « زيد منطلق » ، لأنك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ، ولا جائز أن يعود إليهما ، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط ، فامتنع الإخبار . (وقيل) : بل (الشرط ألا يكون) الضمير قبل الإخبار (رابطاً) كما في : زيد ضربته ، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحَّ الإخبار عن ضمير « لقيته » ، وإن كان عائداً على شيء قاله الأستاذ أبو علي الشلويين .

قال الشلويين الصغير : وهذا غير صحيح ، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة . قال أبو حيان : والذي نذهب إليه هو الشرط الأول ، وهو اختيار الجزولي .

(و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها . (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشرط والجزاء ، فإنها تصلح للوصف ، فيصلح في هذا الباب كأن يجبر عن « زيد » من قولك : « إن تضرب زيدا أضربه » فتقول : الذي إن تضربه أضربه زيد .

= قال المعجاج :

• وبلده ليس بها طوري^١ •

وكذلك كعب ، وانظر « التسهيل » ١١٩ فقد عدد ابن مالك الكلمات التي تشبه معنى : أحد ، وأنها إلى ٢٢ كلمة .

وفي النسخ الثلاث : « كعب » بالباء . تحريف .

(و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه ، فتقول في « قام زيد وعمرو » : « الذي قام وعمرو زيد » بخلاف ما إذا ^(١) اختلف .

قال أبو حيان : وذلك لا يتصور إلا في العطف على التوهم نحو : « زيد لم يتم ولا بصديقك » تريد : « زيد ^(٢) ليس بقائم ولا بصديقك » ، فلا يجوز الإخبار عن قولك : بصديقك ، لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه ، فما اتحد العامل في المتعاطفين .

(والأصح جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم ، قال : لأنك إذ ذاك تضع موضعها ضمير غيبة وهو أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وأجيب بمنع ما ذكره . مثاله ^(٣) قولك في الإخبار عن « أنا » من « أنا [قائم ^(٤)] » . « وأنت » من « أنت قائم » : « الذي هو قائم أنا » ، « والذي هو قائم أنت » . أما ضمير الغائب ، فنقل ابن عصفور : أنه لا خلاف في جوازه عنه .

(و) الأصح جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن ، وباب ظن الجامد بلا خلاف . مثاله فيها : « مَنْ كان زيد أخاك » : « الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك » ، وفي باب المبتدأ : « الذي زيد هو أخوك » ، وفي باب إن : « الذي إن زيداً هو أخوك » ، وفي باب ظن : « الذي ظننت زيداً إياه أخوك » والأحسن وصل الضمير فيقال : « الذي ظننته زيداً أخوك » .

ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً ، لأنه في معنى

(١) ط : « ماذا » مكان : « ما إذا » . تحريف .

(٢) من قوله : « زيد ليس بقائم » إلى قوله : « عامل الجر » سقط من أ .

(٣) من قوله : « مثاله » إلى قوله : « أما ضمير الغائب » سقط من أ . ب .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة مني لأن الأسلوب يقتضيها وهي ساقطة من النسخ الثلاث .

الجملة ، واستقبحة ^(١) ابن السراج قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره مُتَّصِلاً ، إنما هو مجاز وهذا يخلش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز . أما المشتق فسيأتي .

(و) الأصح جوازه عن (المصدر المُخَصَّص) بوصف أو إضافة كقولك : فيه « قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير » : الذي قامه زيد قيامٌ حسنٌ أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد . وقيل : لا يجوز المخصص أيضاً ، وقيل : يجوز عن المؤكد أيضاً .

(و) الأصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن : إجلالاً من : « قمت إجلالاً لك » : « الذي قمت له إجلال لك » ، وصحح ابن عصفور المنع ، لأنَّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرفع [١٤٨/٢] وغيره .

(و) الأصحّ جو . في المفعول (معه) واختاره أيضاً ابن الضائع ، وصححه أبو حبيب . فنقول في الإخبار عن « الطيالة » من « جاء البرد والطيالة » : « التي جاء البرد وإياها الطيالة » وصحح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التغيير عن حاله ، وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه .

(و) الأصح (منعه في كل خبر مشتق) لابتداء أو كان أو إن أو ظن . وقيل : يجوز فيقال في « قائم » من « زيد قائم » أو مع ناسخ : « الذي زيد هو قائم » ، « والذي كان زيد إياه قائم » ، « والذي إن زيداً هو قائم » ، « والذي ظننت زيداً إياه قائم » ، « والذي ظننته زيداً قائم » .

(و) الأصحّ (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة ، وأجازه ابن أبي الربيع ، فيقال : « الذي عسى أن يقوم زيد » ، وردَّ بأن عسى لا تصلح

(١) أ : « واستحسنه » مكان : « واستقبحة » تحريف ، لأن الأسلوب متناف مع الاستحسان .

للصلة لأنها خبرية . أمّا المتصرفة ككاد ، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو :
« الذي كاد يضرب عمراً زيد » في « كاد زيد يضرب عمراً » .

(ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في « قام زيد وعمرو » مخبراً عن
المعطوف عليه : « الذي قام هو وعمرو زيد » . وعن المعطوف « الذي قام زيد وهو
عمرو » وقس عليه العطف بسائر الحروف ، فإن كان العطف بأم لم يجز الإخبار
لا عن المعطوف ، ولا عن المعطوف عليه .

(و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقياها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في
« مررت برجل عاقل » : الذي مررت به رجل عاقل » . وفي باب التأكيد في « قام
زيد نفسه » : « الذي قام زيد نفسه » . وفي باب البدل في « قام زيد أخوك » : « الذي
قام زيد أخوك » .

(وقيل : يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال : الذي قام زيد هو أخوك
والذي قام هو أخوك زيد ، والصحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد .
(وضعفه المازني في ياء المتكلم) .

ويجوز (في الموصول) بأن يُجعل مكان الموصول وصلته ضميراً لأنهما شيء
واحد ، ويحيل الموصول وصلته خبراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك : « ضربت
الذي ضربته » : « الذي ضربته الذي ضربته » .

(و) يجوز (في المتنازع فيه ، ويبقى الترتيب) فيقال في الإخبار عن « زيد »
من ضربني وضربته زيد : « الذي ضربني وضربته زيد » .

(فإن كان الإخبار (بآل ، والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فخُلِف) :

قال أبو حيان في شرح التسهيل : إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين

فعليتين بينهما ارتباط ، فأردت الإخبار « بأل » عن بعض أسماء الحملتين فمنع ذلك قوم : وأجازه آخرون .

ثم اختلفوا ، فذهب الأخفش : إلى أنه يُسَبَّك من الفعلين اسما فاعل ، وتدخل آل عليهما ، ويُوقيا عوائدهما وَيَجْمَعُهُمَا جميعاً كشيء واحد . ويعطف مفرد على مفرد ، فيقال في الإخبار عن التاء من « ضربت وضربني زيد » : « الضارب زيدا ، والضاربه هو أنا » .

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلا أنهم يحذفون العوائد ، فيقولون في الإخبار عن التاء من « ظننت وظنني زيد عالماً » : الظان والظان عالماً زيد أنا .
وقياس قول الأخفش : الظَّائِنَةُ إِيَّاهُ ، والظانّ عالماً زيد^(١) أنا .

وذهب المازني : إلى مراعاة الترتيب ، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليتين ، فتقول : « الضاربه أنا والضاربي زيد » .
وذهب الفارسي والجرجاني : إلى أنه تدخل آل على الأول خاصة ، فتقول : « الظائنه أنا إيَّاه وظنني عالماً زيد » فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصيبغ في كتابه المسمّى بـ : « رؤوس المسائل في الخلاف » .

(١) ط : « والظان عالماً زيداً أنا » بجمل كلمة « زيداً » منصوبة . تحريف صوابه من أ ، ب .

العَدَد

أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (إلى العشرة) أي معها (إن كان المعدود مذكراً مذكوراً) نحو : أربعة أيام وعشرة رجال . (وكذا) إن كان المعدود المذكر (محذوفاً على الألف)^(١) نحو : صمت خمسة أي خمسة أيام ، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه « أربعة أشهرٍ وعَشْرًا »^(٢) « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » ، وحكى الكسائي : « صمتا من الشهر خمساً » .

(وتحذف التاء) من ثلاثة إلى عشرة (إن كان) المعدود (مؤنثاً) حقيقة أو مجازاً نحو : « سبع ليال »^(٣) وعشر إماء . (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكر ، ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير) نحو : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من البط ، وخمس [١٤٩/٢] من النخل^(٤) .

بخلاف اسم الجمع المذكر كسعة رهط . وثلاثة نفر .

واسم الجنس المذكر ، ومُدْرَكَةُ السَّمَاعِ كعَيْنَب ، وسِيدْرٍ وموز ، وقَمَنَح . نصّت العرب على تذكيرها ، وتأنيث البط والنخل .

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنثة ، ومُذَكَّرَةٌ ، قالوا : والغالب عليها التأنيث .

وبخلاف المؤنث منها ، النائب عن جمع مذكر كقولهم : ثلاثة أشياء ، وثلاثة

(١) أ ، ب : « على الأصح » .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٤) ط : « النحل » بالخاء :

(٣) سورة الحاقة ٧ .

رَجَلَهُ^(١) ، لأنهما ثابتان عن جمع مفرديهما إذْ عُدِلَ من جمع « شيء » على « أفعال » إلى « فعلاء » ، ومن جمع « راجِل » على « أفعال » كصاحب وأصحاب إلى فَعَلَّة .

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو : ثلاثة ذكور من البطّ ، وأربعة فحول من الإبل ، فإن التأنيث في جميع ما ذكر .

والشككَةُ في إثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث ، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس ، لأن المذكر أصل ، وأسبق ، فكان بالعلامة أحقّ ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث .

(والعبرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالباً لا بالمعنى ، وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقلّة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله :

١٦٨٥ - • ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ^(٢) .

وقوله :

١٦٨٦ - • وقائعُ في مُضِرِّ تِسْعَةٍ^(٣) .

أولُ « الأنفس » بالأشخاص . « والوقائع » بالمشاهد .

ويترك^(٤) مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله :

(١) جمع : « الراجل » : رجال - رجالات - ورجلّة ورجلّة كعنبّة .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تمته . وقد عثرت على تمته في كتاب

« الإنصاف » لابن الأنباري ٢ : ٧٦٩ . وهي . . وفي وائل كانت العاشرة .

(٤) في ط : « يترك » بدون واو . تحريف .

١٦٨٧ - • وإن كِلَاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ (١) •

أوّل « الأبطن » بالقبائل .

(و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا بالجمع ، فيقال : ثلاثةُ سَجِلَاتٍ وثلاثةُ دُنَيْنِيرَاتٍ (خلافاً لأهل بغداد) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون : ثلاث سجلات ، وثلاث حمامات بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً .

(و) العبرة (في الصفة النائية عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصفة ، فيقال : رأيت ثلاثة رِبْعَاتٍ (٢) بالناء إذا أردت « رجالا » وثلاث رِبْعَاتٍ بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف ، وعليه « مَن جاء بالحسنة فله عَشْرُ أمثالها (٣) » أسقط الناء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات ، ولم يعتبر المثل .

(ويعطف العشرون وإخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على التيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد إلى تسعة . (إن (٤) قصد به التعيين) فيقال في المذكر : واحد وعشرون ، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث : واحدة وعشرون ، واثنان أو ثنتان وعشرون ، إلى تسع وتسعين ، ولا يقال في شيءٍ ممّا دون العشرة نيف إلاّ وبعده عشرون أو إحدى إخوته .

(١) نسب لثنوач الكلاي . وتامه :

• وأنت بريءٌ من قبائلها العشر •

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٧٦٩ ، وسيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) الربعة : الإنسان بين الطول والقصر ، وجمعه : ربّعات وتحريك الباء شاذ ، لأن فعله صفة لا تحرك عينها في الجمع .

انظر القاموس : « ربعة » .

(٣) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٤) ومن قوله : « إن قصد به التعيين » إلى قوله : « إلى تسعة وتسعين » سقط من أ .

وسقط من ب أيضاً إلى قوله : خلافاً للفراء .

(وإلا) أي وإن لم يقصد التّعيين (فبِضْعَةٍ في المذكر ، وبِضْعٍ في المؤنث) يعطف عليهما العشرون وإخوته ، فيقال : عندي بِضْعَةٌ وعشرون رجلاً ، وبضع وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من : بَضَعْتُ الشيء : قطعته ، كأنه قِطْعَةٌ من العدد .

(ولا يختصّان) أي البِضْعَةُ والبِضْعُ (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ، ومنه قوله تعالى : (في بِضْعِ سِنِينَ ^(١)) . (خلافاً للفرّاء) في قوله : إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة ، ومع العشرين إلى التسعين . ثمّ هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع ، وبذلك فأرقه النيف ، فإنه من واحد ، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من : أناف على ^(٢) الشيء : إذا زاد عليه .

(وتبني العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيف عند قصد التّعيين وبِضْعَةٍ وبِضْعٍ عند علمه لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد . وترك اختصاراً (على) حركة ، لأنه معرب الأصل ، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف . فيقال : أحد عشر ، وإحدى عشر وثلاثة عشر ، وثلاث عشر ، وبِضْعَةٍ عشر ، وبِضْعٍ عشر .

(وجوز الكوفية) لإضافته أي النيف أو البِضْعُ (إليها) أي العشرة ، واستدلوا

بقوله :

• بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ ^(٣) •

— ١٦٨٨

(١) سورة الروم ٤ . (٢) سقطت «على» من ط .

(٣) نسه في التصريح ٢ : ٢٧٥ لنبيع بن طارق وصدده :

• كَلِيفٍ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ •

من شواهد الأشموني ٤ : ٧٢ .

وأجيب بأنه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إما بمعنى اللام أو من . والنيّف ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

(و) جوز (الأخفش إعرابها مضافة) إلى اسم بعدها (كبعلك) فيقال : هذه خَمْسَة عَشْرَ بقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل ^(١) .

(و) جوز (الفراء) حينئذ إعرابها (كابن عرس) فيقال : هذه خَمْسَة عَشْرَ ، ومررت بخمسة عشرٍ بإعراب الأول على حسب العوامل ، وجرّ الثاني أبداً .

والجمهور منعوا قياس ذلك ، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَضَف .

(و) جوز [١٥٠/٢] (ابن مالك إظهار العاطف) الذي قدّر في الأصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال : عندي خمسةٌ وعشرٌ رجلاً ، وخمس وعشرةٌ امرأةٌ .

قال أبو حيان : وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله :

١٦٨٩ - • كأنّ بها البدرَ ابنَ عشرٍ وأربعٍ ^(٢) .

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النيّف على العشر ^(٣) ، فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيبي .

(وتاء ثلاثة فما فوقها) إلى تسعة (في المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين

(١) هذا الرأي منسوب في التصريح ٢ : ٤٧٥ لسيبويه واستحسنه الأخفش .

(٢) قائله مجهول . وتامه :

• إذا هبوات الصيف عنها تجلّت •

أنظر الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(٣) في ط : « العشرة » بناء التأنيث .

وإخوته كغيره) ثابتة في المذكر ، ساقطة في المؤنث . وتاء عشرة في المركب بالعكس أي ساقطة في المذكر ، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث ، فيقال : عندي ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر ، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين . وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر . وثلاث وعشرون امرأة إلى تسعة وتسعين (١) .

(ولذا كثر دون ثلاثة عشر : أحد عشر أو واحد عشر (٢) ، واثني عشر، ولؤنثه إحدى عشرة أو وحدة عشرة (٣) ، واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة ، وإعراب الصدر دون العجز في اثني عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينت .

(واثنا عشر (واثنتا عشرة مبنيان عجزاً لما تقدم (معربان صدرأ) على الأصح بالألف رفعاً ، والياء جراً ونصباً (لقيامه) أي العجزُ فيهما (عن النون) فبقي الصدر على إعرابه كما كان مع النون .

(ومن ثمَّ) أي ومن أجل ذلك ، وهو قيام العجز فيها مقام النون (اختصا بمنع الإضافة) فلا يقال : اثنا عشرك ، ولا اثنتا عشرتك ، كما أنه لا تجامع النون الإضافة بخلاف سائر أخواتها (٤) فإنها تضاف نحو : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ومقابل الأصح في الصدر أنه مبني على الألف والياء كأخواته المركبات ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه .

(وياء ثماني عشرة تفتح) على الأجود لخفة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها

(١) أ : « إلى تسع وعشرين » . تحريف .

(٢) قال الأشمونيّ ٤ : ٦٧ : وهزمة « أحد » مبدلة ، من واو . وقد قيل : « واحد عشر » على الأصل .

وقد سقطت : « واحد عشر » من أ .

(٣) سقطت : « وحدة عشرة » من أ .

(٤) ط فقط : « أخواتها » بالثنية . تحريف .

في « معدي كرب » أو (تحذف) لأنها حرف زائد . وليست من سنخ الكلمة . وحذفها (بعد) لإبقاء (كَسْرٍ قبلها) دلالةً عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب . (وقد يازم الحذف في الإفراد) قبل أن تركب في العدد ، فيجعل الإعراب على النون نحو : هذه ثمان ، ورأيت ثماناً ، ومررت بثمانٍ .

(وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز ، قال تعالى : « اثنتا عشرة عيناً ^(١) » . وقد تكسر في لغة تميم : وقرئ به في الآية . (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها ، وقرأ به الأعمش . أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين . (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة ، وقرئ به في « أحدَ عشر كوكباً ^(٢) » « واثنا عشر شهراً ^(٣) » . (أو) تسكن (« حا » أحد) عشر استقلالاً لتوالي الحركات . (وهمزة) أي : أحد بدل (عن واو) الأصل : وَحَد . (وألف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصِّرف (وقيل : إلحاق) ، وهمزة أيضاً عن واو .

(ويعطف عليهما) أي على أحد وإحدى (العشرون وإخوته كما) يعطف على واحد وواحدة . (ولا يستعملان غالباً دون تنييف ^(٤)) . مع العشرة أو العشرين وإخوته (إلا مضافين لغير علم) نحو : « لإحدى الكبيرة ^(٥) » . « لإحدى ابنتي ^(٦) » . « قالت إحداهما ^(٧) » . « فتذكر إحداهما الأخرى ^(٨) » . « أحد الأحدين ، واستعمالهما بلا نييف ولا إضافة قليل نحو : « وإن أحد من المشركين ^(٩) » .

(١) سورة البقرة ٦٠ ، سورة الأعراف ١٦٠ .

وفي أ ، ط : « اثنتي » بالياء . تحريف .

(٢) سورة يوسف ٤ .

(٣) سورة التوبة ٣٦ . وفي ط : « اثنتي » بالياء والتأنيث . تحريف .

(٤) أ : « دون نييف » . وتنييف اصطلاح ابن مالك في : « التسهيل » ١١٨ .

(٥) سورة المدثر ٣٥ . (٦) سورة القصص ٢٧ .

(٧) سورة القصص ٢٦ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٩) سورة التوبة ٦ .

١٦٩٠ - • لقد ظَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ^(١) .

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة :

١٦٩١ - • إِحْدَى بِلْيٍّ وَمَا هَامَ الْفُؤَادُ بِهَا^(٢) .

فأول على حذف المضاف أي إحدى نساء بلي^٢ .

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة .

(ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضاف ثلاثة وما بعدها ،
والعقود : عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الأسماء المفردة
فيقال : الواحد ، والاثنان ، والثلاثة ، والعشرة ، والعشرون ، والتسعون ، والمائة ،
والألف .

(وتدخل في المتعاطفين) بإجماع كقوله :

١٦٩٢ - إِذَا الْخَمْسَ وَالْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبْ

قَدْ وُماً عَلَى الْأَمْوَاتِ غَيْرَ بَعِيدِ^(٣)

(١) قائله ذو الرمة ديوانه ١٩١ .

من شواهد : ابن يعيش ١ : ١٢١ . وتمامه :

• إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمْرَا .

وفي الدرر ٢ : ٢٠٥ قائله مجهول .

(٢) وتمامه :

• إِلَّا السَّفَاهُ وَإِلَّا ذِكْرَةَ حُلْمَا .

وبلي^٢ : قبيلة من قضاة .

انظر ديوان النابغة ١٠١ .

(٣) قائله مجهول . انظر : الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو : ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم ،
وألف الدينار . قال :

— ١٦٩٣ • ثلاثُ الأثافي والرُسُومُ البلاع (١) •

وقال :

— ١٦٩٤ • فأدرِكِ خمسةَ الأشبار (٢) •

(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو : « ما فعلت الأحدَ عشرَ درهماً .

(وجوزَ الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب ، فيقال : الثلاثة
الأثواب [١٥١/٢] ، والخمسة العشر رجلاً .

والبصريون قالوا : الإضافة لا تجامع أل ، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد
من حيث إن الإعراب في محل جميعه ، فكان ثانيه كوسط الاسم .

ولا تدخل على أول المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب .

(و) جوز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو :

العشرون الدرهم .

(و) جوز (قوم) تركها من المعطوف (ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو :

الأحد وعشرون رجلاً ، واختاره الأبيدي تشبيهاً بالمركب ، وردّه أبو حيان بالفرق ،
فإن المتعاطفين كل منهما معرب ، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد .

(١) لذي الرمة . صدره :

• وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى •

انظر : ديوان ذي الرمة ٤٢٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٥٥ .

(وإذا ميّز) العدد (بمذكّر ومؤنث) فالحكم في التاء وحذفها (للسابق مع الإضافة مطلقاً) وجد العقل أم لا ، اتصل أم لا ؟ نحو : عندي عشرة أعبد وإما ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جمال ونوق ، وعشر نوق وجمال ، وعشرة بين جمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل .

والحكم للسابق أيضاً (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو : عندي ستة عشر جملا وناقة ، وست عشرة ناقة (و) جملاً .

(وإن فصل بين) مع عدم العقل (فلامؤنث) سبق أم لا ؟ نحو : ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل . ووجهه أن المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنث (وإن وجد العقل فللمذكّر مطلقاً) سبق أم لا ؟ فصل : بين « أم لا ؟ نحو : خمسة عشر عبداً وأمة ، أو أمة وعبداً أو بين عبد وأمة ، أو بين أمة وعبد .

قال أبو حيان : ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل . قال : والعدد المعطوف هل هو كالمركب ؟ ظاهر كلام ابن مالك . لا ، وابن عصفور نعم .

[مسألة في اسم الفاعل]

(المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة : وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك في معنى الواحد ، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه .

ويستعمل (فرداً) كثنانٍ ، وثنانية وثلث وثلثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافاً لما) هو مصوغ (منه) كثنائي اثنين ، وثلث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصح) وعليه الجمهور ، لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثَلَثْتُ الثلاثة ، ولا ربعتُ الأربعة ، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل .

والثاني : أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي ، وثلث ، وقطرب ، فيقال :

ثالثٌ ثلاثةٌ ورابعٌ أربعةٌ على أن معناه متممٌ ثلاثةٌ ، ومتممٌ أربعةٌ .

(وثالثها) : وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه ، قال : لأن له فعلاً سمع : تَنَيْتَ الرَّجُلَيْنِ إِذَا كُنْتَ الثَّانِي مِنْهُمَا ، فيقال : ثاني اثنين ، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي .

(ويضاف غير عاشر) أي تاسع فما دونه إلى (مركب مصدرٌ بما) هو مصوغ منه ، فيقال : تاسعٌ تِسْعَةَ عَشَرَ ، وتاسِعَةٌ تِسْعَ عَشْرَةَ وهذا الوجه أحسن مما يأتي . ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله : تاسعٌ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ . قال أبو جيان : وقياس مَنْ أَجَازَ الإِعْمَالَ فِي ثَالِثٍ ثَلَاثَةٌ أَنْ يَجِيزُهُ هُنَا عَلَى مَعْنَى : مَتَمِّمٌ تِسْعَةَ عَشَرَ .

(أو يعطف عليه عشرون وإخوته) فيقال : التاسع والعشرون ، والتاسعة والعشرون ، وكذا سائرهما .

(أو تركب مع العشرة) تركيبها مع النَّيْفِ (مقتصرأ عليه غالباً) نحو : التاسع عشر ، والتاسعة عشرة .

(أو مضافاً لمركب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو : تاسع عشر تسعة عشر ، وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها (١) استعمالاً ، والأولان محذوفان منه اختصاراً . وهل حذف في الثاني التركيب الثاني (٢) أو صدره ، وعجزه الأول ؟ قولان : فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول .

(١) ط : « وأقلهما » بالثنية . تحريف .

(٢) ط : « المركب الباقي » .

(ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال : على الأول حادي أحد عشر ،
 وحادية إحدى عشرة ، والحادي والعشرون والحادية والعشرون . وعلى الثاني الحادي
 عشر والحادية عشرة . وعلى الثالث : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى
 عشرة .

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها :
 وحكى الكسائي : واحد عشر على الأصل .

(وإن قصدَ به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة ، (جعل الأسفل
 في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلاً ، حكى : ثلثت
 الاثنين ، وربعت الثلاثة ، فيقال : رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة ، وثالث اثنين ،
 وحكى : ثاني واحد .

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو [١٥٢/٢]
 الاستقبال ، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل : « ثلاثة رابعهم
 كلهم ^(١) » الآية . « ثلاثة إلا هو رابعهم ^(٢) » الآية .

(ولا يجاوز العشرة في الأصح) وقيل : يجاوز بأن يستعمل مع التركيب لكن
 بشرط الإضافة ، وعدم النصب ، فيقال رابعُ ثلاثة عشر بإعراب الأول ، ورابعَ
 عشرَ ثلاثة عشرَ ببناء جزء كُـلٌّ ، وإضافة المركب الأول إلى الثاني ، وهو الأصل .
 ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيويه قاله قياساً ،
 واختاره ابن مالك . والجمهور على خلافه ، لأنه لم يسمع .

(١) سورة الكهف ٢٢ .

(٢) سورة المجادلة ٧ .

وجوزَّ الكسائي بناءه من العقود ، وحكى : عاشرَ عشرين ، وقاس عليه الأخفش ^(١) إلى التسعين ، فيقال : هذا الجزءُ الثالثُ ثلاثين ، وأباه سيبويه ، والفراء ، وقالوا : يقال : هذا الجزء العشرون ، زاد غيره ، أو كمال العشرين أو تمام العشرين ، أو الموفي عشرين .

(١) كلمة : «الأخفش» سقطت من ب ، ط .

التَّارِيخُ

أي ، هذا مبحثه ، وهو عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة ، والشهر ، وما بقي . وفعله : أرخ ، وورخ وكذا يقال : تاريخ وتورخ .

(يؤرخ بالليالي) دون الأيام (لسبقها) لأن أول الشهر ليل ، وآخره يوم ، والليل أسبق من النهار خلقاً كما قاله (١) ... أخرجه ابن أبي حاتم . (وإن تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (شرعاً) فذاك بالنسبة إلى الحكم وهو شروع الوقوف في هذا الوقت المخصوص .

(فيقال أول) ليلة من (الشهر . كتب لأول ليلة منه) أو في أول ليلة أو (لغزته) أو (لمهله) أو (لمستهله) .

(ثم) إذا أرخت بعد مضي ليلة يقال : كتب (لليلة خلت) أو مضت منه .

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين (فخلتا) أي فيقال لليلتين خلتا منه (فخلتون) أي ويقال بعد مضي ثلاث فأكثر ثلاث خلون منه .

(للعشر فخلت) أي ويقال بعد العشر : لإحدى عشرة ليلة خلت بالتاء ، لأنه جمع كثرة ، وقد تقدم في الضمير أن الأحسن فيه التاء ، وفي جمع القلة النون . ويموز عكسه .

وإذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال : كتب (لنصف من) شهر (كنا) وهو

(١) بعد « كما قاله » يياض بالنسخ الثلاث .

وفي ط : علق في الهامش بهذه العبارة : « هكنا بالأصل » .

(أجود من) أن يقال (لخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه .
الجائز أيضاً (فلأربع عشرة بقيت) يقال في الستة عشر مؤرخاً بالقليل عند
الأكثر .

ويقال في العشرين (لعشر بقين) وكذا ما بعده .
وفي التاسع والعشرين (لآخر ^(١) ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه
(أو لسلمه) أو (لانسلاخه) .

وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لسلمه أو لانسلاخه .
(وقيل : إنما يُؤرخ) في النصف الثاني أيضاً (بما مضى) لأنه محقق ، وما بقي غير
محقق .

(ويقال) كتبه (في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والأخر)^(٢)

(١) « الآخر » سقطت من أ .

(٢) في أ فقط : الأواخر .

الحِكَايَةُ

أي : هذا مبحثها ، وهي : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام .
 (يسأل بأيّ عن مذكور ^(١) نكرة) سواء كان عاقلاً أم لا ؟ وصللاً أم وقفاً ؟
 (فالأفصح) فيه (مطابقة المَحْكِيّ إعراباً وتذكيراً ، وإفراداً وغيرهما) أي تائناً ،
 وثنية : وجمعاً ، فيقال في حكاية : قام رجل : أيّ ، وفي قامت امرأة : أية :
 وفي قام رجلان : أيّان . وفي قامت امرأتان : أيّتان وفي قام رجال : أيّون :
 وفي قامت فتيات : أيّات : وفي رأيت رجلاً : أيّاً ، وفي مررت برجل : أيّ ،
 وهكذا ، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الإفراد والتأنيث ، والأول أكثر في لسان
 العرب .

ويسأل عن المذكور النكرة (بمنّ وقفاً لا وصللاً خلافاً ليونس فكنلك) ،
 أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر : (و) لكن (تُشَبِّعُ نونها في الإفراد) فيقال في قام
 رجل : منو ، وفي ضربت رجلاً : منا ، وفي مررت برجل : منيبي .

(وتسكن) نونها (قبل تاء التأنيث في الثنية غالباً) فيقال : مَسْتَانِ في الرفع .
 ومَسْتَيْنِ في النصب والجر .

وقد تُسَكَّنْ قبلها في الإفراد ، فيقال : مَسْتٌ بسكون النون ، والباقي الرفع
 والنصب ، والجر ، والفضيغ منه يفتح النون ، وإسكان الهاء المدلة من تاء التأنيث .

(١) ط : « مذكور » . تحريف .

وقد يحرك قبلها في التثنية. فيقال : مَسْتَان ، وهو القياس ، لأنه تثنية منة بالتحريك ،
والتثنية فرع الأفراد ، وهو المشار إليه بقولي : غالباً .

ويقال في حكاية التثنية والإعراب : منان ومنين ، وفي حكاية الجمع والإعراب :
منون ومنين . وفي حكاية الجمع والتأنيث منات .

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فتقول : إذا قيل : قام رجل أو رجلان أو رجال :
مَنُو ، وفي نصب ذلك : منّا ، وفي جره : مَنِي ، وكذلك في المؤنث إفراداً وتثنيةً
[١٥٣/٢] وجمعاً ، وهو لغة لقوم من العرب ، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب
الإسم فقط .

وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول : منو
يا فتى ، ومنّا يا هذا ومَنِي يا هند . ولا تُنَوِّن ، ومَسْتٌ ^(١) يا فتى في الأحوال
تشير إلى الحركة ، ولا تنوِّن ، ومنان ، ومَسْتَانِ يا فتى ، فتكسر النون ، ومتون
منين يا فتى ، فتفتح النون ، ومنات يا فتى فتضم التاء ، وتنوِّن في الرفع ، وتكسر التاء ،
وتنوِّن نصباً وجرّاً ، وحكاها لغة لبعض العرب ، ولشذوذها ، قال : لا يصدقُ بهذه
اللغة كل أحد .

(وقيل : الحروف الناشئة زيادة) زبدت أولاً (في الحكاية) ولزمت عنها
الحركات ، لا اشباع للحركات ، فنشأت الحروف وتولدت عنها فحاصل القولين

(١) في النسخ الثلاث : « ومنه » بالماء .

وهذا النص منسوب إلى يونس أيضاً في الأشموني ٤ ٩٠٠ ، ولكن « منه » مكتوبة بالتاء المفتوحة :
« منت » .

وفسّر الصبّان الإشارة إلى الحركة بقوله : أي بحركة تاء : « منت » إلى الحركة أي حركة الحلّى :
هذا وقد قلب التاء هاء كما قال ابن مالك :

• وقل لمن قال أنت بنت منته •

أنه اختلف : هل الحكاية وقعت بالحركات . وتولدت عنها الحروف . أو بالحروف ، ولزمت عنها الحركات ؟ والأول قول السيرافي والثاني : قول المبرد والفارسي .

(وقيل) : الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان : وهذا ليس بشيء ، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب . وأمّا منو ، ومَنِي فكل العرب تقوله .

(ومثل بدل من لام العهد) لأنّ النكرة متى أعيدت كانت باللام لثلاث يتوهم أن الثاني غير الأول .

(ولا يحكي غالباً معرفة) وشدّ حكاية المضمّر فيما روى من قولهم : مع منين ؟ لمن قال : ذهب معهم (خلافاً ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف . (إلاّ علم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه) اسماً أو كُنْية أو لقباً ، فيحكي بإجماع النحاة على لغة الحجازيّين (بمنّ دون عاطف ، فيقدر إعرابه كله في الأصحّ) كقولك لمن قال زيد : من زيد ولمن قال : رأيت زيداً : من زيداً ولمن قال : مررت بزيدٍ : من زيدٍ ، فـ « من » في الأحوال الثلاثة مبتدأ ، وزيد خبر ، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية .

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب . ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في النَّصب والجرّ للضرورة .

وذهب الفارسيّ : إلى أن « من » في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة ، وزيد بعض تلك الجملة ، والتقدير : مَن ذكرته زيداً ^(١) ، ومن مررت به زيد ، فيكون بدلاً من الضمير المقدّر .

(١) ط : « من ذكرته زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

وذهب بعض الكوفيّين : إلى أن « مَنْ » محمولة على (١) عامل مضمّر يدلّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد مَنْ بدل منها ، فإذا قيل : ضربت زيداً فقلت : مَنْ زيداً ، فالتقدير : مَنْ ضربت ؟ وزيداً بدل مِنْ « من » ، وإذا قيل : مررت بزيد ، فقلت : مَنْ زيد ، فالتقدير : بمن مررت ؟ وزيد بدل مِنْ « مَنْ » ، فإن اقترنت من بعاطف فقلت : وَمَنْ زيد ؟ بطلت الحكاية ، وتعيّن الرفع ، سواء كان زيد في كلام المتكلّم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس . ولو تيقّن نفي (٢) الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى (٣) .

وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ، ويرفعون على كل حال كلفة غيرهم فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً .

قال أبو حيان : والإعراب أقيس من الحكاية ، لأنها لا تتصور (٤) إلاّ بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع .

(ويحكى الوصف المعروف المنسوب ، قال سيبويه : بـ « من » ملحقة بأل والياء) المشددة (كالمني) لمن قال مثلاً : قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي : فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ، ويثنى ، ويجمع بالواو والنون ، وبالالف والتاء ، وثبتت هذه الزيادات في الوصل والوقف ، فإن فهمت الصفة المنسوبة ، ولم يفهم الموصوف لم تحك ، بل تقول : مَنْ زيد القرشي ؟ إلا على لغة من يحكي العلم المتبّع وذلك قليل (٥) . ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً (فعمّم قوم ذلك) في العاقل وغيره : وفي النسب إلى أب أو أم ، أو قبيلة أو بلد أو صنعة .

(١) من قوله : « على العامل » إلى قوله : « العامل في الاسم » سقط من أ .

(٢) كلمة « نفي » سقطت من أ .

(٣) في ب فقط بعد « أن يحكى » : بياض مشار إليه بـ « كذا » .

(٤) أ فقط : « لا توصل » . (٥) ط : « قلل » . تحريف .

(وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بلماي والماوي) لأن « ما » لا لا يعقل ، فإذا قيل : رأيت الحمار الوحشيّ أو المكيّ نقول : الماي ، أو الماوي .

قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر عندي ، لأن « ما » لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب ، قال : وكان الأقيس أن تدخل فيه ، أي لأنها لغير العاقل ، ولما حظ في الحكاية ، فيقال : الأيوي ينسب إلى أي .

وقال غيره : الصّحيح أن سيويه أطلق القول ولم يسمع : « الماي » ولا الماوي ، وإنما قاله من قاله بالقياس .

(و) خصه (السّيرافيّ بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة) كالعلوي ، والقاطمي ، والقرشيّ ، قال : وأما النسب إلى البلد كالمكيّ أو الصنّعة كالخيّاط فلا يقال فيهما : المني ، لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنّعة ، والبلد . والقياس [١٥٤/٢] يقتضيه ، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم ، وهم إنّما يحافظون على النسب إلى الأم ، والأب ، والقبيلة لا غير ذلك . انتهى .

(ولا يحكى ^(١) علّم متبع بغير ابن مضافاً لعلم) سواء اتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد ، بل يتعيّن الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل : رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه ، يقال : من زيد الفاضل ، أو من زيد أخو عمرو ، أو من زيد نفسه .

فإن اتبع « بابن » مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جملا كشيء واحد ، فيقال لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : من زيد بن عمرو ؟ (وقيل : يُحكى الوصف والموصوف مطلقاً) : قاله أبو عليّ .

(وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خُلف) . فذهب يونس

(١) أ : « ويحكى » مكان : « ولا يحكى » . تحريف .

وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية .

ومذهب آخرين أن العطف لا يبطلها ، وفرّقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها ، فإن فيها بياناً للمتبوع ، فيقال لمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيداً وعمراً؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى ، والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما ، واتبعت الآخر في الحكاية أو إبطالها ، فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو : من زيداً وصاحب عمرو؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً : من صاحب عمرو وزيد؟

(وربما حكى الأسم دون سؤال) كقوله تعالى « يقال له إبراهيم ^(١) » فأبراهيم ليس بمسئول ، وقد حكى هذا اللفظ لأنه كاسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله .

(ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال : عندي عشرون رجلاً عندك : عشرون ماذا؟ . قاله : أبو حيان .

(و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حُكِمٌ أو يجري معرباً) بوجوه الإعراب (اسماً للكلمة أو للفظ) كقولك في قول القائل : « ضربت زيداً » : « زيداً مفعول » فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه ، أو تقول : « زيد مفعول » بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ ، أو زيد مفعولةً بالإعراب والتأنيث ، أي هذه الكلمة ، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعيّن الحكاية كقولك في قام من في الدار : من موصول ، وفي عجبت من زيدٍ من حرف جر ، ولا يجوز من موصول ، ولا « من » حرف جر ^(٢) .

(١) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٢) أي لا يجوز إعراب : « من » مبتدأ مثل : « زيد مفعول » لأن : « من » لا تقبل الإعراب . وكذلك : « من الجارة » وإنما تذكر من الموصول ومن الجارة على الحكاية فقط .

[حكاية المسمى به من متضمن إسناد]

(مسألة)

(يُحكى المسمى به من متضمن إسناد) كبرق نَحْرَه ، وتأبط شرّاً و قام ،
 ناوياً فيه الضمير (أو عمل) رفعاً أو نصباً أو جرّاً : كقام أبوه ، وضارب زيداً ،
 و غلامُ زيدٍ . قال في الارتشاف : ويتأثر بالعوامل فتقول : قام قائمٌ أبوه ، ورأيت
 قائماً أبوه ، ومررت بقائمٍ أبوه . ويتأثر في غلام زيد الأول ، والثاني مجرور دائماً .
 (أو إتباع) كأن يسمّى بصفةٍ أو موصوف كرجل عاقل ، أو بمعطوف ومعطوف
 عليه : كزيد وعمرو ، أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمى : وزيداً أو وزيداً
 أو زيدٍ ، فيحكى كما تحكى الجملة .

(أو مركّب حرف واسم) كيازيد ، وأنت وبزيد ، وحيشما ، وكذا وكأين ،
 وهذا ، وهؤلاء .

(أو) مركّب حرف (وفعل) كهلما إذا لم يضم فيه ويضربون ، وضربوا
 في لغة : أكلوني البراغيث .

(أو) مركّب (حرفين) كأنما وليتما . (وقيل : يعرب) المركّب من حرفين
 (إن كان أحدهما زائداً لغير معنى) كمن ما في : « عمّا قليل ^(١) » فيقدر تقدير
 اسمين ، ويتمّ منهما ما يحتاج إلى التمام كما لو سمي بما من قوله : « فيما نقضهم
 ميثاقهم ^(٢) » فيقال على هذا: بني ما بالأتمام . (قيل) : ويعرب (نحو : قمت) أيضاً
 مما اتصل به ضمير الفاعل ، فيقال : هذا قمت : ورأيت قمتاً ، ومررت بقمت .

ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يُصنّف) لأنها إما جملة
 وإما شبه جملة ، وكذلك لا يُشْتى ولا يُجْتمع .

(٢) سورة النساء ١٥٥ .

(١) سورة المؤمنون ٤٠ .

(ويعرب غير ذلك) مما يسمى به ، وليس من الأنواع المذكورة .

(و) المسمى بحرفين (يَضَعَفُ ثانيهما أو يردّ ما حذف) منه ، إن كان محذوفاً منه (إن كان ليناً) نحو : « لو » ، و « كي » فيرد آخرهما ، ونحو : « قل » ، و « بع » ، و « خف » ، فيقال : قلّ ، وبعّ ، وخفّ بالتضعيف . أو قولٌ ، وبيع ، و « خاف » بالرد . (وإلاّ) بأن كان حرفاً صحيحاً (فلا) يَضَعَفُ كمن ، و عَنّ ، بل يُعْرَبان « كيد » و « دم » .

(و) المسمّى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة إن تحرك ككل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمى بالتاء من ضربت ، وبالياء من يزيد ، وبالكاف من أكرمك ، فتقول : « تو » ، و « بي » ، و « كاء » .

(وإلاّ) بأن كان ساكناً كلام التعريف على رأي سيبويه فيُكْمَلُ ^(١) (بهمزة الوصل) فيقال : قام ال ، فإن [١٥٥/٢] كان ألفاً لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها . (أو بَعْضاً) فإن سكن فبالوصل أو الحرف (الذي كان قبله) أو به يردّ كل كلمة . أقوال (مثاله : إذا سميت بالراء من ضَرَبَ المصدر فتقول على الأول : قام أو وعلى الثاني : قام ضَر .

(وإلاّ) بأن تحرك (فبالتَّضْعِيفِ) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرَبَ : ضاء ، والمكسورة من ضِرَاب ^(٢) : ضِيٌّ والمضمومة من ضُحِي : ضُو ^(٣) . (أو بالفاء إن كان عيناً) كقولك في الراء من « ضرب » القفل إذا سمى به : قام ضر (وعكسه) أي بالعين إن كات فاء كقولك في الضاد منه : قام ضر أيضاً .

(١) « على رأي سيبويه فيكمل » سقط من أ .

(٢) في النسخ الثلاث : « ضرب » وهو تحريف صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ضرب » : تحريف . صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(واللام بأحدهما) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب : ضَبَّ ،
أو رَبَّ .

(أو إن كان فعلاً بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب : ضَبَّ (وهي)
أي اللام (بغير الفاء) . إمّا الفاء أو العين ^(١) ...

(أو يرد كُلُّ الكلمة أقوال . ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقاً) لأنه لا يمكن
الابتداء به . (و) منعها (بعضهم إن امتنع تحريكه) كالألف .

(ويجعل « فو » قمأ) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا : (فم وذو)
بمعنى صاحب (ذَوَى) عند سيبويه رُدَّ إلى أصله عنده وهو : ذَوَى ^(٢) فقلبت الياء
ألفاً (وذوو) عند الخليل ، لأنه أصله ^(٣) عنده ، فيقال : قام ذَوٌّ ، ورأيت ذَوًّا ،
ومررت بنوًّا ^(٤) .

(و) يردّ همز (الوصل في فعل قطعاً) فإذا سميت بنحو : انطلق قلت : انطلق

(١) لعلّ المراد : إذا سميت باللام بدون التسمية بالفاء ، فإنك تردّ الفاء معها فتقول : ضب ،
أو العين فتقول : رب .

وهذا التضمير بناء على ما جاء في نسخة أ بعد قوله : « أو العين » حيث ذكر ما نصه : « لا نقص
هنا » إشارة إلى أن النسخ الأخرى بعدها يياض ، وقد أشير إليه في ب : « كذا » ، وفي ط علق
في الهامش « هكذا يياض في النسخ كلها » .

وكسر همزة : « إما » يجعل العبارة كاملة .

أما فتح همزة من « أمّا » فإنه يجعل الكلام ناقصاً .

(٢) فهي على رأي سيبويه وزنها : « فعل » .

(٣) ووزنه عند الخليل : « فَعْلٌ » بسكون العين ، ولامه واو ، حذف الواو الثانية احتياطاً ، ونقلت
حركة الإعراب إلى الواو الأولى .

وفي النسخ الثلاث : « وذوا » . تحريف . وانظر الأشموني والصبان ١ : ٧١ .

(٤) بتشديد الواو ، لأنها مضممة على رأي الخليل .

بقطع الهمزة ، لقلّة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل ، فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو : انطلاق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه ، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية .

(قيل أو اسم) أيضاً وعليه ابن الطّراوة فقال : تقطع الهمزة في انطلاق .

(و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم تَرَم ، ولم يَغْزُ (أو متلوّه) أي ما قبل آخره كلم يَقُم ، ولم يَبِع . (أو لامة وفاؤه) نحو : « ع » ، و « ف » . (أو) لامة (وعينه) نحو : « ر » (مكملًا) برد المحذوف ، فيقال في الأمثلة : قام ، يرمي ، ويغزو ، ويقوم ، ويبيع ودع ، ورأيت ، وعياً ، ورأى ، كعصى .

(و) يجعل (الفكّ للجزم والوقف مدغماً) فإذا سميت بلم يردد ، أو اردد ، قلت : جاء يَرُدُّ غير منصرف وردّ منصرفاً . (و) يجعل (هاء السكت محذوفاً) فيقال في : ارمه : جاء ارم على حدّ جوارٍ .

(و) المسمى (بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافاً لمجروره) فيقال في نحو : مِين زيدٍ ، جاء من زيدٍ ، ورأيت من زيدٍ ، ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلاً) بأى يُضمف إن كان آخره لين ، فيقال : جاء فيّ زيد ، ويقابل الأجود أنه يحكى ، فيقال : جاء مِين زيد .

(وقيل : يجب) الإعراب والإضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كند ، ورب ، ومن ، وعن ، ولا تجوز الحكاية .

(وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفى ، ولا يجوز الإعراب .

(و) المسمى بجار ومجرور ، والجارّ (حرف) واحد (يحكى وجوباً عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما ، ويكتمل الأول كما لو سمى به مستقلاً فيقال في « بزید » : جاء بي زيد (١) .

(١) ط : « في » مكان : « بي » .

(و) المسمّى (بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذف) فيقال : جاء لذ ،
ولت (وإلآ) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصلّة (فقولان) قيل : تحذف ، وقيل : لا
(وعليهما تحذف الصلة) إذ صار علماً ، فأغنى تعريف العلميّة عنها . (وقيل) :
هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف ، (وإن لحظ الوصف بقيا) أي أل والصلة (ويجعل
الياء) من الذي ونحوه (حرف إعراب) فيقال : جاء الذي ورأيت لذّياً ، كما يعرب
عر ، وسح^(١) (ما لم يحذف) قبل التسمية ثم يسمّى به كما سمي باللذّقة في الذي (فمثّلوها)
وهو الذّال حينئذ يجعل حرف الإعراب ، فيقال : جاء لذّ ، ورأيت لذّا .

(وأسماء الحروف) ألف ، باء ، تاء ، ثاء إلى آخرها (وقف) كما جاءت في
القرآن « آلم »^(٢) (إلا مع عامل فالأجود) حينئذ فيها (الإعراب ومدّ المقصور) منها
نحو : كتبت باء ، وتاء ، ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو : كتبت باء وتاء ،
وجيم ، وجاء . ويجوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً منوّناً نحو كتبت بأ (كالتعاطف)
أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ ، وإن لم يكن عامل تقول :
جيم ، وكاف ، وباء كما تقول : واحد ، واثنان ، وثلاثة وأربعة .

(١) في ط : عر وسح ، وفي ب : غز ، وشج وفي أ حروف الكلمتين غير واضحة .

(٢) سورة البقرة ١ وغيرها .

الضَّرَائِرُ

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ، ولا تجوز في غيره .

(يجوز للشاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار ، قال ابن مالك : إن لم يجد عنه مندوحة ، بأن لم يُمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى) .

(وجوزَه ابن جنيّ وابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام مطلقاً) أي وإن لم يضطر إليه ، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر بدليل : [١٥٦/٢] .

• كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلا (١) • ١٦٩٥ -

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك ، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع « مقرف » أو نصبه .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : لا يعني التحويتون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام . انتهى .

(وذمه ابن فارس مطلقاً) فقال : ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة ، فإما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً .

(١) سبق ذكره رقم ٩٨٩ .

(نعم لا يخرج عن الفصاحة إلا ما استوحش وفاقاً لحازم) الأندلسي وعبارته في « المنهاج » : الضرائر السائقة ، فيها المستقبح ، وغيره : وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرف ما لا ينصرف .

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وأشد^(١) تنوين « أفعال من » .
ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدّى إلى التباس جمع بجمع كرد مطاعم إلى مطاعم ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام .

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله :

١٦٩٦ - من حيث ما نظروا أدنو فأنظور^(٢) .

أي انظر .

إلى ما يقل^(٣) في الكلام كقوله :

١٦٩٧ - طأطأت شيمالي^(٤) .

(١) في النسخ الثلاث : « وأشد وتنوين أفضل من » و« لعل الصواب : « وأشد تنوين أفضل من » بدون

واو . ويصير المعنى : « وأشد استيحاشاً تنوين أفضل من » .

(٢) قائله مجهول . وصدده :

« وأني حوثمايني الهوى بصري » .

وفي رواية الخزاعة ١ : ٥٨ « حوثما مكان : « حيشما » و« سلكوا » مكان : « أدنو » .

وفي أ : ط : « فأفطورا » بألف بعد الراء ، وهو تحريف صوابه من ب ، والخزاعة ، وسرّ الصناعة

١ : ٣٠ .

(٣) أي أقبح الضرائر الزيادة التي تقلّ في الكلام .

(٤) قطعة من بيت لامرئ القيس . تمامه :

كأني بفتحاء الجناحين لقوة على عجل مني

فتحاء الجناحين : لينة الجناحين . واللقوة بكسر اللام : العقاب . انظر ديوانه ٣٨ .

أي شمالي .

والنقص المجحف كقوله .

١٦٩٨ - * درسَ المنا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ^(١) * .

أي المنازل .

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله :

١٦٩٩ - * جدلاء محكمة من نَسَجِ سَلَامٍ^(٢) * .

أي سليمان . انتهى .

قال في « عروس الأفراح » : وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره ، قال : وقد أطلق الخفاجي أنَّ صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُخِلٌّ بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان (وهي كثيرة جداً) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق في أبواب) .

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله :

(١) للبيد بن ربيعة العامري . ديوانه ١٣٨ . وتماه :

* فتقادت فالحُجْسِ بالسّويان *

ومتالع : جبل بنجد . وأيان : اسم جبل . والسّويان : اسم وادورواية الديوان :

* وتقادت بالحُجْسِ بالسّويان *

(٢) نسبه حماد للحطيطية . وقد وضعه من قصيدة على لسانه وصدده :

* فيه الرماح وفيه كل سابقة *

انظر الديوان ٧٥ . ورواية : « جدلاء مبهمة » .

١٧٠٠ - . قد كان شَيْبَانٌ شَدِيداً وَهْصُهُ حَتَّى أَتَاهُ قِرْنُهُ فَوَقَّصَهُ^(١) .
نقل ضمة الماء إلى الصاد كقوله :

١٧٠١ - . تكاد أو اليها تُعْرِي جُلُودَهَا^(٢) .
أي أوائلها .

(وحذف تنوين) كقوله :

١٧٠٢ - . وقل بشاشةَ الوجهُ المَلِيحُ^(٣) .
أي بشاشةً بالنصب على أنه تمييز نسبة ، والوجه^(٤) فاعل قل .
(و) حذف (نون شتان) كقوله :

(١) اللسان : « وقص » روايته :

. حَتَّى أَتَاهُ قِرْنُهُ فَوَقَّصَهُ .

وفي اللسان أيضاً : « هبسه » مكان : « وهسه » في الشطر الأول .
هذا ورواية التصريح ٢ : ٣٤٢ .

ما زال شيان سديداً رهسه حَتَّى أَتَانَا قِرْنُهُ فَوَقَّصَهُ

(٢) ذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وتتمته : أما قائله - كما ورد في اللسان : « وأل » - فنو الرمة . وأما تتمته فهي :
. ويكتحل التالي بمورٍ وحاصب .

وأواليها يريد : أوائلها .

وفي ط : « تعري » بالعين . تحريف .

انظر المنصف ٢ : ٥٧ . وملحقات ديوان روضة ٦٦١ .

(٣) من الأبيات المنسوبة إلى آدم عليه السلام . وصدوره :

. تغير كل ذي حُسْنٍ وطيب .

(٤) ط فقط : « الوجه » بدون واو العطف .

١٧٠٣ - أريد صلاحها وتريد قتلبي وشتًا بين قتلتي والصلاح^(١)

(و) حذف (نون لكن) كقوله :

١٧٠٤ - فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك استقيني إن كان مأوك ذًا فضل^(٢)

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله :

١٧٠٥ - لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفت بالطلل^(٣)

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن^(٤) إلا في مضارع

جواب قسم كقوله :

١٧٠٦ - لعمر أبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قادح^(٥)

أي ما زالت .

وقوله :

١٧٠٧ - رأيتك يا بن الحارثية كالتى صنععتها أبقت ولا الوهى ترفع^(٦)

أي لا صنععتها .

(١) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ مجهول القائل . وقد عثرت على قائله وهو جميل . انظر الخزانة

٣ : ٤٧ . واللسان : « شتت » وديوان جميل ٥٢ .

(٢) من أبيات للنجاشي .

من شواهد سيويبه ١ : ٩ ، والخزانة ٤ : ٣٦٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ٤١٥ برواية « قد تعفت بالسرر » وفي النسخ الثلاث : « على أن هاجه » مكان :

« سوى أن هاجه » .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلا » تحريف .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٥٥ وعجزه هناك يختلف عن عجزه هنا .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٢١٠ .

(و) حذف (همز مئين) كقوله :

١٧٠٨ - • وذلك أنْ أَلْفَكُمُ قَلِيلٌ لَوَاحِدَةً أَجَلٌ أَيْضًا وَمِئٌ • (١)
أي مئين .

(و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد إنْ ونحوها كقوله :

١٧٠٩ - • أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ (٢) •
أي أزمان كان قومي .

(وقصر المملود) كقوله :

١٧١٠ - • لَا بَدَأَ مِنْ صَنَعْنَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ (٣) •

وقال الكسائيّ : في (النصب فقط) قال : لا تكاد العرب تقصر مملوداً في رفعٍ ولا جرٍّ . وَرُدُّهُ بِمَا تَقْدِمُ وَبِقَوْلِهِ :

(١) حسان بن ثابت ديوانه ٢٥٤ .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله : «أزمان قومي» . وسقط من أ إلى قوله : «وحذف كان بلا عوض» .

وفي ط : «ومينا» بالنصب . تحريف .

ورواية الدرر ٢ : ٢١٠ : «كثير» مكان : «قليل» .

(٢) سبق ذكره رقم ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد المعنى ٤ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشعري ٤ : ١٠٩ وأوضح المسالك رقم ٥٣٥ . وتمام البيت .

• ولو نحتى كل عودٍ ودبر •

(همع الهوامع ج ٥ - ٢٢)

١٧١١ - * وأهْلُ الوَفَا مِ ن حَادِثٍ وَقَدِيمٍ (١) *

(و) قال (الفراء : إن جاز مجيئه مقصوراً) في بابه كالهواء بخلاف ما له قياس
يوجب مدّه كفعلاء (٢) أفعل ، فلا يجوز قصره . وردّ بقوله :

١٧١٢ - * صَفَرَا كَلُونِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ (٣) *

(واستثنى ابن هشام) فيما رأيتُه بخطه في حواشي « شرح الألفية » لابن الناظم
(نحو سواء) قال : لأنهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث
فتحوا مدّوا لا غير ، فليس لك أن تفتح [١٥٧/٢] وتقصر للضرورة ، لأنّ لك عن
ذلك مندوحة بأن تضمّ أو تكسّر فلا يقع لك تجوز في الكلمة وخروجها عن أصلها .
وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه ألاّ يجد مندوحة ، وهو مفقود هنا .

(وعكسه) أي مدّ المقصور كقوله :

١٧١٣ - يالِك من تَمْرٍ ومِن شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللّهَامِ (٤)

(خلافاً لأكثر البصريّة) في قولهم بالمنع (مطلقاً ، وللبراء في اشتراط أن يكون

(١) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ٥١٢ ، والنصريّ ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ . وتامه :

* فهم مثل الناس الذي يعرفونه *

(٢) ط : « كفعلاء » بدون همزة .

(٣) سبق ذكره في الشاهد رقم ١٢٩ ضمن بيتين سابقين لهذا الشاهد سابقهما الدرر قبل الشاهد :
وصدر البيت :

* فقلت لو باكرت مشمولة *

(٤) نسب لأبي المقدم الراجز .

من شواهد الأشموني ٤ : ١١٠ .

له قياس يوجب مدّه) ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس ^(١) قصره كفعلي فعلان ، فلا يجوز مدّه .

(وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالأول كإبدال كسرة نون المثني بفتح أو ضمّة ، وفتح الجمع بكسرة . والثاني (كالياء من آخر ثالث ، وخامس ، سادس ، وأرانب وضافدع ، وتقضض) في قوله :

١٧١٤ - • قد مرّ يومان وهذا التالي وأنت بالهجران لا تبالي ^(٢) .

وقوله :

١٧١٥ - • وعام حلّت وهذا التابعُ الخامس ^(٣) .

وقوله :

١٧١٦ - • فزواجك خامسٌ وأبوكِ سادى ^(٤) .

(١) ط : « الياس » مكان : « القياس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وقد جاء هذا الرجز على النحو التالي :

يفديك يا زرع أبي وخالي قد مرّ يومان وهذا التالي
• وأنت بالهجران لا تبالي .

انظر : المتع ١ : ٣٧٨ ، وشرح الشافية ٣ : ٢١٣ وابن يعيش ١٠ : ٢٨ .

(٣) قائله مجهول . وصدوره :

• مضت ثلاثُ سنين منذ حلّ بها .

انظر : المتع ١ : ٣٦٨ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، والإبدال ٢ : ٢١٨ ، والضرائر ١٥١ ، والمخصص ١٧ : ١١٢ ، واللسان : « خمس » - « خماء » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الشافية ٣ : ٢١٣ رقم ١٦٩ ، والإبدال ٢ : ٢١٧ . وفي المتع ١ : ٣٦٨ : « وحموك » مكان : « وأبوك » .

وانظر أيضاً تهذيب الألفاظ ٥٩١ .

وقوله :

- ١٧١٧ - • من الثعلبي ووخزٍ من أرائها (١) •

وقوله :

- ١٧١٨ - • ولضيفادي جمه نقانق (٢) •

وقوله :

- ١٧١٩ - • تفضي البازي إذا البازي كسر (٣) •

وكإبدال (الجيم من يا حجي) في قوله :

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠ .

(٢) نسبة الأعلم لخلف الأحمر . وصدرة :

- ومنهل ليس له حوازي •

من شواهد : سيويه ١ : ٣٤٤ ، والممتع ١ : ٣٧٦ والإبدال ٢ : ٣٢٥ ، وابن يعيش ٢ : ٢٥٧

والشافية ٣ : ٢١٢ .

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « خوارق » بالخاء والراء مكان : « حوازي » بالخاء والزاي . وقائله عند

صاحب الدرر مجهول القائل .

(٣) للعجاج كما نسبة الزمخشري في كشافه ٤ : ٧٠٧ وصدرة :

- إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدروا •

وانظر شواهد الكشاف - ١ .

وفي ديوان العجاج ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

- إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدروا •

- داني جناحيه من الطور فمز •

- تفضي البازي إذا البازي كسر •

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « الباع » مكان : « الباع » بالعين تحريف .

١٧٢٠ - • يَا رَبُّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّتِي^(١) •

(و) كإبدال (هاء من ألف ما ، وهنا) في قوله :

١٧٢١ - • مِنْ بَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا ، وَبَعْدَ مَا ، وَبَعْدَمَتْ^(٢) •

وقوله :

١٧٢٢ - • مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَا^(٣) •

(وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله :

١٧٢٣ - • ضَرْبًا أَلِيمًا يَسْبِتُ يَلْتَمِعُ الْجِلْدَا^(٤) •

وقوله :

١٧٢٤ - • مِذ سَنَةٌ وَخَمِيسُونَ عَدَدَا^(٥) •

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٧ .

(٢) لأبي النجم . وصدره :

• وَاقَهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسَلَّمَتَا •

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٥٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢١٥ .

(٤) لعبد مناف الهللي . وصدره :

• إِذَا تَأَوَّبَ نُوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٣٣ ، والمنصف ٢ : ٣٠٨ .

(٥) في الدرر ٢ : ٢١٤ ليست له تنمة ، ولا قائل معروف وقد عثرت على قائله وتمته .

أما قائله فقد نسب إلى الأسديين . وأما تتمته فهي :

علام قتل مسلم تعبدا

مذ ستة وخمسون عددا .

انظر : النوادر لأبي زيد ١٦٥ ، والمحتسب ١ : ٨٦ والخصائص ٢ : ٧٧ ، واللسان : « يوم » .

وفي الدرر « ستة » بالياء والهاء . و« معبدا » بالميم مكان : « تعبدا » .

وفي اللسان : « خمسة » مكان « ستة » .

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره (١) كقوله :

• أقلى اللوم عاذِلَ والعِتَايا (٢) • ١٧٢٥ -

وقوله :

• كأنَّكَ فينا يا أباتِ غَرِيبُ (٣) • ١٧٢٦ -

وقوله :

• تَقَطَّعَتْ في دُونِكَ الأسبابُ (٤) • ١٧٢٧ -

أي تقطعت .

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله :

• هم القائلونَ الخَيْرَ والآمِرونَه (٥) • ١٧٢٨ -

(وفك المدغم) كقوله :

(١) ط : « وغيره » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٣) في الدرر ٢ : ٢١٥ ما نصه : « ولم أعثر على قائل هذا البيت » .

وقد عثرت على قائله وهو : أبو أبي الحدرجان . انظر : نوادر أبي زيد ٢٣٩ ، والعيني ٤ : ٢٥٣ ،

والتصريح ٢ : ١٧٨ واللسان : « أبي » .

هذا وصدده :

• تقول ابني لما رأني شاحباً •

(٤) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٥ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » .

(٥) قائله مجهول . وتماه :

• إذا ما خَشُوا من مُحدَثِ الأمرِ مُعْطِما •

من شواهد : سيويه ١ : ٩٦ ، والخزائفة ٢ : ١٨٧ .

- ١٧٢٩ - . الحمد لله العليّ الأجلل^(١) .
 (وقطع) همزة (الوصل) كقوله :
- ١٧٣٠ - . وكلّ لئنين إلى افتراق^(٢) .
 (وتشديد المُخفّف) كقوله :
- ١٧٣١ - . وهو على من صبّه الله علقم^(٣) .
 (وتأنيث المذكر) كقوله :
- ١٧٣٢ - . سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصوّت^(٤) .
 (وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله :
- ١٧٣٣ - . أبى من تُرابٍ خلقه اللهُ آدم^(٥) .

(١) لأبي النجم العجلي . وتامه :

. الواسع الفضل الوهب المجزل .

من شواهد : المتع ٦٤٩ ، والطرائف الأدبية ٥٧ والخزاة ١ : ٤٠١ ، والمنصف ١ : ٢٣٩ ،
 ٢ : ٣٠٢ وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ■ واللسان : «جلل» .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٦ : لم أعر على قائله ولا تنتمه وقد عثرت على تنتمه ، وهي صدر جاء
 على النحو التالي :

. يا نفس صبراً كل حي لاق .

انظر : الخصائص ٢ : ٤٧٥ ، والمحاسب ١ : ٢٤٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٠ .

(٤) لرويشد بن كثير . وصدرة :

. بأبيها الركب المزجي مطبته .

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ : ١٦٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٣ ، والإنصاف

٢ : ٧٧٣ والخصائص ٢ : ٤١٦ ، واللسان : «صوت» :

(٥) قال في الدرر ٢ : ٢١٧ : لم أعر على قائله ولا تنتمه .

وقوله :

• ١٧٣٤ - وَلَكِنَّ نَظْرَاتٍ بَعِيْنٍ مَرِيضَةٍ (١) •

ونقص حرف كقوله :

• ١٧٣٥ - وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ (٢) •

وقوله :

• ١٧٣٦ - وَالْبَكَرَاتِ الْفُسْجِ الْعَطَامَا (٣) •

والمطاميس (٤) جمع عيطموس . وقوله :

• ١٧٣٧ - أَوْ الْفَأَ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى (٥) •

أي الحمام .

وزوال النون في غير الإضافة كقوله :

(١) قائله غير معروف ، وكذلك تتمه . أنظر الدرر ٢ : ٢١٧ .

(٢) للأعشى . وتماهه :

• وَيَكُنُّ أَعْدَاءَ بَعِيدٍ وَدَادٍ •

من شواهد : سيويه ١ : ١٠ ، وديوانه : ٥٣ .

(٣) من شواهد : سيويه ٢ : ١١٩ ونسبه إلى عيلان والدرر ٢ : ٢١٨ لم ينسبه . صدره :

• قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرِّوَاثَا •

والفُسْجُ : جمع فاسجة ، وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وفي أ ، ط : « الفسح » بالحاء ، وفي ب : « الفسخ » بالحاء . كلاهما تحريف صوابه من سيويه .

(٤) ط : « المطاميس » بدون واو .

(٥) سبق ذكره رقم ٧١٣ .

- ١٧٣٨ - • وهم مُتَكَنَّفُو الْبَلَدِ الْحَرَامِ (١) •
 وإدغام ما يستحق الفكّ كقوله (٢) :
 ووصل همزة القطع كقوله :
 ١٧٣٩ - • أَبُوهُمْ أَبِي وَالْأُمَّهَاتُ أُمَّهَاتُنَا (٣) •
 وتخفيف المُشَدَّد كقوله :
 ١٧٤٠ - • رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (٤) •
 أي الملقى .
 وتذكير المؤنث كقوله :
 ١٧٤١ - • لَوْ كَانَ مَدْحَةٌ حَمِيٌّ مُنْشِرًا أَحَدًا (٥) •
 (وزيادة : « من » في الحكاية وصلًا) كقوله :

(١) قائله مجهول ، وتمتته غير معروفة .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله :

• أبوهم أبي • الخ •

(٢) يياض بعد قوله : « كقوله » في أ ، ب . هنا مع سقوط هذا الشاهد . والعبارة التي قبله والتي بعده من ب كما أشرت آنفًا .

(٣) قائله مجهول ، وتمتته مجهولة أيضاً . أنظر الدرر ٢ : ٢١٨ .

(٤) قائله لييد . وصدرة :

• وقيل من لكيز شاهد •

من شواهد سيوييه ١ : ٢٩١ .

وفي ط : « رهط ابن مرجوم » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٥) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٨ : لم أعر على قائله ولا تمتته .

١٧٤٢ - • أتَوَا نَارِي فَقَلْتِ مَنْوُنْ أَنْتُمْ ؟ (١)

(و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله :

١٧٤٣ - • يَا مَرَحِبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ (٢)

وقوله :

١٧٤٤ - • فَقَلْتِ أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلِي (٣)

(و) زيادة (نون شديدة آخرأ) كقوله :

١٧٤٥ - أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُنِ وَمَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْقَفْنِ (٤)

(١) قائله سمير بن الحارث .

من شواهد : سيويه ١ : ٤٠٢ ، والخزانه ٣ : ٢ ، وتامه :

• فَقَالُوا الْجَنِّ قَلْتِ : عمو اظلاما .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٥٨ ، والمنصف ٣ : ١٤٢ ، وابن يعيش ٩ : ٤٦ ، والخزانه ١ : ٤٠٠ . وتامه :

• إِذَا أَتَى قَرَبَتُهُ لِيَلْسَانِيَةٍ •

والسّانية : الدلو العظيمة .

(٣) لمجنون ليلي . ديوانه ٦٧ . وتامه :

• بِنَفْسِ لَيْلَى ثَمَّ أَنْتِ حَسِيْبَاهَا •

(٤) عند صاحب الدرر قائله مجهول . انظر ٢ : ٢٢٠ . وقد عثرت على قائله وهو : دهلج بن قريع .

انظر رسالة الملائكة ٢٦٤ ، وقد ورد فيها الرجز على النحو التالي :

وَأَنْتِ يَا بِنِيَّ فَاعْلَمْ أَنِّي أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُنِ

وَمَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْقَفْنِ

وفي رواية اللسان : « وشح » :

أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُنِ وَمَوْضِعَ اللَّبَّةِ وَالْقَرْطُنِ

(و) زيادة (لام في مفعول تقدّم فعله) كقوله :

١٧٤٦ - مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ ^(١) .

(و) زيادة (ما بعد كما) كقوله :

١٧٤٧ - كَمَا مَا أَمْرُؤُ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلٌ ^(٢)

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله :

١٧٤٨ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّخْتِ أَوْ هَلَلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا ^(٣)

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله :

١٧٤٩ - مَا مَعَ أَنْتِ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَزِيرٍ

ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالسَّلْمِينِ وَكَارُ ^(٤)

= وأنظر : « ضرائر الشعر » لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني ص ١٤١ .

وفي ط : « والقعن » بالعين . تحريف .

(١) لابن ميادة . وصدرة :

• وملكت ما بين العراق ويثرب •

من شواهد : المغني ١ : ١٨٠ .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ٢٢٠ .

(٣) قائله مجهول .

أنظر : الخزانة ١ : ٣٥٩ ، وروايته : « تقول » مكان : « تقولي » . و « أو صليت » مكان : « أو هلت » .

(٤) لعبدة بن الطيب .

أنظر نوادر أبي زيد ٤٧ ، وابن الشجري ١ : ٣٧٠ ، ٢ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ .

وصاحب الدرر ٢ : ٢٢٠ ينص على أنه لم يعثر على قائله ولا يخفى ما في وزنه . مع أن وزنه سليم وهو من البسيط . هذا . ورواية أبي زيد : « ضخم الجزارة » .

والسلمان : الدلوان . واللسيعة : العطية ، والجزارة : القوائم ، ويعني هنا يديه ورجليه . والوكار : العداء .

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه ، والفعل ومرفوعه) كقوله : [١٥٨/٢] .

١٧٥٠ - وَكَأَنَّهُ لَتَهَقُّ السَّرَاةُ كَأَنَّهُ مَا حَا جَابِيَهُ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ ^(١)

وقوله :

١٧٥١ - ضَرَّجَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بَدَمٍ ^(٢) .

(و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظاً كقوله :

١٧٥٢ - وَلَا لِيَلْمَا بِهِمْ أبدأ دَوَاءً ^(٣) .

أو تعدية كقوله :

١٧٥٣ - فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنَا عَنْ بِيَمَاءِ ^(٤) .

(و) زيادة (النافية) كقوله :

١٧٥٤ - وَمَا إِنْ لَا تُحَاكَ لَمْ تِيَابُ ^(٥) .

(١) نسب للأعشى .

من شواهد : سيبويه ١ : ٨٠ ، والخزاعة ٢ : ٣٧٠ وفي ١ ، ط : «مغشيا» مكان : معين .
وفي ب : «مغش» وكلاهما تحريف .

(٢) للمهلهل بن ربيعة . وصدده :

• لو بأبانين جاء يخطبها •

انظر : معجم البلدان ١ : ٧٢ ، وعيون الأخبار ٣ : ٩١ و «أبا» جبل ، وهما : أبانان : أبان
الأسود ، وأبان الأبيض . وانظر الدرر ٢ : ٢٢١ .
وفي المفتي ٢ : ١٠ : «رَحَل» مكان : «ضَرَّج» .
وانظر : ابن يعيش ١ : ٤٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٧٥ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٠٥٥ .

(٥) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٢١ : أنه لم يعثر على قائله ولا تمتته وقد عثرت على قائله وهو : -

وقوله :

١٧٥٥ - • إلا الأواري لأياً ما أبينتها^(١) .

زاد : « إن » ، و « لا » و « إن »^(٢) و « ما » .

(و) زيادة (لفظ اسم) لقوله :

١٧٥٦ - • إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما^(٣) .

(وكل ما وضعناه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالنُور أو الشنوذ

أو المنع اختياراً أو) المنع (في السَّعة) فهو من ضرائر الشعر .

(وقلبُ الإعراب) (قيل يجوز فيها) أي الضرورة (مطلقاً ، وقيل) يجوز فيها

(بشرط تضمين العامل) معنى يصح به . (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتساعاً واتكالا

على فهم المعنى .

(أمّا إبدال اسم بمناسبه اشتقاقاً كسلام من^(٤) سليمان) في قوله :

١٧٥٧ - • محكمةٌ من نسجِ سلام^(٥) .

أو غيره نحو :

١٧٥٨ - • والشيخُ عثمانٌ أبو عفانا^(٦) .

= أمية بن أبي الصلت ، وتمته وهي صدر :

• طعامهمُ إذا أكلوا مهناً .

انظر الخصائص ٢ : ٢٨٢ / ٣ : ١٠٨ .

(١) سبق ذكره رقم ٨٨١ وفي أ ، ب : « لا أن ما أينها » وفي ط . « لأيا أن ما أينها » زيادة

« أن » في ط تحريف .

(٢) زيادة أن كما وردت الرواية في أ ، ب .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٢٤ .

(٤) ط فقط « عن » مكان « من » .

(٥) سبق ذكره رقم ١٦٩٩ . (٦) قال صاحب الدرر : قاتله مجهول ، وكذلك تمته انظر ٢ : ٢٢٢

أي ابن عفان .

أبو عمرو ^(١) : (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره .

(واستحسن أهل البديع بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم)

والجار والمستثنى (المسمّى) عند أهل البديع (بالاكْتفاء) .

ونظم فيه الباهرزي :

١٧٥٩ - • علي نحت القوافي وما علي إذا لم ^(٢) •

(فإن اشتمل) الكلام (على تَوَرِيَةٍ تَصَرَّفُهُ عَنْهُ) أي عن الاكْتفاء (فأحسن)

وأحلى كقوله ^(٣) :

خاتمة

(المختار وفاقاً للأخفش) وخلافاً لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في

الضرورة في النثر (للتناسب والسجع) نحو قوله : ^{عليه السلام} فيما رواه الحاكم وغيره :

(اللهم ربّ السموات) السبع (وما أظللن) وربّ الأرضين السبع وما أقللنن .

(و) ربّ الشياطين وما أضللن . وكان القياس أضلّوا فأنى بضمير مؤنث لمناسبته :

أظللن وأقلنن . وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن هن) والقياس « لهم » بعوده

على أهل المدينة ومن ذكر معهم . وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره (أنفق

بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً .

(١) في النسخ الثلاث : « أبو عمرو » بدون كلمة : « وقال » أو « واو العطف » وكلمة : « فممنوع »

جواب : « أمّا » السابقة . ولعل المراد أن هذا المذكور رأي أبي عمرو .

(٢) وقد أشار الباهرزي إلى قول البهرزي :

عليّ نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر

(٣) بعد كلمة : « وأحلى كقوله » بياض بالنسخ الثلاث .

وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن باجة وغيره : (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو ، وقوله فيما رواه : (كل ما أُنْمِيَتْ) أي ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أُنْمِيَتْ أي ما رميته فغاب عنك ثم مات . والقياس ^(١)) (أنموت) .

وقوله : فيما رواه البزار ^(٢) : « أَيْتُكُنْ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدْبِيبِ ^(٣) » ، تنبها كلاب الحوَّابِ ، والقياس : الأدب ^(٤) بالإدغام . وقوله فيما رواه البخاري : « أَعْيِذْكَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ » (من كل شيطان وهامة ^(٥)) أي حنش مُخَوَّف . (و) من (كل عين لامة) أي تصيب بسوء . والقياس : « مُلِمَّة » ، ونظائر ذلك في الحديث والكلام

(١) بعد قوله : « والقياس » يياض بالنسخ الثلاث . ومكان اليياض فيما أرى كلمة واحدة هي : « أنموت » وذلك إذا كان أصلها الواو على رأي يعقوب الذي يرى أنها : « ينمي - وينمو » وقد قلبت الواو ياء للإجتباع على رأي السيوطي مع أنه في شرح المفصل : أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء مثل : أغزيت ، والأصل : أغزوت ، كرهوا أن يقولوا : أغزوت ، لأن الأفعال جنس واحد فأرادوا المماثلة .

أما إذا كان أصلها : « نمايني » بالياء فهي على أصلها وهو : « أنميت » وليس فيها إخلال بالقاعدة من أجل الإبتاع كما استشهد بها السيوطي :
انظر : اللسان : « نمي » وابن يعيش ١٠ : ١١٥ .

(٢) البزار : جماعة من المحدثين . منهم أبو طالب بن غيلان وعيسى بن أبي عيسى بن بزاز - انظر القاموس : بزز .

وفي أ : « البرار » . تحريف .

وفي ب ، ط : « البزار » بالراء .

(٣) في ط : « الأزيب » بازاي . تحريف : صوابه من أ ، ب :

(٤) ط : « الأزب » . تحريف كما بينا .

(٥) الهامة : كل ذي سم يقتل من الحيات .

وأما ما لا يقتل ويسم فهو السَّوَام . مشددة .

الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى : « وتظنّون بالله الظنونا ^(١) »
 « فأضلُّونا السَّبيلًا ^(٢) » بزيادة ألف لتوافق الفواصل .

(١) سورة الأحزاب ١٠ .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧ :